
المرايا القانونية
من النقوش
الفرعونية
إلى النمذجة
الحاسوبية
&
علم التشريع الأثري
دكتور
إبراهيم محمد عبد الجليل

التوقيع الأكاديمي

د. إبراهيم محمد عبد الجليل

باحث في فلسفة القانون وعلم الاجتماع القانوني وتاريخ النظم القانونية القديمة
عضو في ORCID – Academia.edu – Internet Archive – YouTube
البريد الإلكتروني: profibrahim2022@gmail.com
ORCID iD: https://orcid.org/0009-0000-3089-6790
صفحتي الأكاديمية: https://independent.academia.edu/ibrahimProf
أبحاثي على أرشيف الإنترنت: https://archive.org/details/@prof_ibrahim586
قناتي على يوتيوب: https://www.youtube.com/@profibrahim9550

المرايا القانونية
من النقوش الفرعونية
إلى النمذجة الحاسوبية
&
علم التشريع الأثري

دكتور
إبراهيم محمد عبد الجليل

مقدمة البحث

لطالما سعت البشرية منذ فجر الحضارات إلى تنظيم مجتمعاتها عبر قوانين تضمن العدالة والنظام. لم يقتصر الأمر يومًا على صياغة هذه القوانين فحسب، بل امتد ليشمل كيفية عرضها وتفسيرها بطريقة يسهل فهمها. فمن النقوش الحجرية في العصور القديمة، مرورًا بـ"المرايا القانونية" المصوّرة في العصور الوسطى، وصولًا إلى العصر الرقمي الحالي، ظل السعي الدائم هو جعل القانون مرئيًا ومفهومًا للجميع.

يشهد عالمنا اليوم، الذي يتسم بالتعقيد المتزايد وتدفق المعلومات الهائل، تحولًا نوعيًا في هذا المسعى، متمثلًا في ظهور مجال "التصور القانوني". هذا المجال البحثي الناشئ يهدف إلى تسخير قوة الرؤية والنمذجة لتبسيط وتعزيز فهم القانون، سواء للمتخصصين أو لعامة الجمهور. يتجاوز التصور القانوني مجرد النصوص المكتوبة ليقدم حلولًا مبتكرة تشمل المناهج المنظمة التي تجعل القانون "قابلًا للحساب" عبر مخططات انسيابية ونماذج هدفية، إلى جانب المناهج التصويرية التي تعتمد على التواصل البصري المباشر.

يهدف هذا البحث إلى استكشاف هذا التحول الجذري في التعامل مع القانون، بدءًا من جذوره التاريخية العميقة التي أدركت أهمية الوضوح البصري، وصولًا إلى أحدث تطبيقاته في النمذجة المفاهيمية. سنسلط الضوء على كيف أن التقنيات الحديثة تفتح آفاقًا غير مسبوقة لجعل القانون أكثر سهولة وفعالية في مجالات متنوعة مثل صياغة العقود، تطبيقات الحكومة الإلكترونية، وحتى في صميم عملية التعليم القانوني، مع استعراض التحديات التي تواجه هذا التطور الواعد. إن فهم هذا التوجه ليس مجرد إضافة معرفية، بل هو ضرورة حتمية لمستقبل قانوني أكثر شفافية وكفاءة.

تُعد مسألة "التصور القانوني" محورًا لجهود بحثية متزايدة تهدف إلى تبسيط وتعزيز فهم القانون والمبادئ القانونية، العقود، وحتى طرق التدريس في هذا المجال. تتنوع هذه الجهود بين المناهج المنظمة التي تحاول جعل القانون قابلاً للحساب، والمناهج التصويرية التي تركز على التواصل البصري المباشر.

دكتور / إبراهيم محمد عبد الجليل

الفصل الاول

المرايا القانونية وجذور التصور القانوني

التصور القانوني حجر الزاوية في فهم القانون وتطبيقه

يُعد القانون انعكاسًا دائمًا لتعقيدات المجتمعات التي يسعى لتنظيمها، فهو بمثابة "مرآة قانونية" تعكس القيم السائدة، التحديات المتغيرة، والفلسفات التي تشكل رؤيتنا للعدالة والنظام. لا تقتصر هذه المرآة على عرض الوضع الراهن فحسب، بل تمتد لتُظهر أيضًا "جذور التصور القانوني"؛ أي الأصول العميقة، التاريخية والفكرية والاجتماعية، التي شكّلت الطريقة التي نفهم بها المفاهيم القانونية الأساسية ونطبقها. يستكشف هذا الفصل العلاقة الجدلية بين هذه الانعكاسات القانونية الثابتة والمتغيرة، ويكشف كيف تنبثق المبادئ والقواعد القانونية من طبقات متراكمة من الفكر الإنساني والتجارب المجتمعية، مما يتيح فهمًا أعمق لكيفية تطور الأنظمة القانونية وقدرتها على التكيف مع متطلبات كل عصر.

مبحث تمهيدي: التصور القانوني: رحلة عبر الزمن لتبسيط القانون وفهمه

أولاً: تعريف التصور القانوني وأهدافه

التصور القانوني هو عملية عقلية تهدف الى تحويل المفاهيم والنصوص والإجراءات القانونية المعقدة إلى أشكال بصرية أو هياكل منظمة ومبسطة، بهدف تعزيز الوضوح، وتحسين الفهم، وتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية. يمتد هذا المفهوم إلى جذور تاريخية عميقة، حيث كان البشر الأوائل يستخدمون النقوش والرسومات على جدران المعابد والألواح الحجرية، كشريعة حمورابي، لتجسيد القوانين وجعلها مرئية ومفهومة للجميع.

يعمل التصور القانوني على جسر الهوة بين لغة القانون التقليدية التي غالبًا ما تكون جافة ومليئة بالمصطلحات، وبين الحاجة الإنسانية لفهم سريع وفعال. يتحقق ذلك من خلال:

التمثيل المرئي: مثل استخدام الرسوم البيانية، المخططات الانسيابية، الرسوم التوضيحية، أو حتى التصورات الشبيهة بالرسوم الهزلية، لجعل العلاقات والمسارات القانونية أكثر بديهية. هذا امتداد طبيعي للممارسة القديمة لتصوير القوانين بصريًا، كما في المعابد المصرية القديمة أو القوانين المنقوشة.

الهيكلة المنطقية: تطبيق مبادئ النمذجة من علوم الكمبيوتر ونظم المعلومات لتنظيم القانون في هياكل قابلة للحساب والتحليل، مما يسهل معالجته آليًا وفهم تدفقه المنطقي.

الهدف النهائي هو دعم صانعي القرار، المحامين، الأكاديميين، وعامة الجمهور في التعامل مع القانون بفاعلية أكبر، سواء كان ذلك في صياغة العقود، تطوير السياسات، أو في عملية التعليم القانوني.

ثانيا: الصورة والأيقونة في القانون: فهم أعمق وتواصل فعال

على الرغم من النظرة السائدة لدى بعض الخبراء القانونيين التي تعتبر التصوير الرسومي والأيقونات أمورًا تفتقر إلى الجدية والمهنية في المجال القانوني – باستثناء ما هو مألوف في قانون المرور من رموز وإشارات – إلا أن هذه الرؤية الحديثة تتناقض بشكل صارخ مع الممارسات التاريخية. ففي اللغات والحضارات القديمة، كانت الكتابة والرسم متداخلين بشكل وثيق، وشكلت الرسوم جزءًا أساسيًا من التعبير عن المفاهيم، بما فيها تلك التي تحمل طابعًا قانونيًا وتنظيميًا. هذا التباين التاريخي يؤكد أن فصل الصورة عن النص في القانون هو في الواقع تقليد حديث نسبيًا، وليس قاعدة ثابتة أو أصلية في تاريخ القانون.

١.القانون المصور وتبسيط المفاهيم القانونية

في عام ٢٠٠٧ صدر كتاب "القانون المصوّر: مفاهيم المسؤولية التقصيرية" للمؤلف آدم إس. غولد (ديفيد أتكينسون)([1]) يُقدم نموذجًا حديثًا لدمج الأيقونة في القانون، حيث يهدف إلى تبسيط المفاهيم القانونية المعقدة عبر دمج الرسوم التوضيحية البصرية بشكل فعال. هذا النهج التعليمي المبتكر، المدعوم بالعلوم المعرفية، يحافظ على النصوص القانونية الأصلية ويدعمها برسوم تساعد على تصور الوقائع وتثبيت المعلومات بصريًا، مما يجعله أداة ميسرة لتعلم القانون. تطبيق هذا المفهوم على عقد البيع يمكن أن يفكك تعقيداته باستخدام رسوم توضيحية لسيناريوهات مختلفة، مثل التعاقد عن بُعد أو تسليم المبيع، وربطها بأسئلة وأجوبة فورية لتعزيز الفهم والوعي القانوني بأسلوب حديث ومبتكر.

في ضوء المفاهيم التي يطرحها كتاب القانون المصوّر (Legal Design or Law in Comics)، يمكن تخيّل تطبيق المنهج البصري على أحد أكثر العقود شيوعًا وتعقيدًا في الممارسة اليومية، وهو عقد البيع. فعوضًا

---

[1] - Atkinson, D., & Bamber, D. (2017). Illustrated law: Tort concepts. Independently Published. https://books.google.com.eg/books?id=pUt0swEACAAJ

عن الصياغات القانونية الجامدة، يمكن تقديم كتاب مبسّط يُفكّك عناصر عقد البيع من خلال رسوم توضيحية، مشاهد حياتية مرسومة، وأسئلة وأجوبة تفاعلية تُوضّح: ما هو الشيء المبيع؟ من هو البائع؟ متى يتم التسليم؟ وما هي حالات الإخلال؟ ويُفتح الباب في هذا السياق لتخيل تجربة قراءة قانونية ممتعة، تجمع بين الدقة القانونية ووضوح الصورة البصرية. إن هذه المحاولة – في صياغة عقد البيع بلغة بصرية سهلة ومفهومة – تظل متروكة للقارئ، ليتأمل كيف يمكن أن يتحول النص القانوني من عائق مفهومي إلى أداة تواصل فعالة.

٢. التصور القانوني: مناهج لتبسيط وتحليل القانون

يشمل التصور القانوني والنمذجة المفاهيمية طريقتين متكاملتين لفهم وتحليل المفاهيم القانونية. التصور القانوني هو تمثيل بصري أو عقلي للعلاقات بين المفاهيم، بينما النمذجة المفاهيمية تُترجم هذه التصورات المجردة إلى تمثيلات منظمة لتبسيط الفهم والتحليل. يهدف التصور القانوني إلى بناء فهم دقيق وواضح للمفاهيم القانونية المجردة والمعقدة مثل العقد أو الملكية، لضمان تطبيق القانون بشكل متسق وفعال. يتضمن هذا المجال المتنامي مناهج متعددة:

-**المناهج المنظمة (شبه الحسابية):** تهدف إلى هيكلة القانون بطريقة منطقية ومنظمة لجعلها قابلة للتحليل الآلي. من أبرز تطبيقاتها المخططات الانسيابية (Flowcharts) لتصور القوانين المعقدة، ودمج تقنيات نمذجة العمليات والمنطق مثل G-CTL لضمان امتثال العمليات التجارية للقوانين([٢]). كما يستخدم النهج الموجه نحو الهدف لغات نمذجة الأهداف (مثل Nomos Modeling Language و GRL) لتوضيح أهداف القوانين ومتطلباتها([٣]). وأخيرًا، تُشير لغة المعالجة الدلالية ([٤]) إلى أدوات مصممة لتحليل المعلومات الدلالية وتصوير العناصر القانونية في تسلسل منطقي زمني، المعالجة الدلالية تعني فهم المعنى القانوني أو الفعلي للكلمات أو

---

[٢] - G-CTL هو نوع من أنواع المنطق الرياضي يُستخدم للتحقق من سلوك الأنظمة المعقدة، مثل سير العمل في الشركات. يتيح هذا المنطق فحص كل خطوة في العملية التجارية والتأكد من أنها لا تخالف القوانين أو القواعد المنظمة، مما يساعد المؤسسات على تجنب الأخطاء والمخالفات القانونية بشكل آلي.

[٣] - تُعد اللغات الموجهة نحو الأهداف مثل GRL (Goal-oriented Requirement Language) وNomos من لغات النمذجة الوصفية التي تُستخدم لتمثيل أهداف القوانين ومتطلباتها بطريقة مرئية ومنهجية. لا تُستخدم هذه اللغات في البرمجة التقليدية، بل تُوظف لرسم العلاقات بين ما يطلبه القانون (مثل حماية الخصوصية أو الشفافية) وما تقوم به الجهات المعنية من إجراءات لتحقيق تلك المتطلبات. وتعمل أدوات هذه اللغات على إنتاج رسوم تخطيطية تساعد صانعي القرار على تصور مدى الالتزام بالقوانين، كما يمكن دمج مخرجاتها مع أدوات تحليل حاسوبي لفحص الامتثال بشكل آلي، دون الحاجة إلى كتابة أكواد برمجية معقدة.

[٤] - تُشير لغة المعالجة الدلالية (Semantic Process Language - SPL) إلى مجموعة من الأدوات والنماذج المصممة لتحليل المعلومات ذات المعنى (الدلالي) داخل العمليات القانونية أو التنظيمية. وتتميز SPL بقدرتها على تمثيل العناصر القانونية – كالمبادئ، والالتزامات، والاستثناءات – ضمن تسلسل منطقي زمني يعكس كيف تتفاعل هذه العناصر عبر الزمن داخل سياق العملية. وبخلاف لغات البرمجة التقليدية، تُستخدم SPL بشكل وصفي لتصوير السيناريوهات القانونية وتحليل مدى الامتثال، مما يجعلها أداة فعالة لفهم التعقيد القانوني وتبسيطه في بيئات رقمية تعتمد على التشغيل الآلي.

الإجراءات، وليس فقط قراءتها. فهي تُساعد الأنظمة الحاسوبية على تفسير القوانين كما يفهمها المحامون أو القضاة.

- المناهج التصويرية:(Pictorial Approaches)

تركز هذه المناهج على استخدام الوسائل البصرية المباشرة وغير النصية لتوصيل المعلومات القانونية، خاصة للجمهور العادي.

الكتيبات التصويرية للقوانين: بهدف تسهيل فهمها من قبل الجمهور. وقد تولى تصميم هذه الكتيبات مصممون محترفون استخدموا رسومات توضيحية مبسطة بدلاً من النصوص القانونية المعقدة، ما جعلها أكثر قابلية للفهم، خاصة لدى الأفراد ذوي المهارات اللغوية المنخفضة أو محدودي القدرة على القراءة القانونية. وتبرز هذه المبادرة أهمية الوصول البصري للقانون كأداة فعالة لتحقيق الشمول القانوني وتوسيع نطاق الامتثال.

امثلة مبتكرة قابلة للتنفيذ في المجتمع المصرى ، إعداد كتيب مصور لتبسيط لوائح التصالح في مخالفات البناء للمواطنين ، باستخدام رسوم توضح الإجراءات والغرامات والمستندات المطلوبة، ومنها الرسوم التوضيحية لواجبات العمل وقواعد السلامة ، او لوحة تصويرية للإجراءات امام الشهر العقارى

التصورات الشبيهة بالرسوم الهزلية : يقترح باحث قانوني، متخصص في تقاطع القانون والتصوير البصري (visual law)**و**التقنيات القانونية الحديثة (5)، استخدام رسوم هزلية مصممة خصيصًا لقوانين أو مبادئ قانونية محددة، مثل مبدأ العقد بين شخصين. هذه الأساليب تهدف إلى جعل القانون أكثر جاذبية وسهولة في الفهم من خلال السرد القصصي البصري.

تُظهر أمثلة التصور القانوني كيف يمكن للوسائل البصرية أن تبسّط وتُحسن فهم القانون وتطبيقه في مجالات متنوعة.

في العقود، يساعد التصور على منع النزاعات من خلال نهج "استباقي". يمكن إضافة جداول زمنية مصورة للعقود لتوضيح فترات الإلغاء أو التمديد، مما يجنب سوء الفهم. ، وهذا يضمن أن الجميع يفهم كيف تتلاءم شروط العقود مع سير العمل اليومي للمؤسسة.

---

[5] - Brunschwig, C. (2014). **Comic strips and the law: A tentative taxonomy of legal cartoons**. In O. Cadot (Ed.), *Law and the visual: Representations, technologies, and critique* (pp. 181–198). Berlin: De Gruyter.

في سياق الحكومة الإلكترونية، تُستخدم تقنيات نمذجة العمليات لتصور اللوائح الإدارية ودمجها في سير العمل. هذا يضمن التزام العمليات الحكومية بالمتطلبات القانونية بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم الخرائط الذهنية (Mind Maps) كأداة بصرية لتنظيم المفاهيم القانونية المعقدة، مما يسهل التخطيط والفهم داخل البيئة الحكومية.

أخيرًا، في التعليم القانوني، أُدرك أن التصورات مفيدة للغاية في تدريس القانون والمبادئ القانونية. تساعد هذه الوسائل المتعلمين البصريين على فهم المفاهيم المعقدة، وتدعم تدريس الحجج القانونية من خلال تقنيات الحجج التعاونية المدعومة بالكمبيوتر، والتي تتضمن تصور هياكل الحجج القانونية لتحسين مهارات التفكير القانوني لدى طلاب القانون، خاصة المبتدئين.

٣.**التواصل البصري عن طريق الرسوم البيانية**

يُعد التواصل البصري عبر الرسوم البيانية (Legal Infographics) من الوسائل الحديثة التي تسهم في تبسيط المفاهيم القانونية المعقدة وتحويلها إلى محتوى بصري واضح وسهل الفهم. وتُستخدم هذه الرسوم لتوضيح تسلسل الإجراءات القانونية، أو شرح الحقوق والواجبات، أو إبراز الفروق بين المفاهيم المتشابهة، من خلال أشكال مرئية مثل الجداول، والمخططات الانسيابية، والرموز التوضيحية. ويعزز هذا النوع من التواصل قدرة المتلقين، خصوصًا غير المتخصصين، على استيعاب النصوص القانونية بسرعة، ويُسهم في تقليل الحواجز اللغوية والمعرفية، مما يجعله أداة فعالة في نشر الوعي القانوني وتحقيق الشمول وبذلك يمكن القول إنه، رغم اعتراض بعض الباحثين المعاصرين على استخدام التصوير الرسومي أو الأيقونات في المجال القانوني بحجة افتقارها إلى الجدية أو الرسمية، باستثناء ما يُطبق في قانون المرور، فإن هذا الرأي يتناقض مع الممارسات القانونية في الحضارات القديمة، حيث تداخلت الكتابة والرسم بصورة عضوية لتجسيد المفاهيم القانونية والشرعية ، وهذا يعزز الفكرة القائلة إن فصل الصورة عن النص في المجال القانوني هو تطور حديث نسبيًا، وليس قاعدة تاريخية، ما يدعم مشروعية العودة إلى أساليب التواصل البصري المعاصرة لتبسيط القانون وتيسير فهمه.

المطلب الأول: القانون كمرآة- رحلة التصور المرئي من النقوش القديمة إلى النمذجة الحديثة

أولاً: جذور التصور القانوني في الحضارات القديمة: المرايا الفرعونية

لطالما كان القانون أكثر من مجرد نصوص تشريعية؛ لقد شكّل على امتداد التاريخ مرآةً تعكس تصورات المجتمع عن العدالة، والنظام، والسلطة. منذ النقوش الأولى على الألواح الحجرية في حضارات وادي النيل وبلاد ما بين النهرين، حيث جُسّدت القوانين بصور وتماثيل وشفرات حجرية، لم يكن القانون نصًا مكتوبًا فقط، بل صورة مرئية ومعنى رمزي. تماثيل الفراعنة وهم يقدمون رمز "ماعت"، أو أعمدة حمورابي المنحوتة، لم تكن مجرد أدوات توثيق قانوني، بل تجسيد بصري للعقيدة القانونية في سياقها الإلهي والسياسي والاجتماعي.

مع تطور الفكر القانوني، انتقل التصور المرئي من الشكل الرمزي المقدس إلى الأشكال المفاهيمية الأكثر تجريدًا، مثل ميزان العدالة والمرأة المعصوبة العينين في أوروبا الكلاسيكية، ثم إلى النماذج المفاهيمية الرقمية والبيانية المعاصرة (legal visualization). ورغم تغير الوسائط، ظل القانون يستخدم الصورة كوسيلة لإضفاء الشرعية، والتفسير، والتواصل مع العامة.

هذه الرحلة من النقوش الحجرية إلى التصورات البيانية الحديثة تعكس تطور دور القانون من أداة للسلطة إلى أداة للفهم المجتمعي والتفاعل المدني، وتكشف كيف أن التمثيل البصري كان دائمًا عنصراً جوهريًا في تشكيل وشرعنة الأنظمة القانونية عبر العصور.

ثانيا: التصور القانوني: جذور تاريخية وتمتد إلى المستقبل

يمتلك التصور القانوني جذورًا تاريخية عميقة، تعود إلى أقدم الحضارات التي سعت إلى تنظيم مجتمعاتها من خلال القوانين. فمنذ آلاف السنين، أدركت البشرية أهمية جعل القواعد والأنظمة مفهومة ومتاحة للجميع. لم يكن الأمر يتعلق فقط بوضع القوانين، بل بكيفية عرضها وتفسيرها لضمان العدالة والنظام.
في العصور القديمة، كانت القوانين تُنقش على الألواح الحجرية مثل شريعة حمورابي، أو تُكتب على أوراق البردي، لتكون مرئية ويمكن الرجوع إليها. هذه التمثيلات المادية كانت بمثابة أولى محاولات "تصور القانون"، حيث حولت المفاهيم المجردة إلى أشكال ملموسة يمكن للناس التفاعل معها. حتى مع تطور الكتابة والطباعة،

استمر السعي لتقديم القانون بطرق تسهل فهمه، من خلال تنظيم النصوص في فصول وأبواب، واستخدام الترقيم، وإنشاء الفهارس، وكلها أساليب تهدف إلى تحسين "تصور" الهيكل القانوني.

ويمتلك التصور القانوني جذورًا تاريخية عميقة، تتجلى بوضوح في وثائق مثل "Sachsenspiegel" (المرآة الساكسونية)([٦]). هذا النص القانوني المهم، الذي جمعه إيكي فون ريبغو بين عامي ١٢٢٠ و١٢٣٥، كان بمثابة وصف للقانون العام في القرن الثالث عشر. في ذلك الوقت، ومع انخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة، كان من الشائع جدًا استكمال النصوص القانونية بالصور التوضيحية لتسهيل فهمها.
على الرغم من أن تمثيل القانون القائم على النموذج اليوم لا يُستخدم بالدرجة الأولى لمحو الأمية، إلا أنه يمثل إضافة قيمة للمناقشات المتعددة التخصصات حول القضايا القانونية المعقدة. يؤكد الوجود الواسع لمحتويات الوسائط المتعددة وتصور المعلومات في مجتمعنا المعاصر، وما نتج عنه من اعتياد بل واعتماد على الأشكال المرئية للتمثيل، على الحاجة الملحة لهذه التمثيلات الرسومية في المجال القانوني. إن "Sachsenspiegel" يظل مثالًا حيًا على كيف أن فكرة جعل القانون مرئيًا ومفهومًا ليست جديدة، بل هي تطور طبيعي للحاجة الإنسانية إلى الوضوح في الأنظمة القانونية عبر العصور.
تعد Sachsenspiegel (المرآة الساكسونية) نصًا قانونيًا مهمًا ومجموعة من القوانين العرفية من عصر الإمبراطورية الرومانية المقدسة. تم تجميعه بين عامي ١٢٢٠ و١٢٣٥ بواسطة إيكي فون ريبغو، ويُصنف كواحد من أهم الكتب وأقدم كتاب قانون في العصور الوسطى الألمانية، إلى جانب كتابMühlhäuser

مع مرور الوقت، ومع تزايد تعقيد الأنظمة القانونية، ظهرت الحاجة إلى أساليب أكثر تطوراً لتبسيط هذا التعقيد. في العصور الحديثة، ومع الثورة الرقمية وتطور نظم المعلومات، أصبح التصور القانوني مجالاً بحثياً نشطاً. اليوم، تتجاوز جهود التصور مجرد النصوص المكتوبة لتشمل المخططات الانسيابية (Flowcharts) التي توضح تسلسل الإجراءات القانونية، والنماذج البيانية التي تمثل العلاقات بين المفاهيم القانونية، وصولاً إلى الأدوات البرمجية التي تُمكن من تحليل القوانين بشكل آلي.

٦ - https://de.wikipedia.org/wiki/Sachsenspiegel

هذا التطور يؤكد أن فكرة جعل القانون مرئياً ومفهوماً ليست وليدة العصر الحديث، بل هي امتداد طبيعي لحاجة إنسانية أساسية قدمت نفسها عبر التاريخ. ما يميز جهود التصور القانوني المعاصرة هو تسخيرها للتقنيات الحديثة لتحقيق مستويات غير مسبوقة من الدقة والوضوح والتفاعل، مما يجعل القانون في القرن الحادي والعشرين أكثر سهولة وفعالية للأفراد والمؤسسات على حد سواء.

من أبرز الأمثلة التاريخية على التصور القانوني "المرايا القانونية"

تُعد "المرايا القانونية" مصطلحًا يُطلق على مجموعة من النصوص القانونية الألمانية الهامة التي ظهرت في العصور الوسطى، والتي عكست وجمعت القوانين العرفية والتشريعات المحلية في مناطق مختلفة من الإمبراطورية الرومانية المقدسة. تُظهر هذه الأعمال كيف تطور القانون المكتوب وانتشر، وكيف تأثرت النصوص اللاحقة ببعضها البعض.

لم يُطلق مصطلح "مرآة" (Spiegel) على النصوص القانونية مثل "Sachsenspiegel" لمجرد احتوائها على رسوم توضيحية، بل لأنها كانت تهدف إلى "عكس" أو "تصوير" القانون القائم وجعله واضحًا ومفهومًا للقارئ، تمامًا كصورة المرآة. وعلى الرغم من أن "Sachsenspiegel" بشكل خاص، وفي العديد من نسخه، اعتمد بشكل كبير على الرسوم التوضيحية (الأيقونات)، والتي كانت ضرورية للغاية نظرًا لانخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة آنذاك لتبسيط المفاهيم المعقدة وشرح الإجراءات القانونية وجعل القانون متاحًا و"مرئيًا" لعامة الناس، إلا أن هذه الرسوم كانت وسيلة قوية وفعالة لجعل "المرآة" أكثر وضوحًا وقابلية للفهم، في حين أن التسمية بـ "مرآة" نبعت من فكرة أن النص يقدم انعكاسًا شاملاً للقانون.

شهدت العصور الوسطى الألمانية انتقالاً جوهريًا من القانون العرفي الشفهي إلى أشكال مكتوبة ومصورة من القواعد القانونية، وهو ما يتجلى بوضوح في ما يُعرف بـ"كتب المرايا" (Spiegel). تمثل هذه النصوص مزيجًا فريدًا من التدوين القانوني والتصوير التوضيحي، بما يتناسب مع مجتمع محدود المعرفة بالقراءة والكتابة. ومن أبرز هذه المرايا:

١- مرآة ساكسونيا (Sachsenspiegel):

أعدّه إيكي فون ريبغو بين عامي ١٢٢٠ و١٢٣٥، ويُعد من أقدم وأهم كتب القانون في الإمبراطورية الرومانية المقدسة. جمع بين القانون العرفي والقانون الإقطاعي، ورافقت نصوصه صور توضيحية لعبت دورًا تربويًا وتبسيطيًا للقانون.

٢- مرآة الألمان (Deutschenspiegel):
ظهر حوالي عام ١٢٧٠، وكان موجّهًا لتوحيد القانون العرفي في جنوب ألمانيا. مثّل خطوة نحو تقنين أوسع وأكثر شمولًا، وساهم في توسيع فكرة القانون المكتوب خارج إطار الساحات القضائية المحلية.

٣- مرآة السوابيين (Schwabenspiegel):
جُمع حوالي ١٢٧٥ في أوغسبورغ على يد راهب فرنسيسكاني، وركّز على قضايا الإقطاع وملكية الأراضي. تميز بتأثيره المتعدد المصادر: التوراة، القانون الروماني، والقانون الكنسي، مما يعكس مرونة القانون المحلي وتفاعله مع المرجعيات المختلفة.

٤- مرآة ساكسونيا في أوغسبورغ (Augsburger Sachsenspiegel):
نشأ بين عامي ١٢٦٥ و١٢٧٦، ويمثل مرحلة وسيطة في تكييف "Sachsenspiegel" مع السياقات المحلية، خاصة ظروف مدينة أوغسبورغ. كان له تأثير واضح على التشريعات المحلية، ويدل على كيف أن التدوين القانوني تطوّر عبر التعديل والتكييف حسب الحاجة الاجتماعية.

مثّلت "مرايا القانون" في العصور الوسطى الألمانية مثل Sachsenspiegel وSchwabenspiegel مرحلة انتقالية مهمة في تطور الفكر القانوني، حيث جمعت بين الأعراف المحلية والمصادر الدينية والقانون الروماني، مما عكس تداخلًا بين القانون والدين دون فصل مؤسسي واضح بينهما. غير أن تدوين هذه النصوص وتقديمها في شكل مكتوب ومنظم، أحيانًا مصحوبًا بالصور، يشير إلى بداية الوعي باستقلال القانون عن المرجعية الدينية. هذا ما يؤكده هارولد بيرمان[٧] في كتابه Law and Revolution، حيث يرى أن الثورة البابوية في القرن الحادي عشر أسست لتقليد قانوني غربي يقوم على الفصل بين القانون والدين، وظهور القانون كمجال مستقل تديره مؤسسات وجامعات وفق قواعد علمية. ومن ثمّ، يمكن اعتبار مرايا القانون تجليًا مبكرًا لهذا التحول، حيث

---

[7] - Berman, H. J. (1983). *Law and revolution: The formation of the Western legal tradition*. Harvard University Press.
لمزيد من المعلومات حول هذا الفصل بين الدين والقانون راجع ، د. عبد المنعم محمد حسنين، تاريخ القانون: من القانون العرفي إلى التقنين الحديث (دار النهضة العربية، ٢٠١٦)

بدأت السلطة القانونية تنتقل تدريجيًا من يد رجال الدين إلى فقهاء القانون، مما مهد لظهور الدولة القانونية الحديثة.

تُعتبر "المرايا القانونية"، مثل "Sachsenspiegel" وغيرها، أمثلة تاريخية محورية تُجسد بدايات التصور القانوني، حيث تعكس سعيًا مبكرًا ومتطورًا لجعل القانون ملموسًا وواضحًا لعامة الناس، وهو جوهر التصور القانوني. كان الغرض من هذه النصوص هو "تصوير" القانون العرفي والمبادئ القانونية السائدة بطريقة منظمة ويسهل الوصول إليها، فكما تعكس المرآة الصورة، كانت هذه الكتب تهدف إلى أن تكون انعكاسًا دقيقًا وشاملاً للواقع القانوني في زمنها. وتتعمق العلاقة بشكل خاص من خلال التمثيل البصري، حيث كان استخدام الرسوم التوضيحية في نسخ "Sachsenspiegel" شكلًا مبكرًا وقويًا من أشكال التصور البصري الذي ساعد على تبسيط المفاهيم المعقدة وشرح الإجراءات القانونية لمن لا يستطيعون القراءة. كما ساهمت هذه "المرايا" في تنظيم وهيكلة المعلومات القانونية في فصول وأبواب منطقية، وهو شكل من أشكال التصور الهيكلي الذي يسهل التنقل والفهم. وفي النهاية، يبقى الهدف المشترك للمرايا القانونية والتصور القانوني الحديث هو تبسيط وصول الناس إلى القانون وفهمه، مما يجعل المرايا القانونية روادًا تاريخيين لهذه الفكرة، ويؤكد أن القانون، على الرغم من تعقيده، يمكن عرضه بطرق تجعله أكثر وضوحًا وقابلية للفهم، وهو الهدف الأسمى للتصور القانوني في كل زمان.

تُظهر هذه "المرايا" القانونية كيف تطورت الممارسات القانونية في ألمانيا خلال العصور الوسطى، وكيف كان هناك سعي دائم لتوثيق وتصوير القانون لجعله أكثر وضوحًا وقابلية للتطبيق في مجتمعات تتسم بالتنوع والتعقيد. إنها أمثلة تاريخية محورية تُجسد بدايات التصور القانوني، حيث تعكس سعيًا مبكرًا ومتطورًا لجعل القانون ملموسًا وواضحًا لعامة الناس، وهو جوهر التصور القانوني. كان الغرض من هذه النصوص هو "تصوير" القانون العرفي والمبادئ القانونية السائدة بطريقة منظمة ويسهل الوصول إليها.

في مرايا القانون لا يوجد فصل كامل بين الدين والقانون، بل يوجد تداخل؛ فمثلاً: مرآة السوابيين تستند إلى التوراة، والقانون الكنسي، مما يدل على دمج المصادر الدينية في القانون المدني، لكن أصبح القانون يُعلَّم ويُدوَّن ويُطوَّر على يد فقهاء علمانيين أحيانًا، لا رجال دين فقط.

دكتور / إبراهيم محمد عبد الجليل

ثالثا: المرايا القانونية الفرعونية: كيف جسدت رسومات مصر القديمة مفاهيم العدالة والتشريع

لم تكن جدران المعابد والمقابر المصرية القديمة مجرد لوحات فنية تزينها رسومات بهية، بل كانت بمثابة "مرايا قانونية" عاكسة، تحمل في طياتها إشارات عميقة للتشريعات والرموز القانونية. هذه الرسومات، التي وُجدت منذ فجر الحضارات، لم تكن مجرد تعابير جمالية، بل كانت وسيلة قوية لإيصال معانٍ وقيم، وفي أحيان كثيرة، أحكامًا تشريعية شكلت أساس النظام القانوني والديني والاجتماعي في مصر القديمة.

أ.تجسيد السلطة القضائية والتشريعية في شخص الفرعون

كان الفرعون يمثل رأس السلطة في مصر القديمة، ليس فقط كحاكم سياسي، بل كشخصية إلهية وحامية للشعب وقاضٍ أعلى. تظهر الرسومات الفرعون في وضعيات تدل على مهامه القضائية، مثل محاكمة الأعداء أو تقديم القرابين للآلهة لطلب رضاهم وضمان استمرارية العدل. هذه التصويرات أكدت على أن قوانينه كانت تحمل طابعًا إلهيًا، مما أضفى عليها قداسة وسلطة لا يمكن المساس بها.

ب.رموز العدالة: "ماعت" والتوازن الكوني

تعد ريشة "ماعت" من أقوى الرموز التي تجسد مفهوم العدالة والحق والنظام في مصر القديمة. ماعت، إلهة الحق والعدالة، كان رمزها "الريشة" جزءًا لا يتجزأ من الطقوس الجنائزية، حيث كانت توضع في كفة ميزان العدل مقابل قلب المتوفى لقياس أعماله. هذا التصور البصري العميق لم يكن مجرد رمز ديني، بل كان تجسيدًا حيًا لفكرة العدالة كقانون كوني يجب الالتزام به لضمان الدخول إلى الحياة الأبدية، مما يؤكد على ترابط الدين والقانون في الفكر المصري القديم.

ج. النقوش التشريعية: قوانين مرئية على الجدران

شملت النقوش على جدران المعابد والمقابر أحيانًا نصوصًا تتحدث عن أحكام وقوانين محددة. كانت هذه النقوش تسجل حظر التعدي على ممتلكات الآلهة أو الأراضي المقدسة، وتوضح عقوبات معينة أو تنظيمات محددة لأداء الطقوس. هذه الأمثلة المباشرة تبرهن كيف كانت القوانين تُدوّن بصريًا لتكون "مرئية ومفهومة" للعامة، حتى في غياب نصوص قانونية مكتوبة واسعة الانتشار أو معرفة واسعة بالقراءة والكتابة.

د. الوثائق القانونية المصورة: عقود وتصوير للعلاقات التعاقدية

لم تقتصر الرسومات القانونية على القوانين العامة، بل امتدت لتشمل الوثائق القانونية المصورة. من الأمثلة البارزة على ذلك، رسوم ونقوش تظهر عقودًا معينة مثل عقود البيع أو الزواج. هذه الرسوم كانت تمثل شكلاً مبسطًا من القانون المكتوب، وتوثق الاتفاقات التعاقدية بصريًا، مما يؤكد على أن المصريين القدماء كانوا يستخدمون التصوير كوسيلة لتوثيق وتنظيم العلاقات القانونية في حياتهم اليومية.

ه. الرمزية كركيزة للتصميم القانوني الفرعوني

إن دراسة الصياغات التصميمية للرموز في الحضارة المصرية القديمة، كما يشير البحث في "الصياغات التصميمية للرموز في الحضارة المصرية القديمة والاستفادة منها في التصميم الداخلي والأثاث"، توضح أن الرموز لم تكن مجرد أشكال جمالية. بل كانت محملة بالقيم الاجتماعية والثقافية والفكرية. الرموز مثل عمود جد (الدوام والبقاء)، مفتاح الحياة (عنخ) (الحياة والبعث)، والكوبرا المصرية (النفوذ والسيادة) كانت جميعها تجسيدات بصرية لمفاهيم عميقة، بما في ذلك المفاهيم القانونية المتعلقة بالسلطة، الاستقرار، وحماية الشعب.

لقد كانت الرمزية في الحضارة المصرية القديمة نتاج فكر وعقيدة شكلت مضمونًا جوهريًا. يؤكد هذا على أن المرجعية للطراز المصري القديم في فهمنا للمفاهيم القانونية يجب أن تكون مرجعية للمفاهيم والفلسفات الكامنة وراء تلك الرموز والرسومات، وليس مجرد نقل شكلي ساذج.

إن هذه الأمثلة الأثرية القوية تدعم فكرة أن "المرايا القانونية" كانت موجودة بالفعل منذ فجر الحضارات، وتوضح كيف كان القانون متجذرًا بعمق في المعتقدات والقيم المجتمعية والدينية للمصريين القدماء، مما جعله جزءًا لا يتجزأ من نسيج حياتهم

مبحث ثالث: النمذجة الحديثة للقانون: من الهيكلة إلى التصور البصري

مع مرور الوقت، ومع تزايد تعقيد الأنظمة القانونية، ظهرت الحاجة إلى أساليب أكثر تطوراً لتبسيط هذا التعقيد. في العصور الحديثة، ومع الثورة الرقمية وتطور نظم المعلومات، أصبح التصور القانوني مجالاً بحثياً نشطاً. اليوم، تتجاوز جهود التصور مجرد النصوص المكتوبة لتشمل المخططات الانسيابية (Flowcharts) التي

توضح تسلسل الإجراءات القانونية، والنماذج البيانية التي تمثل العلاقات بين المفاهيم القانونية، وصولاً إلى الأدوات البرمجية التي تُمكن من تحليل القوانين بشكل آلي.

هذا التطور يؤكد أن فكرة جعل القانون مرئياً ومفهوماً ليست وليدة العصر الحديث، بل هي امتداد طبيعي لحاجة إنسانية أساسية قدمت نفسها عبر التاريخ. ما يميز جهود التصور القانوني المعاصرة هو تسخيرها للتقنيات الحديثة لتحقيق مستويات غير مسبوقة من الدقة والوضوح والتفاعل، مما يجعل القانون في القرن الحادي والعشرين أكثر سهولة وفعالية للأفراد والمؤسسات على حد سواء.

أولاً: المناهج المنظمة في التصور القانوني: جعل القانون "قابلاً للحساب"

تُعد المناهج المنظمة جزءًا أساسيًا من التصور القانوني الحديث، وتهدف إلى هيكلة القانون بطريقة منطقية ومنظمة باستخدام تقنيات مستوحاة من نظم المعلومات. هذا يسمح بـ:

المخططات الانسيابية (Flowcharts): توضيح تسلسل الإجراءات والقرارات القانونية، مما يُسهل فهم المسارات القانونية المعقدة.

النماذج الهدفية (Goal Models): تحديد أهداف القوانين وكيفية تحقيقها من خلال قواعد معينة.

التحليل الآلي: استخدام الأدوات البرمجية لتحليل النصوص القانونية، الكشف عن التناقضات، واقتراح التحسينات، مما يُسهم في صياغة قوانين أكثر وضوحًا ودقة.

ثانياً: المناهج التصويرية في التصور القانوني: قوة الأيقونة البصرية

على الرغم من وجود توجه يرى أن التصوير الرسومي أو الأيقونات تفتقر إلى الجدية في المجال القانوني، إلا أن هذا يتناقض مع الممارسات في الحضارات القديمة حيث كانت الرسوم جزءاً أساسياً من التعبير عن المفاهيم القانونية. تُسهم المناهج التصويرية في التصور القانوني الحديث في:

تبسيط المفاهيم القانونية المعقدة: من خلال استخدام الرسوم التوضيحية، الأيقونات، والرسوم البيانية لجعل المعلومات القانونية أكثر جاذبية وسهولة في الفهم لغير المتخصصين.

"القانون المصوّر" (Illustrated Law): نموذج حديث يدمج الأيقونات والرسوم التوضيحية لتقديم النصوص والمفاهيم القانونية بطريقة تفاعلية وجذابة، مما يُسهم في تبسيط عملية التعليم القانوني وتعزيز فهم العامة. يُعد

قانون المرور أحد الاستثناءات الواضحة حاليًا في قبول الأيقونية في القانون، مما يشير إلى إمكانية توسيع هذا القبول في مجالات أخرى.

ثالثاً: التحديات والآفاق المستقبلية للتصور القانوني

على الرغم من الإمكانات الواعدة للتصور القانوني، تواجه هذه التطورات تحديات، أبرزها الامتناع الواسع الانتشار حاليًا عن التصوير الرسومي في القانون، حيث لا يزال الاعتقاد المسبق بأن الفقهاء لا يستخدمون الصور سائدًا، وغالبًا ما يستهجن الخبراء القانونيون التصورات لأنها تعتبر غير جادة وغير مهنية.

إن تطورات واستخدامات أشكال التمثيل الإضافية في النظام القانوني تعتمد على تحول نموذجي فعلي في التفكير القانوني. وقد تم بالفعل بذل بعض الجهود لمنع المنازعات القانونية التي تنجم عن المغالطة وسوء الفهم في الاتصال. هذا الفهم الجديد للعمل القانوني، الذي يهدف إلى منع النزاعات وبالتالي يتجاوز التقييم بأثر رجعي للقضايا القانونية، يسمى بشكل مناسب القانون الاستباقي. يتمثل هدف مماثل لأبحاث نظم المعلومات (IS) (INFORMATION SYSTEMS) في تجنب الأخطاء في المراحل المبكرة من تطوير البرمجيات باستخدام أساليب هندسة المتطلبات، لأن هذه الأخطاء قد تؤدي إلى تعديلات مكلفة غير متناسبة أثناء تنفيذ وصيانة نظم البرمجيات. وبسبب هذا التشابه، يبدو من المعقول، في هذا الصدد، أن يوجه القانون نفسه من خلال أبحاث تنظيم نظم المعلومات خلال تغييره الثقافي. هذا يشير إلى مستقبل واعد يجمع بين دقة القانون ووضوح التصور، لخدمة مجتمع أكثر عدلاً وكفاءة.

العقبات للنمذجة المفاهيمية في القانون.

الشرط الأساسي لقبول النماذج المفاهيمية في القانون هو فكرة أنه يمكن التغلب على الامتناع الواسع الانتشار حاليا عن التصوير الرسومي في القانون. لا يزال الاعتقاد المسبق بأن الفقهاء لا يستخدمون الصور سائدا. غالبا ما يستهجن الخبراء القانونيون التصورات لأنها تعتبر غير جادة وغير مهنية، حيث يسود موقف عام من الأيقونية في القانون. استثناء واحد لهذا هو قانون المرور.

رابعا: الحاجة إلى مرايا قانونية وسردية للتراث

لم تعد قوانين حماية الآثار كافية ما لم تُرافقها قراءة نقدية تأخذ بعين الاعتبار البُعد الرمزي والثقافي والسياسي للتراث. فالماضي لا يُستحضر فقط عبر الحجارة والتماثيل، بل يُعاد تشكيله وتفسيره من خلال نصوص القانون

وخطابات الدولة وممارسات العرض. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى مرايا قانونية جديدة، لا تقتصر على حماية المادة الأثرية، بل تعكس أيضًا طبيعة العلاقة المعاصرة مع التراث، بما يشمله من تأويلات دينية، وتوظيفات أيديولوجية، وتوترات بين المقدّس والعلمي، وبين الحفظ والاستثمار. وفي الوقت نفسه، لا يمكن فصل التشريع عن السردية التي يُبنى بها التراث، إذ إن كل قانون أثري يصوغ ضمنيًا حكاية حول "من نحن"، و"ما الذي نستحق الحفاظ عليه"، و"كيف نعرض ماضينا للآخرين". لذا فإن تحقيق العدالة التراثية لا يمر فقط عبر سنّ القوانين، بل أيضًا عبر نقد السرديات الرسمية وفتح المجال أمام تعدد الأصوات والقراءات. إن التراث بحاجة إلى قانون يراه، وسرد يرويه، ووعي يربط بينهما دون إخضاع الماضي لسلطة الحاضر أو استغلاله لتثبيت هوية أحادية.

١.لعبة السيجا المصرية كمرآة قانونية

تمثل لعبة السيجا المصرية نموذجًا حيًا لما يمكن تسميته بـ"المرايا القانونية" في التراث الشعبي، حيث تتجسد مفاهيم النظام، والسلطة، والصراع، ضمن بنية رمزية للعب متوارثة شفهيًا وماديًا. فالسيجا، باعتبارها لعبة تعتمد على قواعد محددة لتحريك الأحجار داخل لوح شبكي مرسوم، تعكس نموذجًا مبسطًا لعالم قانوني تُنظَّم فيه العلاقات وتحكم فيه النتائج.

تندرج السيجا ضمن ما يُعرف في علم الأنثروبولوجيا القانونية بـ"القانون العرفي الرمزي"، وهو ذلك الشكل من القانون غير المكتوب الذي يعيش في ضمير الجماعة من خلال الممارسة اليومية أو الشعائر الرمزية. في هذا السياق، يمكن فهم السيجا بوصفها تشريعًا أثريًا غير نصي، محفوظًا لا في مدونات، بل في لوحات محفورة على الأرض أو الجدران، أو في ذاكرة الجماعات القروية التي حافظت على لعبها حتى اليوم.

من منظور علم "التشريع الأثري"، تمثل السيجا وثيقة مادية تؤسس لإمكانية استنطاق قواعد قانونية أو أنماط تنظيم اجتماعي من خلال بقايا مادية لا تحمل نصوصًا مباشرة. وجود ألواح ألعاب شبيهة بالسيجا في مواقع أثرية مثل سقارة، الكرنك، أو مقابر الأسرة الحديثة، يدل على أن الألعاب كانت تمثل جزءًا من الحياة الاجتماعية المنظمة، وربما تعكس رؤية ثقافية للعدالة أو السلطة أو الصراع.

وقد عُثر على رسومات للسيجا محفورة على أحجار قديمة وفي باحات بعض المعابد، مما يشير إلى أنها لم تكن مجرد لعبة ترفيهية، بل قد تكون استخدمت كرموز أو إشارات ذات دلالة مكانية. وفي هذا السياق، يطرح بعض الباحثين احتمال أن تكون هذه الرسومات بمثابة شفرات ميدانية تشير إلى أماكن دفن أو مناطق ذات أهمية شعائرية أو إدارية، خصوصًا حين تظهر متكررة في مواقع معينة دون تفسير نصي مصاحب. من هنا، تدخل السيجا ضمن الأدوات الممكنة في علم الآثار الاستدلالي، حيث يُقرأ الأثر من خلال ما هو غير مكتوب، وما هو متروك للرمز والتكرار([٨]).

[٨] - وزارة الآثار المصرية. (٢٠١٧). دليل الألعاب في مصر القديمة. القاهرة: المجلس الأعلى للآثار.
https://www.alarabimag.com/download/16752-pdf الألعاب والتسلية والترفيه عند المصرى القديم ، د. زاهى حواس

أمثلة أثرية على رسومات السيجا كرموز ميدانية

تم العثور على رسومات أو ألواح ألعاب شبيهة بالسيجا في عدة مواقع أثرية، ما يدعم فرضية أن هذه الرسومات قد تحمل دلالات مكانية أو شعائرية. ففي معبد الكرنك، وُجدت نقوش ألعاب محفورة على درجات المداخل، يُحتمل أنها حددت نقاط انتظار أو عبور مقدس. أما في سقارة، فقد ظهرت شبكات لعب على الأرض قرب أبنية إدارية، مما يوحي بدور يتجاوز الترفيه. وفي مقبرة الملكة نفرتاري، ظهرت لعبة "السنِت"—التي تعد أصلًا للسيجا—داخل النقوش الجنائزية، بما يشير إلى طابعها الشعائري. وفي دندرة، وُجدت رسوم مشابهة بجوار المصاطب الجانبية، ما قد يدل على علاقة بالتعليم أو الطقوس. كذلك، اكتُشفت ألواح لعب في تل العمارنة داخل بيوت النخبة، مما قد يعكس رمزًا لمكانة أو سلطة اجتماعية. هذه الأمثلة مجتمعة تبرر اعتبار رسومات السيجا جزءًا من نظام إشاري غير نصي يمكن توظيفه في تحليل المواقع الأثرية (٩).

إن السيجا بوصفها محاكاة رمزية للصراع القانوني المنظم، تمثل في ذاتها نوعًا من "الفيتشية القانونية"، حيث يتحول القانون من أداة واقعية لتنظيم المجتمع إلى تمثيل رمزي داخل فضاء اللعب. هنا تصبح قوانين اللعبة مرآة للوعي الجمعي بماهية القانون، وحدوده، وقدرته على ترتيب الفوضى. وبذلك، فإن لعبة السيجا لا تمثل ترفيهًا فحسب، بل أداة تحليلية يمكن من خلالها مساءلة علاقة الإنسان المصري القديم بالقانون، والتنظيم، والسلطة، خارج الإطار النصي أو الرسمي.

ترميز للمكان: وجود اللوحة في موقع أثري قد يشير إلى أن الرقعة ليست مجرد لعبة، بل خريطة رمزية أو علامة تشفيرية لمكان مهم (مثل قبر، أو سرداب، أو محور طقسي).

إن إعادة قراءة السيجا في ضوء المرايا القانونية والتشريع الأثري تفتح آفاقًا جديدة لفهم كيف كانت الثقافة المصرية تتعامل مع مفاهيم العدالة والنظام، وكيف أن الأثر لا يُختزل في النصوص، بل يمتد إلى الطقوس والألعاب والأدوات اليومية التي احتفظت بوعي قانوني مضمَر، ينتظر من يكشفه.

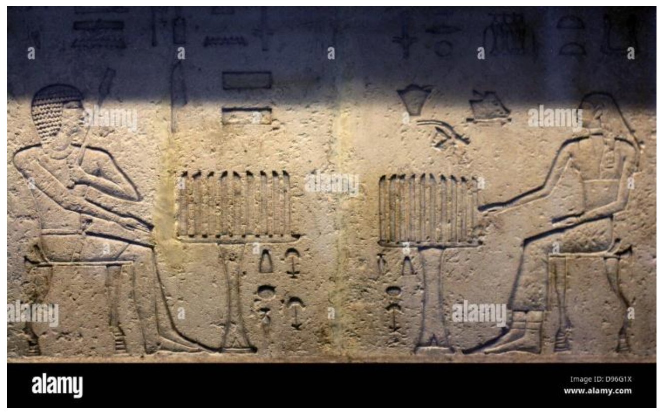
اعتمد بيتر بيشيوني (١٩٨٠) في أطروحته حول لعبة السِّنِت (١٠) على تحليل تطوّرها من مجرد لعبة ترفيهية إلى ممارسة طقسية ذات دلالات دينية عميقة، حيث أصبحت تمثّل رحلة الروح في العالم الآخر، وتعكس مراحل

---

[٩] - صالح، أحمد رشدي. (١٩٨١). الفولكلور وأدب الشعب في مصر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

[١٠] - Piccione, P. A. (1980). The Historical Development of the Game of Senet and Its Significance for Egyptian Religion. Ph.D. dissertation, University of Chicago.

العبور والنجاة في العقيدة المصرية القديمة. ويُبرز بيشيوني أن مربعات السِّنِت لم تكن عشوائية، بل حملت رموزًا دينية وقانونية، مثل مفاهيم الحساب، والتطهير، والعدالة الكونية (ماعت). هذا التحوّل من الترفيه إلى الطقس يفتح المجال لفهم ألعاب أخرى، مثل "السيجا"، على أنها أدوات رمزية مشابهة، قد تنطوي على أبعاد تشريعية أو عقائدية مضمَرة، ما يجعلها مرآة قانونية غير مكتوبة، تحتفظ في بنيتها البسيطة بشفرات ثقافية مرتبطة بالنظام، والمقدّس، وربما المكان نفسه



صورة أثريّة توثّق السيجا/السينِت كرمز ميداني

تُجسّد الرسومات الجنائزية مثل تلك الموجودة في مقبرة الملكة نفرتاري مشهدًا للملكة وهي تلعب لعبة السنِت، السلف التشريعي والرمزي للسيجا الشعبية. هذه اللوحات، التي غالبًا ما تُنقش ضمن سياق معيّن في المقابر والمعابد، تخرج اللعبة من طابع الترفيه لتصبح جزءًا من طقوس انتقال الروح إلى الآخرة. ترمز حركة الأحجار على اللوح إلى مرور الروح عبر المعيقات في العالم الآخر، مما يجعل اللوح ليس مجرد أداة لعب، بل خريطة رمزية أو "شفرة" ميدانية تُبنى عليها إشارات متكررة في مواقع ذات أهمية مقدسة أو دفنية.

٢. الشيخ أحمد عبد الكريم الجوهري والنقش العجيب

لا يزال مفهوم "النقش" يحتفظ بسلطة رمزية عابرة للعصور، بدءًا من النقوش الحجرية الفرعونية إلى النماذج الرقمية الحديثة. في هذا السياق، تبرز تجربة الشيخ أحمد عبد الكريم الجوهري المعاصرة فيما يُعرف بـ "النقش العجيب"، والتي تُعيد طرح فكرة أن الحرف قد يتجاوز المعنى اللغوي إلى التأثير الطقسي والوجداني.

فالنقش في قراءة الشيخ الجوهري لا يُؤدى بوصفه نصًا منطقيًا أو خطابًا شرعيًا، بل يُتلى كما لو كان تجربة روحية سمعية، تتفاعل مع المستمع على مستوى باطني. تتكوّن هذه التلاوة من مقاطع حرفية متكررة مثل: "هاء، نون، سين، قاف..."، والتي لا تُقصد في معناها المباشر، بل تُستدعى كرموز طاقية، قادرة على إنتاج أثر داخلي مباشر في النفس. هذا التوجه يُذكّر بوظيفة النقوش الفرعونية التي كانت تُمارس سلطتها من خلال الرمزية البصرية والسمعية، لا من خلال خطاب تشريعي مكتوب بالمعنى المعاصر.

بهذا المعنى، فإن "النقش العجيب" يقدّم نموذجًا حديثًا لما يمكن تسميته بـ التشريع الرمزي – الوجداني، وهو تشريع لا يضبط السلوك من خلال القانون، بل يُهذّب الوجدان من خلال الإيقاع، والصوت، وتكرار الرمز. ويمكن القول إن هذا النوع من الأداء الديني يقترب من ممارسات السلطة الرمزية التي عرفتها الحضارات القديمة، حيث كانت السلطة التشريعية تُمارَس عبر معمار الصوت والصورة، لا عبر لغة المنطوق القانوني وحدها.

في مرحلة لاحقة، ومع تطور النمذجة الحاسوبية، عاد هذا الشكل من التأثير غير اللغوي في صورة أخرى: الخوارزميات القانونية. فكما أن "النقش العجيب" يُنتج أثرًا سلوكيًا دون تفسير عقلاني مباشر، فإن بعض أدوات الذكاء الاصطناعي المعاصر في المجال القانوني (مثل أنظمة اتخاذ القرار القضائي الآلي) تُصدر توصيات أو أحكامًا بناءً على منطق داخلي غير قابل للتفسير البشري، وهو ما يُعرف بـ "الصندوق الأسود القانوني".

وهكذا، فإن استدعاء "النقش العجيب" في هذا البحث لا يأتي من باب الدين أو التصوف فقط، بل من باب مساءلة كيف تعمل الرموز في إنتاج السلطة؟ كيف يمكن لحرف غير مفهوم، أو لتكرار صوتي بسيط، أن يُحدث أثرًا يُشبه الأثر القانوني في تشكيل السلوك وتوجيه الوعي؟ وهل نحن بصدد تحول جديد في فهم النص القانوني، بوصفه أداءً اجتماعيًا رمزيًا لا مجرد خطاب معياري؟

في هذا المعبر بين القديم والحديث، يبدو أن التشريع لا ينفصل عن أداء النقش – سواء في هيئة رمز محفور، أو صوت متردد، أو كود رقمي يعمل في الظل. كل هذه الأشكال تُعيد إنتاج السلطة من خلال نقوش جديدة، لم تعد تُحفر في الحجر، بل في الذاكرة، والوعي، والخوارزم.

لا يُقصد بهذه الحروف معاني لغوية مباشرة، وإنما يُنظر إليها من زاوية رمزية وروحية، كما هو الحال في بعض مدارس التصوف الإسلامي التي تعتقد أن لكل حرف ذبذبة أو طاقة خاصة تؤثر في النفس.

هذا النوع من الذكر يُشبه ما يُعرف في التراث الصوفي بـ الذكر الحرفي أو الأسماء السرية، وهي ممارسات تعتمد على تكرار بعض الألفاظ أو الأسماء بتسليم روحي وتركيز داخلي. وعلى الرغم من أن هذه الأذكار ليست

من الذكر المأثور عن النبي ﷺ، إلا أن بعض المتصوفة يرون فيها وسائل مساعدة على تطهير القلب وتصفية النفس، شرط ألا تُقدم على الذكر الشرعي أو يُعتقد فيها اعتقاد باطني يخالف أصول العقيدة.

وقد أثار "النقش العجيب" تفاعلًا كبيرًا بين المتابعين

الشيخ بسام جرّار له توجه نقدي لأسلوب الربط المبالغ فيه بين النقوش الأثرية والرموز الدينية المستحدثة، ويرى أن إدعاء وجود "لوحات أثرية بمعجزات" أو "نقوش معجزية" يدخل في باب الاستشراف الباطني أو الخرافات، بدل الرجوع للمنهج الشرعي السليم.

في سياق الجدل حول ما يُعرف بـ "النقش العجيب" الذي يقدّمه الشيخ أحمد عبد الكريم الجوهري كتجربة روحانية رمزية، برزت ردود فكرية ناقدة، من أبرزها موقف الشيخ خالد المغربي، الذي سجّل اعتراضًا حادًا على مضمون هذه الممارسة ومقاصدها. إذ يرى الشيخ المغربي أن ما يُقدّم على أنه نقشٌ مؤثر أو حامل لسرّ روحاني، لا يعدو أن يكون ادّعاءً فاقدًا للسند الشرعي والعلمي، بل ويُدرجه ضمن ما يسميه الخطاب الخرافي الملبَّس بلبوس ديني. ويعتبر أن الربط بين النقوش أو الرموز وبين معجزات الأنبياء كعصا موسى أو "البلورة السحرية" كما ورد في بعض المقاطع، يُمثل نوعًا من التضليل العقائدي الذي يُفضي إلى إضعاف الوعي الشرعي لدى الناس، ويفتح الباب أمام تأويلات باطنية لا تستند إلى نصوص قطعية. هذا الموقف الناقد يُبرز بوضوح الحذر الذي تبديه بعض التيارات الدعوية تجاه محاولات إعادة إحياء الرمز كوسيط للتشريع أو التأثير، ما يُعيد طرح سؤال جوهري حول حدود الرمزية الدينية ومشروعيتها في الخطاب العام.

المبحث الثاني

النمذجة المفاهيمية مرايا قانونية معاصرة

مقدمة:

في رحلتنا حول البحث في "المرايا القانونية: من النقوش إلى النمذجة الحاسوبية"، يسعى هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على أداة منهجية بالغة الأهمية في علم الآثار: النمذجة المفاهيمية. فبينما تُشكل النقوش والقطع الأثرية الشاهد الصامت على حضارات الماضي، تبرز النمذجة المفاهيمية كجسر حيوي يربط بين هذه الشواهد المادية والأسئلة المعقدة التي يطرحها الباحثون في الحاضر. لا يقتصر دور هذه النمذجة على مجرد تجميع البيانات أو عرضها، بل يمتد ليشمل بناء أطر فكرية تُمكننا من فهم أعمق للأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي حكمت المجتمعات القديمة. من خلال هذا الفصل، سنستكشف كيف تُسهم النمذجة المفاهيمية في تحويل المعلومات الأثرية المجزأة إلى هياكل معرفية متكاملة، وكيف تُمهد الطريق لتطبيقات أوسع في مجال التشريع الأثري، لتُقدم لنا رؤى جديدة حول كيفية عمل القوانين والمؤسسات في العصور الغابرة وتأثيرها على الواقع المعاصر.

مطلب تمهيدي: النمذجة المفاهيمية في علم الآثار: جسر بين الماضي والحاضر

النمذجة المفاهيمية ليست مجرد عملية لتمثيل البيانات، بل هي منهجية لتطوير نظام فكري شامل يمكن من خلاله ربط الشواهد المادية المكتشفة بالسياقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها.
تُمكّننا هذه النمذجة من صياغة فرضيات دقيقة، وتسهيل المقارنات، وتطوير فهم أعمق للعمليات التي شكلت المجتمعات البشرية عبر العصور. إنها أداة لا غنى عنها ليس فقط لتنظيم المعرفة الأثرية، بل أيضًا لتمكين الأجيال القادمة من الباحثين من استكشاف واستيعاب تراثنا الإنساني الغني بطرق مبتكرة ومنظمة.

أولاً: مفهوم النمذجة المفاهيمية وأطرها النظرية في السياق القانوني الأثري

١. مفهوم النمذجة المفاهيمية في علم الآثار

النمذجة المفاهيمية هي منهج علمي يُستخدم لرسم أو تخطيط هيكلي للمعرفة المجردة بشكل منظم. تركز هذه النمذجة على تحديد المفاهيم الأساسية (مثل القانون، العقوبة، الفئة الاجتماعية) والعلاقات التي تربط بينها (مثل: يُطبّق على، يصدر عن). الهدف الرئيسي هو تحويل الأفكار والمفاهيم المعقدة إلى شكل مبسط ومنظم.
ففي المجال القانوني، تساعد على فهم أعمق لبنية النظام القانوني وكيفية تشكل القواعد وتطبيقها. أما في علم الآثار، فهي تبني تمثيلات مجردة للأنظمة والظواهر المعقدة، مركزة على تطوير أطر فكرية تُعين الباحثين على تنظيم البيانات وتفسير الأنماط الثقافية، دون أن تكون بالضرورة نماذج مادية أو حاسوبية مباشرة.

تتجلى أهمية النمذجة المفاهيمية بشكل خاص عند التعامل مع النصوص القديمة أو المجزأة، مثل القوانين الأثرية، حيث تُعد أداة ضرورية لتحويل هذه النصوص الغامضة إلى وحدات مفهومية قابلة للتحليل. فعلى سبيل المثال، إذا وجدنا نصًا فرعونيًا يتحدث عن "معاقبة من يتعدى على مقابر النبلاء"، فإن النمذجة تُحول هذا النص إلى عناصر واضحة مثل "الحدث (التعدي)"، "الفاعل"، "الضحية"، و"العقوبة"، مع تحديد السياق الاجتماعي والديني. كما تُسهم في بناء الفرضيات العلمية حتى عند غياب النصوص الكاملة، مستفيدة من المعلومات المتاحة في حضارات مشابهة أو من العلاقات الداخلية للنظام القانوني نفسه.
هذه النماذج أساسية لتحويل المعلومات الأثرية الخام إلى معرفة قابلة للفهم والتحليل، مما يسهل استنتاج الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية القديمة.

على سبيل المثال، يمكن استخدام نمذجة مفاهيمية لتحليل دور الكهنة في مصر الفرعونية كوسطاء قانونيين داخل المعابد، من خلال بناء نموذج يُظهر العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة التشريعية، مستندًا إلى النقوش والبرديات، مثل هذا النموذج لا يُعبّر فقط عن معلومات ثابتة، بل يسمح بفهم كيفية تطوّر هذه العلاقة بمرور الزمن، وتأثيرها في إنتاج النصوص القانونية أو الطقوس المنظمة للعقوبات والمكافآت.

تكتسب هذه النماذج مزيدًا من القوة حين تُحوّل لاحقًا إلى نماذج رقمية ثلاثية الأبعاد، أو حين تُربط بقواعد بيانات حاسوبية، مما يُتيح محاكاة النُظم القديمة بشكل أكثر دقة وشمولية. وبذلك، تكون النمذجة المفاهيمية حلقة وصل بين البيانات الخام والرؤية التحليلية المتقدمة، التي تُسهم في إعادة بناء تصور متكامل للنظام القانوني في الحضارات القديمة.

دكتور / إبراهيم محمد عبد الجليل

٢. أهداف وتطبيقات النمذجة المفاهيمية في البحث الأثري

النمذجة المفاهيمية في البحث الأثري هي عملية بناء تمثيلات مجردة ومبسطة للظواهر الأثرية المعقدة. هدفها الأساسي هو فهم العلاقات بين مختلف المكونات وتطوير تفسيرات حول السلوك البشري الماضي. هي أشبه بـ "خريطة فكرية" تساعد على تنظيم البيانات وتحليلها للوصول إلى استنتاجات ذات معنى. الأهم من ذلك، أنها توضح كيفية استخلاص القواعد القانونية الضمنية من الأدلة الأثرية حتى لو لم تحتوي على نصوص قانونية صريحة.

تُستخدم النمذجة المفاهيمية بشكل أساسي في بناء وتطوير الفرضيات حول كيفية عمل المجتمعات القديمة وتطورها. كما تُساهم في تفسير الظواهر الأثرية المعقدة، مثل آليات أنظمة الحكم، شبكات التجارة، أو تنظيم العمل في الحضارات الغابرة. تتيح النمذجة أيضًا تحليل العلاقات بين المكونات المختلفة للمجتمعات الأثرية، سواء كانت اجتماعية، اقتصادية، أو قانونية. وأخيرًا، تُساعد في تحديد الثغرات في المعرفة القائمة وتوجيه مسارات الأبحاث المستقبلية نحو اكتشافات جديدة، تهدف كذلك إلى بناء أطر نظرية منظمة تُسهّل التعامل مع الكم الهائل من البيانات الأثرية من خلال تصنيفها وربطها في سياقات منطقية وتفسيرية، وتمكين تطوير فرضيات علمية قابلة للاختبار. إضافة إلى ذلك، تُستخدم لتقديم تفسيرات متماسكة للظواهر الأثرية، والتنبؤ بمواقع محتملة للعثور على آثار لم تُكتشف بعد. كما أنها تتيح لغة بصرية ومفاهيمية مشتركة تسهّل التواصل بين الباحثين، وتُعالج حالات عدم اليقين أو نقص البيانات بمرونة، مما يجعلها أداة أساسية في بناء معرفة تراكمية ومنهجية حول الماضي.

٣. أمثلة على النمذجة المفاهيمية في البحث الأثري

من أبرز هذه التطبيقات بناء نماذج لأنظمة الاستيطان، والتي تسعى إلى تفسير كيفية اختيار مواقع القرى والمدن استنادًا إلى عوامل مثل وفرة المياه، والتضاريس، وطرق التجارة، كذلك تُستخدم النماذج لفهم استغلال الموارد، من خلال الربط بين الأدوات المكتشفة وبقايا الحيوانات والنباتات والمناخات القديمة، ما يُظهر استراتيجيات العيش والصيد والزراعة، وتُسهم النماذج أيضًا في توضيح التفاعلات الثقافية، حيث تُمثل العلاقات بين أنماط الفخار والمواد المستوردة والمواقع التجارية، بما يكشف عن شبكات التبادل بين الثقافات، كما تُستخدم في بناء تسلسلات زمنية دقيقة، عبر تحليل طبقات الدفن والقطع الأثرية وربطها بالأحداث التاريخية، وأخيرًا، تساعد في تحليل وظائف المباني القديمة، من خلال تمثيل توزيع الغرف، والمواد المستخدمة، وأنواع الأدوات المرتبطة

بكل مساحة، مما يُتيح تفسيرًا وظيفيًا وسلوكيًا للبنية، باختصار، تُعد النمذجة المفاهيمية وسيلة فعالة لترجمة الأدلة الأثرية إلى رؤى تفسيرية تُسهم في إعادة بناء أنماط الحياة في الماضي.

٤. مثال النموذج المفاهيمي للتفاعلات الثقافية عبر التجارة في البحث الأثري

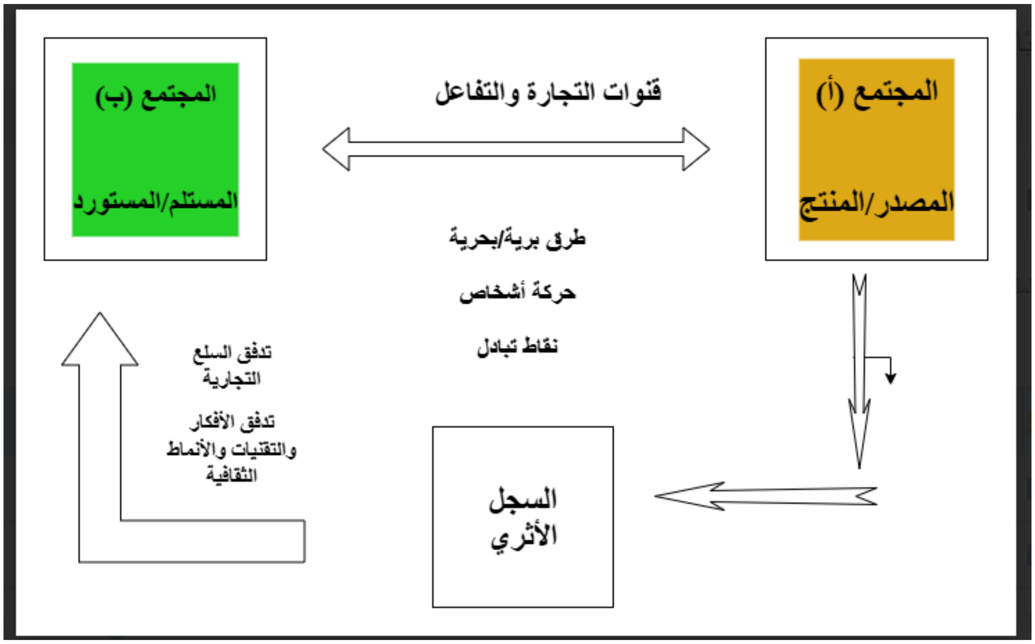
يهدف هذا النموذج المفاهيمي إلى فهم كيف أثرت التفاعلات التجارية على التغيرات والانتشار الثقافي بين مجتمعات ما قبل التاريخ أو المجتمعات القديمة. الفكرة الجوهرية هي أن التجارة تتجاوز مجرد تبادل السلع المادية؛ إنها بمثابة قناة حيوية لانتقال الأفكار، التقنيات، وأنماط الحياة بين المجموعات البشرية، مما يقود إلى تحولات ثقافية متبادلة أو أحادية الاتجاه. هذا النموذج يساعدنا على الربط بين ما نجده في السجل الأثري (كالقطع الأثرية) وبين السلوكيات البشرية المعقدة في الماضي.

يتكون النموذج من عدة مكونات رئيسية تعمل معًا لتشكيل فهمنا. أولًا، لدينا المجتمعات؛ ففي أي تفاعل تجاري، يكون هناك دائمًا مجتمع مصدر (ينتج أو يمتلك سلعة أو تقنية معينة) ومجتمع مستلم/مستورد (يتبنى أو يتأثر بتلك السلعة أو التقنية). قد توجد أيضًا مجتمعات وسيطة تلعب دورًا في نقل السلع على طول طرق التجارة. ثانيًا، هناك السلع التجارية نفسها، والتي يمكن أن تتنوع من المواد الخام (مثل حجر السبج أو النحاس) إلى المنتجات المصنعة (كالفخار أو الأدوات المعدنية)، وصولًا إلى السلع الرمزية التي تحمل قيمة اجتماعية أو دينية.

تعتبر قنوات التفاعل العنصر الثالث والأكثر أهمية في ديناميكية النموذج. تشمل هذه القنوات طرق التجارة (سواء كانت برية، بحرية، أو نهرية)، ونقاط التبادل أو الأسواق حيث تتم عمليات التبادل. علاوة على ذلك، تلعب حركة الأشخاص (كالتجار، المهاجرين، أو حتى الغزاة) دورًا محوريًا في نقل ليس فقط السلع ولكن أيضًا الأفكار والمعتقدات. أخيرًا، تحدث المؤشرات الثقافية المتأثرة، وهي التغيرات التي يمكن ملاحظتها في المجتمعات نتيجة لهذه التفاعلات. تشمل هذه المؤشرات انتشار تقنيات جديدة (مثل تقنيات صناعة الفخار)، أو أنماط فنية وزخرفية متشابهة، أو حتى تحولات في البنية الاجتماعية والاقتصادية، وحتى الممارسات الدينية أو الجنائزية التي تعكس تبني عناصر ثقافية جديدة.

تصور التمثيل البصري للنموذج

هذا التصور يساعدك على تتبع تدفق التفاعل الثقافي من مصدره عبر قنواته وصولًا إلى تأثيراته المادية التي يمكن لعلماء الآثار دراستها.



النموذج المفاهيمي للتفاعلات الثقافية عبر التجارة في البحث الأثري (من تصميم الباحث)

ثم بعد ذلك يمكن تحويل النموذج المفاهيمي إلى نموذج حاسوبي:

تحويل النموذج المفاهيمي المجرد إلى نموذج حاسوبي يتيح لنا محاكاة العمليات الأثرية وتحليلها كميًا. تبدأ هذه العملية بتحديد المتغيرات؛ أي ترجمة مفاهيمك الرئيسية (كالمجتمعات، السلع، وقنوات التفاعل) إلى عناصر قابلة للقياس أو الترميز رقميًا. على سبيل المثال، يمكن تمثيل المجتمعات ككيانات ذات خصائص مثل الموقع أو حجم السكان، والسلع بأنواعها وكمياتها، وقنوات التفاعل كروابط بين المجتمعات مع بيانات عن المسافة والكثافة.

الخطوة التالية هي تحديد العلاقات والمنطق الذي يحكم هذه المتغيرات. هنا نضع القواعد التي تصف كيف تتفاعل هذه العناصر، مثل "كلما زادت كثافة التبادل، زادت احتمالية انتشار التقنيات". هذه العلاقات يمكن أن تكون سببية، منطقية، أو رياضية. بعد ذلك، نختار طريقة النمذجة الحاسوبية الأنسب. فإذا كان التركيز على تنظيم البيانات وتحليلها إحصائيًا، فقواعد البيانات هي الأفضل. أما إذا كان الجانب المكاني مهمًا، فنظم المعلومات الجغرافية (GIS) لا غنى عنها. للمحاكاة المعقدة للتفاعلات الفردية، تُعد النمذجة القائمة على الوكيل (ABM) خيارًا قويًا.

لا يمكن لأي نموذج حاسوبي أن يعمل بدون بيانات؛ لذا، جمع وتجهيز البيانات الأثرية والبيئية والمناخية القديمة أمر حاسم. هذه البيانات يجب أن تكون نظيفة ومنظمة بتنسيق يناسب البرنامج المختار. أخيرًا، ننتقل إلى بناء وتشغيل النموذج باستخدام لغة برمجة أو برنامج متخصص، ثم نحلل النتائج ونقيّم النموذج للتأكد من دقته وفعاليته. هذه العملية تكرارية، وغالبًا ما تتطلب تعديلات وتحسينات مستمرة حتى يقدم النموذج رؤى قيمة عن الماضي.

يعتمد بناء النماذج المفاهيمية على منهجيات متنوعة تجمع بين العلم والتأويل،

يتطلب الأمر دمج الأدلة من مصادر متعددة، بما في ذلك النقوش، الآثار المادية، والنصوص القديمة، لخلق صورة متكاملة. يمكن أن تتخذ النماذج أشكالًا مختلفة، مثل النماذج الهرمية التي تُظهر التسلسل الهرمي للسلطة، أو الشبكية التي تُبرز العلاقات المتشابكة، أو السببية التي تُوضح تأثير العوامل المختلفة بعضها على بعض.

ثانياً: خطوات بناء النماذج المفاهيمية للقوانين القديمة

تتمثل خطوات بناء النماذج المفاهيمية للقوانين القديمة في سلسلة منهجية تهدف إلى تحويل النصوص القانونية الأثرية إلى بنى معرفية قابلة للفهم والتحليل. تبدأ العملية بجمع وتحليل البيانات الأثرية القانونية، حيث يتم تجميع النصوص القديمة، والأحكام، والوثائق القانونية من مصادر أثرية وتاريخية متعددة، تليها مرحلة تحليل مبدئي يُستخرج منها المفاهيم الأساسية، الأحداث، والأطراف المعنية. ثم تُحدَّد المتغيرات القانونية الأساسية، مثل القواعد، الفاعلين، العقوبات، والظروف المرتبطة بالسياق الزمني والمكاني، ويتم تصنيف هذه المتغيرات إلى فئات ثابتة (كالقواعد العامة) وأخرى متغيرة (كالظروف الاجتماعية والاقتصادية).

بعد ذلك، تُبنى العلاقات بين المتغيرات، سواء كانت هيكلية (مثل علاقات السبب والنتيجة أو العلاقات الشرطية)، أو زمنية (تعكس تغير العلاقات عبر الفترات التاريخية)، أو سلطوية (تبين من يفرض القانون ومن يخضع له). **ويُستكمل النموذج بتحديد المنطق التشريعي الضمني،** من خلال فهم القواعد غير المصرح بها بشكل مباشر، والبحث عن الفرضيات العقائدية التي تعكس المبادئ والقيم التي كانت تحكم النظام القانوني. وعند هذه المرحلة، يتم بناء النماذج الهيكلية والسببية: فالنماذج الهيكلية تُمثل البنية القانونية بصريًا عبر مخططات شبكية أو هرمية، بينما تُظهر النماذج السببية كيف تفضي ظروف معينة إلى نتائج قانونية أو اجتماعية محددة.

أخيرًا، تأتي مرحلة التحقق والتوثيق، حيث يُراجع النموذج داخليًا من قِبل مختصين للتأكد من دقته التاريخية والمنهجية، ويُوثَّق بشكل شامل يتضمن كافة الافتراضات والعلاقات والمتغيرات، مما يُمهّد الطريق لتحويل النموذج لاحقًا إلى صيغة حاسوبية قابلة للمعالجة الآلية أو التحليل باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي

يشير مفهوم المنطق التشريعي الضمني في البيانات الأثرية إلى تلك القواعد والمبادئ القانونية غير المباشرة التي كانت تُفهم وتُمارس ضمن سياقها التاريخي، رغم أنها لم تُكتب صراحة في النصوص القانونية. يُعد هذا المفهوم أساسيًا لفهم النُظم القانونية القديمة، إذ يساعد الباحثين على استكشاف البُنى التشريعية العميقة التي حكمت المجتمعات الماضية، والتي غالبًا ما تكون مشفّرة داخل النصوص أو مفهومة ضمنيًا من خلال الممارسة الاجتماعية والدينية والسياسية. فالمنطق التشريعي الضمني يتكوّن من مجموعة من القيم والمعتقدات والافتراضات الثقافية والدينية والاجتماعية التي أثرت في صياغة القوانين وتفسيرها، ويمكن استخلاصه من خلال تحليل دقيق للنصوص القانونية، وفهم السياقات التي كُتبت فيها، وملاحظة العلاقة بين القواعد والنتائج الفعلية لتطبيق القانون([١١]).

أولاً: تحويل النماذج المفاهيمية إلى نماذج حاسوبية في سياق التشريع الأثري

يمثل التحول من النموذج المفاهيمي إلى النموذج الحاسوبي خطوة محورية في دراسة التشريع الأثري، حيث يُتيح هذا الانتقال توظيف التقنيات الرقمية لتحليل القوانين القديمة بدقة ومرونة أكبر. يقوم الباحث أولاً ببناء نموذج مفاهيمي يُجرد العلاقات والمفاهيم القانونية المرتبطة بالنصوص القديمة، مثل البنى القانونية، القواعد، والسياقات التاريخية. ثم تُترجم هذه التصورات إلى نماذج حاسوبية باستخدام قواعد بيانات، وخوارزميات، ومحاكاة تُمكن من تتبع العلاقات القانونية وتطورها عبر الزمن. وتعتمد هذه النماذج على بيانات أثرية منظمة، تشمل نصوصاً ووثائق قانونية قديمة، ويُشترط أن تكون مصنفة وموثوقة ليسهل معالجتها. وبهذا، تُتيح النماذج

[١١] - تظهر أمثلة على هذا المنطق في عقوبات صارمة فرضت بسبب مكانة أخلاقية أو دينية لقيمة ما، أو في قوانين بُنيت على علاقات اجتماعية غير مكتوبة مثل التراتب الطبقي أو العائلي، أو في افتراضات بأن النظام الاجتماعي يجب الحفاظ عليه مهما كانت الوسائل. ويتم استنتاج هذا المنطق عبر قراءة نقدية للنصوص القديمة التي لا تُصرّح بالقواعد بوضوح، وتحليل السياقات المحيطة بها، والربط بين الأسباب غير المذكورة والنتائج المسجّلة. وتكمن أهمية المنطق التشريعي الضمني في أنه يُمكّن الباحث من بناء فهم أعمق وأدق للنظام القانوني القديم، بما يميّز بين ما كُتب صراحة وبين ما جرى تفسيره أو تطبيقه ضمنيًا، كما يُساعد في إعادة بناء النموذج القانوني للمجتمعات القديمة، ويكشف كيف كانت توازن بين القانون المكتوب والممارسة الفعلية في ضوء منظومتها الثقافية الخاصة.

الحاسوبية محاكاة تطبيق القوانين القديمة، وتقديم تحليل دقيق، واستكشاف سيناريوهات قانونية متعددة، ما يعمّق فهمنا للنُظم القانونية التاريخية ويُسهم في بناء فرضيات أكثر رسوخاً حول طبيعتها وتطورها.

المطلب الأول: دور الحوسبة والذكاء الاصطناعي في تحليل وتفسير القواعد القانونية القديمة

دور الحوسبة والذكاء الاصطناعي في تحليل وتفسير القواعد القانونية القديمة يُعد من المجالات الحديثة والمبتكرة التي تفتح آفاقًا واسعة لفهم التاريخ القانوني بشكل أعمق وأكثر دقة. إليك تفصيلًا حول كيف تُستخدم التقنيات المختلفة لتحقيق ذلك:

أولا: دور الحوسبة في دراسة النقوش الاثرية التحول الرقمي للبحث الأثري

١.النقوش الأثرية: سجلات الماضي

تُعد النقوش الأثرية، سواء كانت على الحجر، المعدن، الفخار، أو أي مادة أخرى، من أهم المصادر الأولية لدراسة الحضارات القديمة. فهي تقدم معلومات مباشرة عن اللغات، الديانات، الأنظمة السياسية، الحياة اليومية، وحتى الفنون والآداب في تلك العصور. لطالما اعتمد علماء النقوش على أساليب تقليدية لتوثيق ودراسة هذه النقوش، مثل النسخ اليدوي، التصوير الفوتوغرافي، وإنشاء القوالب. ورغم أهمية هذه الأساليب، إلا أنها غالبًا ما تكون عرضة للأخطاء، وتستغرق وقتًا طويلاً، وقد لا تتمكن من التقاط جميع التفاصيل الدقيقة للنقش، خاصة تلك التي تعرضت للتلف أو التآكل.

مع ظهور التقنيات الرقمية والحوسبة، شهد مجال دراسة النقوش الأثرية تحولًا جذريًا. أصبحت الحوسبة أداة لا غنى عنها في جميع مراحل العمل مع النقوش، بدءًا من التوثيق وحتى التحليل والتفسير. وقد أدت هذه التقنيات إلى زيادة كبيرة في دقة وسرعة البحث، وفتحت آفاقًا جديدة لفهم النقوش التي كانت تعتبر في السابق صعبة القراءة أو غير قابلة للتفسير.

٢.تقنيات الحوسبة المستخدمة في دراسة القوانين القديمة:

أ. التصوير الرقمي عالي الدقة: يتم استخدام كاميرات رقمية متقدمة لالتقاط صور عالية الدقة للنقوش من زوايا وإضاءات مختلفة. يمكن بعد ذلك معالجة هذه الصور رقميًا لتحسين وضوح النقش، وإزالة التشوهات، وإبراز التفاصيل المخفية. كما يمكن استخدام تقنيات التصوير متعدد الأطياف للكشف عن الأصباغ أو المواد التي قد لا تكون مرئية بالعين المجردة.

ب. النمذجة ثلاثية الأبعاد للنقوش: تُعد النمذجة ثلاثية الأبعاد للنقوش من أهم التطورات في هذا المجال. فبدلاً من مجرد صورة ثنائية الأبعاد، يمكن إنشاء نموذج ثلاثي الأبعاد دقيق للنقش باستخدام تقنيات مثل المسح بالليزر (Laser Scanning) أو التصوير الفوتوغرافي هذا النموذج يسمح للباحثين بفحص النقش من جميع الزوايا، وتغيير الإضاءة الافتراضية للكشف عن التفاصيل، وحتى إجراء قياسات دقيقة على السطح المنقوش. كما يمكن استخدام هذه النماذج لإنشاء نسخ طبق الأصل مادية للنقوش باستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد([١٢]).

ج. التعرف البصري على الحروف (OCR) والتعلم الآلي: تُستخدم تقنيات التعرف البصري على الحروف (OCR) المتقدمة، المدعومة بالتعلم الآلي (Machine Learning)، لتحويل صور النقوش إلى نصوص رقمية قابلة للبحث والتحليل. ورغم التحديات التي تواجه هذه التقنيات مع الخطوط القديمة وغير المنتظمة، إلا أن التطورات المستمرة في الذكاء الاصطناعي تزيد من دقتها وقدرتها على التعامل مع النقوش المعقدة.

د. معالجة اللغات الطبيعية (NLP) والذكاء الاصطناعي لتحليل النصوص القانونية القديمة: بعد رقمنة النقوش، يمكن استخدام تقنيات معالجة اللغات الطبيعية (NLP) والذكاء الاصطناعي لتحليل محتواها اللغوي والدلالي. يمكن للذكاء الاصطناعي المساعدة في فك رموز اللغات القديمة غير المفهومة، واستكمال النصوص المفقودة، وتحديد الأنماط اللغوية، وحتى ترجمة النقوش إلى لغات حديثة ([١٣]) كما يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل العلاقات بين النقوش المختلفة، وتحديد مصادرها الجغرافية والتاريخية.

تُعد تقنيات معالجة اللغات الطبيعية (NLP) أداة محورية في تحليل النصوص القانونية القديمة، إذ تُمكن الباحثين من التعامل مع الوثائق التاريخية مثل اللوائح والأحكام والمخطوطات القانونية التي كُتبت بلغات منقرضة أو ذات بنى لغوية معقدة. تسهم هذه التقنيات في استخراج المعلومات الأساسية، وفهم السياق القانوني، وتحليل المفاهيم والمصطلحات، بل وأحيانًا في ترجمة النصوص إلى لغات حديثة. ويُتيح ذلك إعادة تفسير النصوص القانونية القديمة بدقة أكبر، وتحليل تطورها الزمني، وفهم التداخلات والتأثيرات المتبادلة بين الأنظمة القانونية المختلفة عبر العصور، وهذه امثلة لتطبيقات على اللغة المصرية القديمة:

١.التحليل الصرفي والتركيبي للنصوص الفرعونية

في ورقة بعنوان "When Hieroglyphs Meet Technology"، قُدمت مراجعة شاملة لتطبيقات NLP على اللغة المصرية القديمة (بمراحلها: المصرية القديمة، المتوسطة، الديموطيقية، القبطية)، حيث استخدمت

---

[١٢] - الخليل، ع.، & الزوباري، ع. (٢٠١٥). النمذجة ثلاثية الأبعاد للمواقع الأثرية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الهندسية, ٣٧(٣), ٣١٤–٣٣١. متاح على https://shamra-academia.com/show/579b7e5b5675f

[١٣] - Ultralytics. (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي في علم الآثار: كشف النقاب عن الماضي. متاح على https://www.ultralytics.com/ar/blog/ai-in-archaeology-paves-the-way-for-new-discoveries

تقنيات مثل تحليل النحو (POS tagging)، والتعرف على الجذور والتصريفات، والترجمة الآلية، والنمذجة الموضوعية ([14]).

٢.النمذجة الصرفية باستخدام التعلم العميق

أُجريت تجارب باستخدام نماذج تعتمد على تقنيات التعلم العميق (Deep Learning) لتمييز البُنى اللغوية (lemmatization وPOS-tagging) في النصوص الفرعونية. وبلغت دقة النماذج ٨٦٪ للمصرية القديمة، ٩١٪ للديموطيقية، و٩٩٪ للقبطية، مما يُبرز فعالية هذه الأساليب في تحليل النصوص القديمة ([15]).

٣.الترجمة الآلية للنصوص الهيروغليفية

قدمت ورقة بحثية بعنوان "Deep Learning Meets Egyptology: A Hieroglyphic Transformer" نموذجًا مبتكرًا يعتمد على البنية M2M-100 لترجمة الهيروغليفية إلى الإنجليزية والألمانية، بالاعتماد على قاعدة بيانات "Thesaurus Linguae Aegyptiae". وقد حقق النموذج نتائج دقيقة للغاية، ما يُعد إنجازًا مهمًا في إدماج أدوات NLP في مجال علم المصريات وتحليل النصوص القانونية المكتوبة بالهيروغليفية([16]).

تُظهر هذه التطبيقات كيف يمكن لتقنيات معالجة اللغة الطبيعية أن تُحدث نقلة نوعية في فهم النصوص القانونية الأثرية، ليس فقط عبر تسهيل قراءتها أو ترجمتها، بل أيضًا من خلال تمكيننا من بناء نماذج مفاهيمية تحاكي التفكير القانوني القديم، وتُعيد تركيب تطور المنظومات القانونية في الحضارات القديمة، وعلى رأسها الحضارة المصرية الفرعونية.

ه. التعلم الآلي لاكتشاف الأنماط القانونية أو السوابق القضائية ضمن البيانات الأثرية

تحليل البيانات التاريخية باستخدام خوارزميات التعلم الآلي أن يكشف عن الأنماط المتكررة في السوابق القضائية القديمة، مثل أنواع الأحكام التي كانت تُتخذ في حالات معينة، أو توزيع الأحكام حسب المناطق والزمان.

---

[14] - Jurafsky, D., & Martin, J. H. (2023). *Speech and Language Processing* (3rd ed.). Draft version. Retrieved from https://web.stanford.edu/~jurafsky/slp3/

[15] - Stadler, M., Homburg, T., & Müller, M. (2022). *When Hieroglyphs Meet Technology: A Review of NLP Applications to Ancient Egyptian*. Proceedings of the ACL 2022. Retrieved from https://aclanthology.org/2022.acl-long.321/

[16] - Stadler, M., Pfeiffer, M., & Müller, M. (2023). *Deep Learning Meets Egyptology: A Hieroglyphic Transformer for Translating Ancient Egyptian*. Proceedings of the ACL 2023. Retrieved from https://aclanthology.org/2023.acl-long.217/

تتيح هذه التقنيات تصنيف القرارات القضائية القديمة إلى فئات، وتحليل كيف تطورت المبادئ القانونية عبر الزمن، وما إذا كانت هناك أنماط متكررة أو استثناءات ، ويمكن أن يكتشف التعلم الآلي روابط غير مرئية للباحثين، مثل الاعتماد على سوابق معينة أو اعتماد قوانين على قواعد مشابهة في حالات مختلفة.

و. النمذجة القائمة على الوكيل (Agent-Based Modeling) لمحاكاة تطبيق القوانين وتأثيرها على المجتمعات القديمة

تُستخدم نماذج الوكيل لمحاكاة كيف كانت القواعد القانونية القديمة تؤثر على سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع، مما يساعد على فهم الآثار الاجتماعية والسياسية لهذه القواعد، ومحاكاة تفاعلات المجتمع.

يمكن للمحاكاة أن تتيح للباحثين اختبار فرضيات قانونية مثال كيف يمكن أن تتغير نتائج تطبيق القوانين تحت ظروف مختلفة، مما يعين في تفسير كيف أدى تطبيق قوانين معينة إلى استقرار أو اضطرابات.

كما تساعد النمذجة على تصور كيف يمكن أن تتغير المجتمعات بمرور الزمن نتيجة لتطبيق أو تعديل قوانين معينة، والتفاعل بين الأفراد، والأحداث التاريخية.

ه. التكامل بين القانون الأثري والحوسبة

يُعد التكامل بين القانون الأثري وتطبيقات الحوسبة أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز حماية التراث الثقافي. فالتقنيات الرقمية يمكن أن تدعم جهود تطبيق القانون من خلال:

الرصد والمراقبة: استخدام صور الأقمار الصناعية، الطائرات بدون طيار، والنمذجة ثلاثية الأبعاد لرصد المواقع الأثرية وتحديد أي تغييرات غير مصرح بها أو أنشطة غير قانونية، مما يساعد في الكشف المبكر عن التعديات والنهب.

التوثيق القانوني: توفير توثيق رقمي دقيق للآثار يمكن استخدامه كدليل قانوني في قضايا الاتجار غير المشروع أو التعدي على المواقع الأثرية(١٧).

تتبع القطع الأثرية: إنشاء قواعد بيانات عالمية للقطع الأثرية الموثقة رقميًا، مما يسهل تتبع القطع المسروقة واستعادتها.

التوعية والتعليم: استخدام النماذج الرقمية والتطبيقات التفاعلية لزيادة الوعي العام بأهمية حماية التراث الأثري، وتعزيز فهم القوانين المتعلقة به.

[١٧] - AI Arabic. الذكاء الاصطناعي يساعد على فكِّ شفرة فجوات النقوش اليونانية القديمة. متاح على: https://aiarabic.com/archives/7168

إن التحول الرقمي في مجال دراسة النقوش الأثرية لا يقتصر على تسهيل العمل البحثي فحسب، بل يساهم أيضًا في تعزيز قدرة القانون الأثري على حماية هذا التراث الثمين للأجيال القادمة.

٥. تحديات وقيود النمذجة المفاهيمية

على الرغم من فوائدها الجمة، تواجه النمذجة المفاهيمية تحديات وقيودًا. أحد أبرز هذه التحديات هو التعامل مع نقص البيانات أو غموضها في السجل الأثري، مما قد يؤثر على دقة النموذج. كما يوجد خطر التبسيط المفرط للواقع التاريخي المعقد، أو فرض مفاهيم معاصرة على مجتمعات قديمة كانت لها هياكل فكرية مختلفة تمامًا. لذا، تُعد ضرورة التحقق من صحة النماذج وتقييمها باستمرار من خلال أدلة جديدة أو إعادة تفسير الأدلة الموجودة أمرًا حيويًا لضمان مصداقيتها.

المطلب الثاني: استخدام النمذجة في التشريعات الحديثة لحماية التراث الأثري

تفتح النمذجة المفاهيمية آفاقًا واسعة للبحث المستقبلي. فهي لا تُعد غاية في حد ذاتها، بل غالبًا ما تُمهد الطريق للنمذجة الحاسوبية الأكثر تقدمًا، حيث يمكن تحويل الأطر المفاهيمية إلى خوارزميات وأنظمة محاكاة. يمتد دورها ليشمل المساهمة في تطوير "علم التشريع الأثري" كفرع جديد للمعرفة، يُعنى بدراسة الأنظمة القانونية القديمة من منظور أثري. والأكثر من ذلك، تُقدم النماذج المستخلصة إمكانية استخدامها في صياغة سياسات وإجراءات حديثة تتعلق بحماية التراث الثقافي، إدارة المواقع الأثرية، وحتى فهم جذور بعض القضايا القانونية المعاصرة المستوحاة من دروس الماضي.

تُقدم النمذجة إمكانات هائلة في صياغة تشريعات وسياسات حديثة وفعالة لحماية التراث الأثري، ليس فقط من خلال تحليل البيانات التاريخية والجغرافية، بل أيضًا بفهم ديناميكيات المخاطر والتحديات المعاصرة.

أولا: الحماية القانونية الحديثة للأثار واستخدام النمذجة المفاهيمية

إن التحديات التي تواجه التراث الأثري اليوم، من النزاعات المسلحة والاتجار غير المشروع إلى التغيرات المناخية والتوسع العمراني، تتطلب نهجًا متعدد الأوجه يجمع بين الصرامة القانونية والمرونة التكنولوجية.

يجب على المشرعين وصناع القرار أن يواكبوا التطورات التكنولوجية السريعة، وأن يعملوا على تحديث القوانين والتشريعات لتشمل الجوانب الرقمية لحماية التراث. كما يجب على علماء الآثار والتقنيين أن يواصلوا تطوير أدوات وحلول مبتكرة تسهم في تعزيز قدرات الحماية والتوثيق والتحليل.

تعتبر حماية الآثار في مصر دعامة أساسية للحفاظ على إرثها الحضاري العريق، وتستند بشكل كبير إلى الإطار القانوني الحديث، المتمثل أساساً في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته([١٨]). هذه الحماية تتجاوز مجرد النصوص القانونية لتشمل جهوداً مكثفة في التمثيل البصري والتوعية لتعزيز الوعي والامتثال بين الجمهور. وتُستخدم مجموعة متنوعة من الوسائل البصرية لتوضيح قوانين الآثار المصرية الحديثة وتبسيط مفاهيمها المعقدة. هذه الآليات تهدف إلى الوصول لأوسع شرائح من الجمهور، مثل الرسوم البيانية والمواد التعليمية: تنتجها جهات رسمية كوزارة السياحة والآثار المصرية ومنظمات دولية مثل اليونسكو. هذه المواد، بما في ذلك الرسوم البيانية التي تُنشر من قبل منظمات مثل The Antiquities Coalition حول قوانين التراث ومكافحة النهب، تُعد أدوات تعليمية فعالة تساعد على فهم القانون وتُشجع على الامتثال الطوعي.
بالاضافة الى المواد البصرية من وزارة السياحة والآثار واليونسكو: هذه المواد البصرية (مثل الرسوم البيانية)([١٩]) تُعد أدوات تعليمية تساعد على فهم القوانين. هي دليل على أن القانون يُقدم بشكل يسهل استيعابه، مما يعزز الامتثال والإنفاذ الطوعي.

مما يؤكد ان المتاحف في مصر والعالم تلعب دوراً حيوياً في شرح الإطار القانوني المتعلق بمجموعاتها.
ويمكن القول إن مستقبل حماية التراث الأثري يكمن في التكامل الفعال بين القانون الأثري والنمذجة المفاهيمية المدعومة بالحوسبة. فمن خلال هذا التكامل، يمكننا ضمان أن سجلات الماضي، سواء كانت نقوشًا على الحجر أو بيانات رقمية في السحابة، ستظل محفوظة ومتاحة للأجيال القادمة، لتستلهم منها وتتعلم من تاريخها العريق، وتشمل هذه الطرق الاتي.

١. صياغة سياسات وإجراءات حديثة لحماية التراث الثقافي

- تحديد مناطق الخطر والمخاطر المحتملة: يمكن للنماذج الجغرافية المكانية (GIS-based models) أن تُحلل عوامل متعددة مثل التوسع العمراني، التغيرات المناخية، الأنشطة الزراعية والصناعية، لتحديد المناطق الأثرية

١٨ - قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣. متاح على: https://manshurat.org/content/qnwn-hmy-lathr-rqm-117-lsn-1983

19 - Infographics - Antiquities Coalition, theantiquitiescoalition.org

الأكثر عرضة للخطر. هذا يسمح بتركيز الجهود التشريعية على حماية هذه المناطق، مثل فرض قيود على البناء، أو تخصيص ميزانيات أكبر للمراقبة.

- وضع معايير محددة للحماية: بناءً على بيانات عن أنواع التلف الشائعة، العوامل التي تزيد من تدهور الآثار (مثل الرطوبة، التلوث، السرقة)، يمكن للنماذج أن تساعد في تحديد معايير تشريعية دقيقة للحفظ والترميم. على سبيل المثال، قد تقترح النماذج مواد بناء معينة، أو تقنيات ترميم مستدامة، أو أنظمة مراقبة إلزامية للمواقع الحساسة.

- تقييم الأثر التشريعي: قبل سن أي قانون جديد، يمكن استخدام نماذج المحاكاة لتقييم الأثر المحتمل لهذه التشريعات على التراث الأثري. هل ستحد من التعديات؟ هل ستشجع على الاستثمار في الحماية؟ هل ستكون فعالة من حيث التكلفة؟ هذه التقييمات القائمة على النمذجة تضمن أن تكون التشريعات مصممة لتحقيق أقصى قدر من الفائدة.

٢. إدارة المواقع الأثرية بكفاءة

- تخصيص الموارد: من خلال نمذجة تدفق الزوار، وحالة المواقع، والتحديات الأمنية، يمكن للتشريعات أن تُوجّه تخصيص الموارد البشرية والمالية بشكل أكثر كفاءة. على سبيل المثال، قد تُشير النماذج إلى الحاجة إلى زيادة عدد الحراس في مواسم معينة، أو إلى توجيه الاستثمارات نحو ترميم مواقع معينة تعاني من تدهور سريع.

- أنظمة المراقبة والإنذار المبكر: يمكن للتشريعات أن تلزم باستخدام أنظمة نمذجة قائمة على الذكاء الاصطناعي لمراقبة المواقع الأثرية. هذه النماذج تستطيع تحليل بيانات المستشعرات (مثل التغيرات في درجة الحرارة، الرطوبة، الاهتزازات) لتحديد أي تغييرات غير طبيعية قد تُشير إلى خطر على الآثار، وبالتالي تفعيل إجراءات إنذار مبكر تضمن التدخل السريع.

- إدارة التنمية المستدامة: يمكن للنماذج أن تساعد في صياغة تشريعات تُوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية التراث. فمثلاً، يمكن استخدام نماذج التخطيط العمراني لدمج المواقع الأثرية ضمن خطط التنمية مع ضمان حمايتها، أو لتحديد المناطق التي يمكن فيها تطوير السياحة بشكل مستدام دون الإضرار بالآثار.

٣. فهم جذور بعض القضايا القانونية المعاصرة

- تتبع شبكات التجارة غير المشروعة: يمكن للنماذج المستخلصة من بيانات الحفريات غير المشروعة، مصادر القطع الأثرية المهربة، وسلاسل التوريد العالمية، أن تكشف عن أنماط وشبكات التجارة غير المشروعة في الآثار. هذه المعرفة يمكن أن تُستخدم في صياغة تشريعات دولية أكثر صرامة لمكافحة التهريب، وتحديد الدول والجهات الفاعلة الرئيسية في هذه التجارة.

- تحليل النزاعات على الملكية: في بعض الحالات، يمكن أن تُساهم النماذج القائمة على تحليل البيانات التاريخية والوثائق القانونية في فهم جذور النزاعات على ملكية الآثار، سواء بين الدول أو الأفراد. هذا الفهم قد يُساعد في صياغة آليات قانونية لحل هذه النزاعات بشكل أكثر عدالة وشفافية.

- دراسة تأثير القوانين السابقة: يمكن للنماذج أن تُحلل بيانات القضايا القانونية المتعلقة بالآثار عبر الزمن، لتقييم فعالية التشريعات السابقة. هل أدت هذه القوانين إلى تقليل الجرائم الأثرية؟ هل سهلت استعادة القطع المسروقة؟ النتائج المستخلصة من هذه النماذج يمكن أن تُشكل أساسًا لتعديل أو إلغاء تشريعات غير فعالة، أو لتعزيز أخرى أثبتت نجاحها.

فالنمذجة لا تُستخدم فقط لفهم الواقع، بل لإعادة تشكيله تشريعياً وسياسياً. إنها أداة لقراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف المستقبل. ومن خلال توظيفها في التشريعات المتعلقة بالتراث الأثري، يمكن صياغة قوانين أكثر دقة، مرونة، وتفاعلاً مع التحديات الحقيقية، مما يعزز من كفاءة حماية هذا التراث بوصفه ركيزة من ركائز الهوية الإنسانية.

٤. النمذجة ثلاثية الأبعاد للمواقع والقطع الأثرية

شهدت السنوات الأخيرة تطورًا كبيرًا في استخدام النمذجة ثلاثية الأبعاد (D Modeling٣) في علم الآثار، مما أحدث ثورة في طرق توثيق، تحليل، وعرض التراث الأثري. تعتمد هذه التقنية على مسح المواقع والقطع الأثرية باستخدام الماسحات الضوئية ثلاثية الأبعاد، أو التصوير الفوتوغرافي متعدد الزوايا (Photogrammetry)، لإنشاء نماذج رقمية دقيقة يمكن التفاعل معها وتحليلها، وتظهر أهمية النمذجة ثلاثية الأبعاد في علم الآثار:

التوثيق الدقيق: توفر النماذج ثلاثية الأبعاد توثيقًا غير مسبوق للمواقع والقطع الأثرية، مما يحافظ على تفاصيلها الدقيقة ويحميها من التلف أو الضياع. هذا التوثيق الرقمي يصبح أرشيفًا دائمًا يمكن الرجوع إليه في أي وقت([٢٠]).

التحليل المكاني والعلاقات: تمكن النماذج ثلاثية الأبعاد الباحثين من تحليل العلاقات المكانية بين مكونات الموقع الأثري، وفهم كيفية تنظيم المساحات واستخدامها في الماضي. يمكن للعلماء إجراء قياسات دقيقة، وتحليل التوزيع المكاني للقطع الأثرية، وحتى محاكاة الظروف البيئية القديمة([٢١]).

الترميم الافتراضي وإعادة البناء: تتيح النمذجة ثلاثية الأبعاد إمكانية ترميم القطع الأثرية المتضررة أو إعادة بناء الهياكل المعمارية المنهارة افتراضيًا. هذا يساعد على فهم الشكل الأصلي للأثر، وتصور كيف كان يبدو في الماضي، مما يساهم في جهود الترميم المادي.

الترويج السياحي والتعليم: تُعد النماذج ثلاثية الأبعاد أداة قوية للترويج السياحي والتعليم. يمكن للجمهور زيارة المواقع الأثرية افتراضيًا، والتفاعل مع النماذج ثلاثية الأبعاد للقطع الأثرية، مما يوفر تجربة تعليمية غنية وممتعة. هذا يفتح آفاقًا جديدة للسياحة الثقافية، خاصة للمواقع التي يصعب الوصول إليها أو التي تكون عرضة للتلف.

الحفاظ على التراث المهدد: في ظل التحديات التي تواجه التراث الأثري من نزاعات مسلحة، كوارث طبيعية، وتغيرات مناخية، توفر النمذجة ثلاثية الأبعاد وسيلة فعالة لحفظ المعلومات حول المواقع والقطع المهددة بالزوال. فإذا تعرض الأثر للتلف، يمكن إعادة بنائه افتراضيًا باستخدام النماذج الرقمية.

تُظهر هذه التطبيقات أن النمذجة المفاهيمية، وخاصة ثلاثية الأبعاد، لم تعد مجرد أداة مساعدة في علم الآثار، بل أصبحت جزءًا لا يتجزأ من المنهجية البحثية، مما يفتح آفاقًا جديدة لفهم وحماية التراث الإنساني.

ثانيا : خرائط المفاهيم ودورها في إنفاذ القانون

تختلف خرائط المفاهيم عن النمذجة المفاهيمية في نطاق كل منهما وهدفه. خريطة المفاهيم هي أداة بصرية بسيطة لتنظيم وتوضيح العلاقات بين الأفكار والمفاهيم الفردية في موضوع محدد، وغالباً ما تُستخدم لتنظيم

---

[٢٠] - ديب، ف.، & الخليل، ع. (٢٠١١). توثيق المنشآت الأثرية باستخدام النمذجة ثلاثية الأبعاد متعددة الصور. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية, ٢٧(١), ١٢٢–١٣٥. متاح على https://shamra-academia.com/show/5827d725d484f

[٢١] - https://elakademiapost.com/ما-هي-أهمية-النمذجة-ثلاثية-الأبعاد/

المعرفة أو العصف الذهني. أما النمذجة المفاهيمية فهي عملية بناء تمثيل مجرد لنظام أو ظاهرة معقدة، بهدف فهم كيفية عملها، ديناميكياتها، وعلاقاتها السببية، مما يسهل التحليل أو المحاكاة. ببساطة، خريطة المفاهيم توضح كيف ترتبط الأفكار، بينما النمذجة المفاهيمية تشرح كيف يعمل نظام معقد.

تُعد خرائط المفاهيم (Concept Maps) أدوات بصرية قوية تُستخدم لتنظيم وتمثيل المعرفة بشكل هرمي وشبكي، وهي تزداد أهميتها في مجال إنفاذ القانون. في هذا السياق، تساعد خرائط المفاهيم الضباط والمحققين والمدعين العامين على تبسيط القضايا المعقدة، تحليل المعلومات المتشابكة، وتحسين فهم الإجراءات القانونية. قدرتها على ربط المفاهيم بوضوح عبر أسهم توضح العلاقات تجعلها وسيلة فعالة للتفكير المنظم وتوصيل المعلومات بفاعلية.

أمثلة عملية لاستخدام خرائط المفاهيم في إنفاذ القانون

١. تحليل القضايا الجنائية المعقدة

عندما يتعلق الأمر بقضايا الجرائم المعقدة، يمكن لخرائط المفاهيم أن تحدث فرقًا كبيرًا. يمكن للمحققين استخدامها لربط المشتبه بهم، والضحايا، والشهود، والأدلة المادية، والمواقع ذات الصلة، والتسلسل الزمني للأحداث. على سبيل المثال، يمكن وضع "الجريمة المركزية" كمفهوم رئيسي، ثم تتفرع منها مفاهيم فرعية تمثل الأشخاص المتورطين، ثم تربط هذه المفاهيم بمفاهيم أخرى توضح علاقاتهم (مثل "شريك في"، "قدم معلومات لـ") والأدلة التي تدعم هذه الروابط. هذا التمثيل البصري يساعد في فهم الصورة الكبيرة للقضية، تحديد الثغرات في التحقيق، وتوجيه جمع المزيد من الأدلة بشكل استراتيجي. كما يسهل شرح تعقيدات القضية للجهات القضائية.

٢. تدريب الضباط على الإجراءات القانونية

يمكن لخرائط المفاهيم أن تكون أداة تعليمية وتدريبية ممتازة للضباط الجدد وحتى للمحترفين لتجديد معلوماتهم. على سبيل المثال، يمكن تصميم خريطة مفاهيمية لمفهوم "إجراء الاعتقال القانوني". تتفرع منها المفاهيم المرتبطة مثل "توافر السبب المحتمل"، "أمر القبض"، "قراءة حقوق ميراندا"، و"حقوق التفتيش". يتم ربط كل مفهوم بخطواته الإجرائية والتحديات القانونية المحتملة. هذا النهج البصري يحسن استيعاب الضباط للإجراءات المعقدة، ويقلل من الأخطاء الإجرائية التي قد تؤدي إلى إبطال الأدلة أو تداعيات قانونية سلبية على الجهة الأمنية.

٣. تخطيط وتقييم العمليات الأمنية وخرائط المفاهيم

تُستخدم خرائط المفاهيم أيضًا في مراحل التخطيط للعمليات الأمنية عالية المخاطر، مثل المداهمات أو التعامل مع التجمعات الكبيرة. هنا، يمكن للمخططين تحديد مفهوم "العملية الأمنية" كمفهوم محوري. يتفرع منه تحديد المخاطر المحتملة (مثل "مقاومة مسلحة"، "وجود مدنيين"، "تحديات بيئية")، ومن كل خطر تُربط الاستراتيجيات المحددة للتعامل معه، والموارد المطلوبة (مثل "فرق الدعم التكتيكي"، "معدات خاصة"). كذلك، يمكن دمج المفاهيم المتعلقة بـالاعتبارات القانونية لضمان امتثال كل خطوة للقوانين واللوائح. هذا الاستخدام يعزز التخطيط الشامل للعملية، ويساعد في توقع السيناريوهات المختلفة، وتخصيص الموارد بكفاءة، مما يؤدي إلى نتائج أكثر أمانًا وفاعلية.

تُعد خرائط المفاهيم أداة متعددة الاستخدامات في إنفاذ القانون، حيث لا تقتصر فوائدها على تنظيم المعلومات فحسب، بل تمتد لتشمل تحسين الفهم، وتقليل الأخطاء، وتعزيز كفاءة العمليات، مما يسهم بشكل مباشر في تعزيز فعالية نظام العدالة الجنائية.

ثالثا: كيف تُكافح قواعد البيانات عمليات نهب الآثار والاتجار بها

تُشكل قواعد البيانات حجر الزاوية في المعركة الشاملة ضد نهب الآثار والاتجار غير المشروع بها، فهي توفر أداة لا غنى عنها لمواجهة هذه الجريمة المنظمة في جميع مراحلها الحاسمة. من خلال توثيق دقيق وشامل للقطع الأثرية، تُمكن قواعد البيانات السلطات المعنية من تحديد هويتها الفريدة وبناء سجلات تفصيلية لها. هذا القدرة على التحديد الدقيق تُعدّ ضرورية للغاية لتعقب ومكافحة السرقة الأولية، ومراحل النقل السري، وعمليات غسيل الآثار لإضفاء الشرعية عليها، وصولاً إلى البيع النهائي في الأسواق السوداء. بفضل هذه المعلومات الموثقة، يصبح بإمكان الجهات المختصة البحث بفعالية عن الآثار المنهوبة واستعادتها، مما يقضي على أي مبرر لدفع تعويضات للناهبين أو المتورطين في هذه الجرائم، ويُسهم بذلك في تجفيف منابع التمويل لهذه الأنشطة غير المشروعة وحماية التراث الإنساني.

يتم إنشاء قواعد بيانات رقمية ضخمة ومكتبات افتراضية للنقوش الأثرية، مما يسهل على الباحثين الوصول إلى مجموعات كبيرة من النقوش من جميع أنحاء العالم. هذه القواعد تسمح بالبحث المتقدم، والتصنيف، والمقارنة بين النقوش، مما يسرع من عملية البحث ويكشف عن روابط جديدة بين الاكتشافات المختلفة.

كما ان هناك مبادرات متخصصة وتطبيقات ذكية في عمليات نهب الآثار والاتجار بها، مثل نظام (CIPA) الأمريكي–المصري يربط متاحف مصر بمركز موحد لتسجيل وتتبع آثارها ([٢٢])اتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية بموجب قانون CIPA، يسمح بوضع قيود على استيراد الآثار المصرية إلى الولايات المتحدة

[٢٢] - ميخائيل، م. (٢٠٢٢، ١٥ أكتوبر). الحماية القانونية للآثار المصرية في ظل التحوّل الرقمي. مجلة القانون والتكنولوجيا الناشئة، ٢(٢)، ١٣–٥٢. متاح علىhttps://jolets.org/ojs/index.php/jolets/catalog/category/e-justice

الفصل الثاني

علم التشريع الأثري والنمذجة المفاهيمية

تُعد دراسة الماضي، لا سيما الحضارات القديمة، مسعى متعدد التخصصات بامتياز، تتشابك فيه فروع معرفية متنوعة لتكوين فهم شامل للوجود البشري عبر العصور. فبينما يعتمد علم الآثار بشكل مميز على سلسلة من التخصصات "المساعدة" المتخصصة، مثل القياس الأثري الذي يحلل المواد القديمة، والطب الأثري الذي يكشف عن صحة وأمراض الأفراد في الماضي، وعلم النبات الأثري الذي يدرس الغطاء النباتي القديم، وعلم الفلك الأثري الذي يربط الاكتشافات الأثرية بالظواهر الفلكية، فإنه يستند كذلك إلى المصادر التاريخية المكتوبة والنظريات الاجتماعية لفهم الديناميكيات المجتمعية. وفي هذا السياق المعرفي المتكامل، يبرز علم التشريع الأثري كرافد حيوي يسعى لاستكشاف وفهم الأنظمة القانونية والممارسات القضائية للحضارات القديمة من خلال الأدلة الأثرية والمادية، مما يضيف بعدًا فريدًا لدراستنا لكيفية تنظيم المجتمعات البشرية لنفسها في الماضي السحيق.

مبحث أول: علم التشريع الأثري: نشأته ومجالاته

أولاً: تعريف علم التشريع الأثري وأهميته

علم التشريع الأثري (Archaeological Jurisprudence أو Archaeo-legal Studies) هو مجال بحثي حديث ومتعدد التخصصات، يقع عند تقاطع علم الآثار والقانون. هذا العلم يُعنى بدراسة الأنظمة القانونية، الأعراف الاجتماعية، والممارسات القضائية التي كانت سائدة في المجتمعات القديمة. ولا يقتصر دوره على مجرد تجميع النصوص القانونية الصريحة (إن وُجدت)، بل يمتد ليشمل استخلاص القواعد القانونية الضمنية من الأدلة المادية المستخلصة من السجل الأثري. يهدف علم التشريع الأثري إلى إعادة بناء فهم شامل لكيفية عمل القانون وتطوره في الحضارات الغابرة، وكيف أثر على البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتلك المجتمعات.

نشأة علم التشريع الأثري

لم يظهر علم التشريع الأثري كفرع مستقل بين عشية وضحاها، بل تطور تدريجياً نتيجة لزيادة الوعي بأهمية الجوانب القانونية في فهم الحضارات القديمة، والحاجة لسد الفجوات المعرفية التي لا تستطيع النصوص التاريخية وحدها الإجابة عنها. تكمن جذوره في نقطتين أساسيتين: أولاً، توسع نطاق البحث الأثري؛ فبعد أن كان التركيز الأكبر لعلماء الآثار ينصب على اكتشاف القطع الفنية أو النصوص المكتوبة، اتجهوا نحو فهم أعمق للحياة اليومية، التنظيم الاجتماعي، والاقتصاد للمجتمعات القديمة، مما أظهر أن الجوانب القانونية كانت جزءاً لا يتجزأ من هذه النظم. ثانياً، إدراك محدودية المصادر النصية؛ فبالرغم من أهمية النصوص القانونية القديمة مثل شريعة حمورابي، إلا أنها لا تغطي كافة جوانب الحياة القانونية، وقد تكون متحيزة أو غير كاملة. هنا يبرز دور السجل الأثري الذي يُقدم أدلة مادية غير نصية يمكن أن تُكمل الصورة أو حتى تُصححها، مستنتجةً قوانين ضمنية لم تُسجل كتابةً.

ثانياً: مجالات علم التشريع الأثري

يتسم علم التشريع الأثري باتساع مجالاته وتنوعها، فهو لا يقتصر على دراسة القوانين المكتوبة فحسب، بل يمتد ليشمل استنباط القواعد القانونية من الأدلة الأثرية غير النصية. من أبرز هذه المجالات:

١. دراسة قوانين الملكية وحيازة الموارد

يهتم هذا المجال بتحليل أنماط الاستيطان، تقسيم الأراضي الزراعية، شبكات الري القديمة، أو حدود الممتلكات المادية (مثل الأسوار أو العلامات) لاستنتاج قواعد الملكية والتوريث واستخدام الموارد المائية. كما يشمل دراسة توزيع القطع الأثرية الثمينة أو النادرة، أو أنماط الدفن التي تُشير إلى ملكية شخصية أو جماعية للممتلكات المنقولة.

٢. فهم الأنظمة الاقتصادية والعقود

يُركز هذا الجانب على تحليل طرق التجارة القديمة، أنواع السلع المتداولة، الأوزان والمقاييس، وأماكن التبادل، لاستنتاج القواعد التي كانت تحكم العقود التجارية والتعاملات الاقتصادية. يمتد ليشمل دراسة البنية التحتية للمواقع الإنتاجية، الأدوات المستخدمة، والهياكل الاجتماعية المرتبطة بالعمل، لفهم تنظيم العمل، أجور العمال، وحتى وجود أنظمة العبودية القانونية.

٣. تحليل أنظمة العدالة وحل النزاعات

يتضمن هذا المجال البحث عن أدلة أثرية على الصدامات، الإصابات، أو ممارسات العنف التي قد تُشير إلى وجود نزاعات وكيفية تسويتها. كما يسعى لاستنتاج وجود أنظمة قضائية من خلال تحليل المباني العامة التي قد تكون مراكز إدارية أو قضائية، أو من الأدلة على تنفيذ العقوبات. ويهدف أيضاً إلى فهم أنواع الجرائم التي كانت موجودة، وكيف كانت تُعالج، والعقوبات المطبقة، بناءً على الأدلة المادية أو النصوص المحدودة.

٤. دراسة البنية القانونية للمجتمع

يُحلل هذا المجال الاختلافات في البناء المعماري، المواد المستخدمة، أو المدافن لبيان التسلسل الهرمي الاجتماعي والسياسي، وكيف أن القوانين كانت تُطبّق بشكل مختلف على الطبقات الاجتماعية المتنوعة. ويشمل كذلك استخلاص قواعد الزواج، الطلاق، والأسرة من العادات الجنائزية، أو الأدلة على السكن المشترك، أو حتى الفنون التي تُظهر الهياكل الأسرية.

٥. القانون البيئي والتخطيط العمراني الأثري

يهتم هذا الجانب بدراسة كيفية تفاعل المجتمعات القديمة مع بيئتها، وإدارة مواردها الطبيعية، وأنظمة التخطيط العمراني، لاستنباط القواعد الضمنية التي كانت تحكم الاستخدام المستدام للموارد وتنظيم المساحات.

تُظهر هذه المجالات أن علم التشريع الأثري يُقدم منظوراً فريداً وشاملاً لكيفية تشكيل القوانين لحياة المجتمعات عبر التاريخ، وكيف يمكن للأدلة المادية أن تُكمل وتُثري فهمنا لمفاهيم العدالة والنظام عبر العصور.

المطلب الأول: علم التشريع الأثري" كإطار قانوني مرئي

أولا: علم التشريع الأثري" كإطار قانوني مرئي: كفرع متخصص من القانون يُعنى بحماية وإدارة الآثار والتراث الثقافي، ويهدف إلى وضع الإطار القانوني اللازم للحفاظ على الموارد الأثرية والتراثية. هذا الإطار القانوني ينعكس بشكل مباشر في الآثار نفسها.

وكل هذه الجوانب القانونية تنظم التعامل مع الآثار، مما يجعل الآثار نفسها "مرايا" تعكس هذه التنظيمات والقيود القانونية.

الإطار النظري لعلم التشريع الأثري: مفهوم التراث الثقافي كملكية عامة ومسؤولية مشتركة: هذا المبدأ النظري يشكل أساسًا قانونيًا يبرر تدخل القانون في التعامل مع الآثار. الآثار هنا "تعكس" هذا المفهوم بكونها غير قابلة للتملك الخاص المطلق.

الحفاظ على الأصالة والهوية الثقافية: الآثار "مرايا" للأصالة والهوية، والقانون يسعى لحمايتها كشواهد صامتة على التاريخ. أي انتهاك لهذه الأصالة هو كسر لهذه المرآة القانونية.

التوازن بين الحماية والتنمية والاستخدام: الآثار تكون في هذه الحالة "مرايا" للتحدي القانوني في الموازنة بين الحفاظ عليها واستخدامها أو تطوير المناطق المحيطة بها.

تصوير مفهوم "ماعت" على الآثار المصرية: دراسة "تصوير مفهوم 'ماعت' على الآثار المصرية" هي المثال الأكثر وضوحًا وتحديدًا لـ "المرايا القانونية". ماعت، إلهة العدالة والنظام والتوازن، كانت تُصور على الآثار، وهذه الرسومات لم تكن مجرد فن، بل كانت تجسيدًا مرئيًا وملموسًا للمفاهيم القانونية والأخلاقية التي حكمت المجتمع المصري القديم.

والتركز على تجسيد إلهة ماعت من خلال رموزها مثل الريشة والهيئة المجنحة والطقوس المصاحبة لها." هذه الرموز تجعل العدالة "مرئية" على الآثار.

"المرايا القانونية" في هذا السياق تشير إلى كيف أن الآثار والرسومات والنقوش لم تكن مجرد قطع أثرية أو أعمال فنية، بل كانت تجسيدًا بصريًا وماديًا للقوانين، المبادئ، والقيم القانونية التي تحكم مجتمعًا ما، سواء في حمايتها وتنظيمها (علم التشريع الأثري) أو في تجسيد مفاهيم العدالة والتشريع نفسها كما في حالة "ماعت" في مصر القديمة.

ثانيا: الوظيفة التشريعية للرسوم الفرعونية.

تُعد الرسوم الفرعونية من أبرز الإنجازات التي تركها لنا المصريون القدماء، إذ تكشف بعمق عن عقائدهم وأفكارهم. من خلالها، عبّر الفنان المصري القديم عن آداب وعادات المجتمع، كما صوّر ببراعة الحياة السياسية والاجتماعية التي عاشها. هذا الفن لم يكن مجرد تزيين، بل تحوّل إلى مرجع شامل لكل ما أحاط بالإنسان في مصر القديمة، مقدمًا نافذة فريدة على حضارتهم. (٢٣).

[٢٣]-رسوم الحضارة الفرعونية بين الشكل والوظيفة (مجلة بحوث التربية النوعية، المجلد ١٨، سبتمبر ٢٠١٠)،

كانت الكتابة الهيروغليفية والرسم في مصر القديمة أكثر من مجرد أدوات للتواصل أو الفن؛ فقد اعتقد المصريون أن الكلمات والصور تمتلك قوة إلهية وخلاقة. فالرسوم والنقوش لم تكن مجرد تمثيل للواقع، بل كانت تُعتقد أنها قادرة على إحياء ما تصوره ومنحه ديمومة وخلود. هذا الاعتقاد متجذر في مفهوم أن الإله "تحوت" هو من علم البشر الكتابة، وأن الكلمة المنطوقة والمكتوبة كانت جزءًا من عملية خلق الكون نفسها. لذا، كانت هذه الفنون ليست فقط لتسجيل التاريخ أو التعبير الجمالي، بل كانت عناصر سحرية حيوية تضمن استمرارية النظام الكوني وحياة الأفراد في العالم الآخر، مما منحها مكانة فريدة ومقدسة في عقيدتهم.

الرسوم الفرعونية، كان لها وظيفة تشريعية (أو بالأحرى قانونية ودينية مرتبطة بالقانون) واجتماعية وسياسية عميقة في المجتمع المصري القديم. يمكن تلخيص هذه الوظيفة التشريعية بعدة نقاط:

١.**توثيق القوانين والمراسيم الإلهية والدنيوية**: الرسوم والنقوش كانت تصور الطقوس الدينية والأعمال التي ترضي الآلهة، مما يعكس القوانين الإلهية التي تحكم سلوك الأفراد والمجتمع لضمان النظام الكوني (ماعت). على سبيل المثال، تصوير الملك وهو يقدم القرابين أو يقاتل الأعداء كان يعكس واجبه كحامي للماعت ومطبق لقوانين الآلهة.

في بعض الأحيان، كانت الرسوم والنقوش توثق مراسيم ملكية أو قرارات إدارية مهمة، وإن لم تكن بالضرورة نصوصاً قانونية بالمعنى الحديث. كانت هذه النقوش تؤكد سلطة الملك وتشريع قراراته وتخلدها.

وتأكيد الشرعية والسلطة للملك ، حيث كانت الرسوم تصور الملك وهو يتلقى السلطة من الآلهة، أو يؤدي مهامه المقدسة، مما يعزز شرعيته كحاكم إلهي ومصدر للقانون والنظام. هذا كان بمثابة تأكيد بصري على الحق الإلهي للملك في الحكم وتطبيق القوانين، كما ان الرسوم التي تصور العدالة والعقاب كانت بمثابة تحذير رمزي للمخالفين وتأكيد لسلطة الدولة على فرض النظام والقانون.

٢.**ترسيخ المبادئ الأخلاقية والقانونية:** كانت الرسوم تجسد مبادئ الماعت(العدالة والنظام والحقيقة) ، وهي المبادئ الأساسية التي تحكم الحياة في مصر القديمة. من خلال تصوير الآلهة والأفعال الصالحة، كانت الرسوم تعزز هذه المبادئ كمعايير للسلوك الصحيح، والتي يمكن اعتبارها الأساس الأخلاقي والقانوني للمجتمع. أي انحراف عن هذه المبادئ كان يعتبر خرقاً للنظام الكوني.

وكانت الرسوم تصور الحياة المثالية والسلوك المتوقع من الأفراد (مثل احترام الآباء، العمل الجاد، الصدق)، والتي كانت جزءًا لا يتجزأ من النظام الاجتماعي والقانوني غير المكتوب.

٣.**حماية الممتلكات والعهود:** في المقابر، كانت هناك نصوص ورسوم تحذيرية تهدف إلى حماية المقبرة ومحتوياتها من اللصوص أو المتطفلين. هذه النصوص كانت بمثابة "قوانين" تمنع الاعتداء على حرمة الموتى، مصحوبة بلعنات موجهة لمن يخالفها.

و في بعض الحالات، كانت النقوش تسجل الأوقاف أو التبرعات أو العهود التي تضمن استمرارية الطقوس أو تمنح حقوقاً معينة، وكانت هذه بمثابة وثائق قانونية ملزمة.

٤.**الدور التعليمي والتلقيني:** واصبحت الرسوم بمثابة وسيلة بصرية قوية لتلقين الأجيال الجديدة بالمبادئ والقواعد التي تحكم المجتمع، سواء كانت دينية أو أخلاقية أو اجتماعية. كانت تعلمهم ما هو مقبول وما هو غير مقبول، وبالتالي كانت جزءاً من "التعليم القانوني" غير الرسمي.

كانت الرسوم الفرعونية تجسيدًا مرئيًا للمعايير والقوانين والمبادئ التي تحكم المجتمع المصري القديم، سواء كانت مستمدة من الآلهة أو من السلطة الملكية.

كانت بمثابة "كتاب قانون" بصري يوضح ما هو صحيح وما هو خاطئ في عيون المصريين القدماء وآلهتهم.

وكان للرسوم الفرعونية جانب وظيفي اخر مرتبط بما بعد الموت مثل:

-توفير "كتاب إرشادي" للرحلة الأبدية: النقوش والرسوم الموجودة ، كانت تعمل كـأدلة وخرائط طريق للمتوفى في رحلته المعقدة عبر العالم السفلي. كانت تصف الآلهة التي سيقابلها، التعويذات التي يجب أن يقولها، والأخطار التي يجب أن يتجنبها ليتمكن من الوصول بسلام إلى الحياة الأبدية.

-الحفاظ على هوية المتوفى وضمان بعثه: كان الهدف من التحنيط هو الحفاظ على الجسد، لكن الرسوم والنقوش التي تحمل اسم المتوفى وألقابه وصوره كانت تضمن بقاء هويته ووجوده الروحي، حتى لو تعرض الجسد للتلف. كانت هذه الصور بمثابة "جسد بديل" (قرين الروح) أن يعود إليه.

وفي كتابهما The Illustrated Law، يؤكد Strohm وWalter (٢٤) أن الشكل التقليدي للنص القانوني لم يعد كافيًا وحده لضمان الفهم العام أو حتى المهني للقانون. فاللغة القانونية المغلقة يمكن أن تُنتج نوعًا من الاغتراب المعرفي، لا سيما لدى المواطنين غير المختصين. وهنا يبرز دور "القانون المصوّر" كأداة تواصلية تربط بين القانون والمجتمع من خلال الوسيط البصري. فالصور والمخططات لا تُبسّط فقط، بل تُعيد ترتيب الأولويات الإدراكية، وتجعل من القانون مادة يمكن التفاعل معها لا الخوف منها. وهكذا، يتحول القانون من أداة سلطة إلى وسيلة فهم ومشاركة.

يركز المؤلفان Strohm وWalter على كيفية استخدام الأدوات البصرية ليس فقط لتسهيل الفهم القانوني لعامة الناس، بل أيضًا لتعزيز التواصل داخل البيئات المهنية (كمكاتب المحاماة، المؤسسات القضائية، والتعليم القانوني). ويشيران إلى أن اللغة القانونية التقليدية، غالبًا ما تكون عائقًا أمام الفهم، خاصة لدى غير المتخصصين، وبالتالي فإن التصميم البصري القانوني يساعد على كسر هذه الحواجز.

القانون يمكن أن يُفهم بطريقة أفضل حين يُقدَّم بصريًا، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتشريعات، الإجراءات، ويُظهر الكتاب أمثلة على تحويل قوانين معقدة إلى رسوم كاريكاتورية، رسوم بيانية، ومخططات زمنية. استعراض لمشاريع واقعية من دول أوروبية (مثل ألمانيا وهولندا) حيث اعتمدت الهيئات القضائية على الوسائط البصرية لتقديم خدماتها بشكل أكثر وضوحًا.

يطرح Berger في كتابه The Practice of Legal Design (٢٥) رؤية تحوّلية لعلاقة الأفراد بالقانون، حيث لا يُنظر إلى القانون كسلطة مجردة بل كخدمة يجب أن تكون قابلة للفهم، والتفاعل، والمشاركة. ويُعد التصميم القانوني، في هذا السياق، استجابة معاصرة لأزمة الفجوة بين النص القانوني وواقع المتلقين، من خلال أدوات بصرية، تفاعلية، وتجريبية. إنه دعوة إلى تحويل القوانين من لغة تقنية محجوبة إلى تجربة استخدام مدنية تشاركية، تحترم المعنى دون التضحية بالشكل.

---

24 - Strohm, C., & Walter, R. (2020). The Illustrated Law: Communicating Complex Legal Issues through Visuals. Springer.
25 - Berger, K. P. (2019). *The Practice of Legal Design: How to Make Legal Services Human-Centered and Accessible*. Wolters Kluwer.

المطلب الثاني: المعبد المصري القديم كمرآة تشريعية: قراءة قانونية في النقوش المصرية القديمة

تم اختيار معبد خونسو ليكون محور دراستنا، نظرًا لكونه نموذجًا متكاملًا يُجسّد خصائص المعبد المصري القديم.

يُعد خونسو، أو خونس، أحد الآلهة البارزين في الديانة المصرية القديمة، وهو إله القمر، ويعني اسمه "المسافر"، في إشارة إلى حركة القمر الدائمة في السماء.

يقع معبد خونسو داخل فناء آمون-رع الكبير في معابد الكرنك بمدينة الأقصر، في جمهورية مصر العربية. وقد قام الملك رمسيس الثالث ببنائه على أنقاض معبد أقدم، وتقع بوابة هذا المعبد في نهاية طريق الكباش (طريق أبو الهول)، الذي يربط بين معبد الكرنك ومعبد الأقصر([٢٦])..

وقد تناولت الدراسات السابقة المعبد من النواحي التاريخية والثقافية([٢٧])، أما نحن، فنتناول معبد خونسو اليوم من الجانب التشريعي، لنُسلّط الضوء على القوانين التي تحكم حماية التراث، والتنظيمات المحلية والدولية التي تضمن صون هذا المعلم الأثري.

أولا : مفهوم "المرايا القانونية" و نقوش معبد خونسو

يشير مفهوم "المرايا القانونية" إلى الكيفية التي تنعكس بها القواعد والأعراف والأنظمة التي تحكم مجتمعًا ما في مصادره الثقافية والتاريخية. وفي هذا السياق، تمثل نقوش معبد خونسو نموذجًا فريدًا يُجسّد النظام القانوني والاجتماعي لمصر القديمة من زوايا متعددة.

١. ولاية الحكم والتعاقب الملكي

النقوش لا تسجل فقط أسماء الملوك، بل توضّح آلية ضمان شرعية الحكم عبر "موافقة الآلهة". هذه المفاهيم تشبه ما يُعرف اليوم بـ"الشرعية الدستورية"، حيث تستمد السلطة مشروعيتها من قوى أسمى – في هذه الحالة: الآلهة.

---

[26] - https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%AE%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%88

[27] د/ أحمد جابر حامد، "نقوش معبدُ خُنسو نموذجا": جدران معابد مصر القديمة مصدرٌ للمعلومات - EJIS ، مجلة كلية الآداب، جامعة أسوان ، المجلد ١٢، العدد ١، الصادر في أبريل ٢٠٢٥.

٢. مراسم التتويج: طقس أم تشريع؟

طقوس التتويج، كالتطهير وارتداء التيجان المزدوجة، لم تكن مجرد مظاهر احتفالية، بل شكلًا من أشكال "القانون الإجرائي"، الذي يضفي شرعية قانونية على الحاكم الجديد ويضمن انتقال السلطة بشكل سلمي ومنظم.

٣. الكهنة والعابدات: سلطة دينية بتأثير قانوني

تُظهر النقوش أسماء الكهنة والعابدات وألقابهم، ما يعكس هيكلًا سلطويًا دينيًا له تبعات قانونية. هؤلاء لم يكونوا رجال دين فحسب، بل حراسًا للشرعية العقائدية، التي شكلت إطارًا مرجعيًا للتشريع والنظام العام.

٤. العبادات والقرابين: التزامات قانونية دينية

تقديم القرابين لم يكن مجرد طقس تعبّدي، بل التزامًا مؤسسيًا يربط بين الملك والآلهة. هذه الطقوس تعمل كـ"قانون إداري مقدّس" يُنظم العلاقة بين الحاكم والقوى الغيبية، ويضمن استمرارية الدولة وحيويتها الروحية.

٥. مآثر الملوك كدليل شرعية

تسجيل الانتصارات الحربية وأعمال البناء لم يكن مجرّد توثيق، بل كان أداة لتأكيد شرعية الحاكم. القوة العسكرية والإنجازات الدينية اعتُبرت جزءًا من القانون غير المكتوب الذي يحكم أهلية الملك.

٦. تطور الخطوط وتوثيق القانون

وجود نقوش هيروغليفية وهيراطيقية وديموطيقية يشير إلى تطور وسائل التوثيق القانونية. هذه الخطوط تحمل دلالات عن مراحل تطوّر "اللغة القانونية" وأسلوب توثيق الأحكام والقرارات في مصر القديمة.

٧. العقائد كأساس للتشريع: مفهوم "ماعت"

تعكس النقوش مفاهيم العدالة والنظام الكوني من خلال عقيدة "ماعت"، التي تمثل مرجعية أخلاقية وتشريعية للحاكم والمجتمع. كانت العدالة والاتزان قيمًا قانونية مركزية في النظام المصري القديم.

٨. الهياكل الاجتماعية والتنظيم المؤسسي

تُبرز النقوش طبقات المجتمع من ملوك وكهنة وأمراء وملكات وعابدات، وتظهر تقسيم الأدوار والوظائف، ما يدل على وجود منظومة تنظيمية تُشبه في جوهرها "تشريعات اجتماعية" تحكم الحقوق والواجبات.

٩. وحدات القياس والزمن: قوانين اقتصادية وتنظيمية

تسجيل وحدات الكيل والوزن والمساحة، وتقسيم الزمن، يؤكد وجود نظام قانوني متقدّم يُنظم المعاملات الزراعية والتجارية، ويضبط مواقيت المناسبات الدينية، ما يمكن اعتباره أساسًا لـ"قانون مدني واقتصادي".

١٠. القائمون على النقش: بنية توثيق قانوني

ذكر فرق النحاتين والمراجعين والمصححين يكشف عن وجود نظام إشرافي يضمن جودة ودقة النقوش، ويعكس أوجهًا من "التوثيق القانوني" وحرص الدولة على توحيد الرسائل الرسمية.

ثانيا: التوظيف السياسي لعلم الآثار عبر التاريخ

استخدمت دول كثيرة علم الآثار لبناء سرديات قومية تمجّد ماضيًا "نقيًا" أو "مجيدًا"، مثلًا: اعتمدت ألمانيا النازية على تفسيرات أثرية لإثبات تفوق "العرق الآري"، واستخدمت إيطاليا الفاشية الآثار الرومانية لتغذية حلم الإمبراطورية، حتى في الدول الاستعمارية (مثل بريطانيا وفرنسا)، كان يُوظّف علم الآثار لإثبات أن الشعوب المستعمَرة "أقل تطورًا"، مما يبرر "مهمة الحضارة" التي تتولاها الدول الأوروبية.

في كتابه A History of Archaeological Thought، يكشف بروس تريغر([٢٨]) عن البُعد الأيديولوجي العميق الذي شكّل مسار علم الآثار، مؤكدًا أن هذا الحقل لم يكن علمًا محايدًا كما يُروّج له، بل كان في كثير من الأحيان أداةً لخدمة الأيديولوجيا القومية والمشاريع الاستعمارية. فقد وظّفت العديد من الدول، خصوصًا في القرنين التاسع عشر والعشرين، الاكتشافات الأثرية لبناء سرديات تمجّد الماضي القومي وتُبرر الهيمنة الاستعمارية، كما حدث في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، وحتى في الإمبراطوريات الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا. لم تقتصر هذه العلاقة على التوظيف السياسي الخارجي، بل تسللت أيضًا إلى صميم التفسير العلمي ذاته، حيث هيمنت نظريات كـ"الانتشارية" (Diffusionism)، دعمت فكرة أن كل حضارة عريقة لا بد أن تكون نتيجة اتصال بشعوب متقدمة (غربية أو "بيضاء")، في تجاهل متعمّد لإسهامات الشعوب المحلية.
وغالبًا ما رافق الاستعمار حفريات أثرية ضخمة، وكان علماء الآثار يعملون تحت مظلة الاحتلال، و الآثار التي اكتُشفت في مصر، العراق، سوريا، اليونان، وغيرها، نُقلت إلى المتاحف الأوروبية، فيما يشبه "نهبًا علميًا مبررًا".
ويوضح أن العلماء أنفسهم كانوا جزءًا من المشروع الاستعماري، وقلّما كانوا محايدين أو مستقلين ، ويرى تريغر أن هذا التحيّز الفكري لم يكن نتيجة جهل، بل انعكاسًا لتوازنات القوى والافتراضات الثقافية السائدة آنذاك، مما يفرض على الباحث المعاصر ضرورة تفكيك هذه الموروثات النقدية وإعادة النظر في العلاقة بين العلم والسلطة.

---

[28] - Trigger, B. G. (2006). *A History of Archaeological Thought*. Cambridge University Press.

وفى الفقه الأثري (Archaeological Jurisprudence) يستعرض **استخدام الأدلة الأثرية كدلائل قانونية داخل المحاكم ونظم التشريع** الحديثة[٢٩]، مثال حالة المسجد البابري (Ayodhya) في الهند، حيث أمرت المحكمة العليا بإجراء تنقيبات لإنتاج "علم الآثار كدليل قضائي"، ما حول التنقيب إلى جزئية مهنية منظّمة تخضع للنظام القضائي وليس مجرد بحث أكاديمي

في عام ٢٠٠٣، أمرت المحكمة العليا الهندية بإجراء حفريات أثرية في موقع مسجد بابري الواقع في مدينة أيودهيا، والذي يُعد محل نزاع تاريخي وديني بين الهندوس والمسلمين. وقد كُلّفت هيئة المسح الأثري الهندية (ASI) بإجراء تنقيبات ميدانية تهدف إلى تحديد ما إذا كانت هناك بقايا معبد هندوسي تحت أنقاض المسجد الذي بُني في القرن السادس عشر. قضى بمنح الأرض للهندوس لبناء معبد، مع تخصيص أرض بديلة للمسلمين لبناء مسجد جديد.

29 - Archaeological Jurisprudence: An Overview (Elias, 2018

المبحث الثاني: الأساس والفلسفة لعلم التشريع الأثري

يتجاوز علم التشريع الأثري مجرد دراسة القوانين المكتوبة ليغوص في الأعماق الثقافية والفلسفية التي شكلت النظام القانوني للمجتمعات القديمة. في هذا المبحث، نلقي الضوء على كيف تشكل الأسس البصرية والفلسفية جوهر فهمنا للقانون، مع التركيز بشكل خاص على النموذج المصري القديم. سنرى كيف أن القانون لم يكن مجموعة من النصوص الجامدة، بل انعكاسًا حيويًا للمعتقدات، القيم، والرؤية الكونية.

المطلب الاول: الأساس البصري للقانون في مصر القديمة مفهوم "ماعت"

كان للعناصر البصرية والمرئية دور محوري في تجسيد القانون في مصر القديمة وترسيخه وإيصاله إلى كافة فئات المجتمع. فعلى عكس الصورة النمطية للقانون الحديث الذي يعتمد بشكل كبير على النص المكتوب، أدرك المصريون القدماء القوة الكامنة في الصورة والرمز في توصيل المفاهيم القانونية والأخلاقية. لم يكن القانون المصري القديم مجرد قوانين تُقرأ، بل كان قوانين تُرى وتُفهم بصريًا، مما يعكس فهمًا عميقًا لدور الصورة في تشكيل الوعي الجمعي وتعزيز الانضباط الاجتماعي، خاصة في مجتمع كان فيه معدل الإلمام بالقراءة والكتابة محدودًا. في هذا السياق، سنستكشف كيف ساهم هذا الأساس البصري في تفعيل النظام القانوني، وضمان استمراريته، وغرس مفاهيم العدالة والنظام (ماعت) في عقول وقلوب المصريين القدماء.

وفى هذا السياق شكل مفهوم ماعت الأساس الجوهري للنظام القانوني والمجتمعي في مصر القديمة. ماعت هو مبدأ يجسد الحق، العدل، النظام، الوئام، القانون، الأخلاق، والتوازن الكوني. وقد تجسدت هذه المبادئ بصريًا في صورة الإلهة ماعت، التي كانت تُصور كامرأة نحيلة مزينة بريشة نعام (رمز الحق) على رأسها، وأحيانًا بأجنحة تشير إلى نفوذها الواسع. هذه الرسوم الرمزية كانت ضرورية لفهم القانون والنظام، حيث كانت ماعت بمثابة مبدأ توجيهي وقوة إلهية تضمن التوازن.

مثال تصوير الفراعنة وهم يقدمون تمثالًا صغيرًا أو رمزًا لماعت، هذا الفعل كان يرمز إلى مسؤولية الملك عن الحفاظ على النظام الكوني والعدل على الأرض، هذه التمثيلات تضفي شرعية بصرية على حكم الفرعون وتعزز الأساس الإلهي للقانون المصري، كما أن تصوير المسؤولين القانونيين وهم يرتدون قلادة ذهبية تحمل

رمز ماعت تشير إلى أنهم وكلاء للفرعون في تحقيق العدالة وتطبيق القانون ، واللباس كان شيفرة بصرية لمكانتهم وواجبهم.

أولا: ماعت والقانون

"تصوير مفهوم 'ماعت' على الآثار المصرية" هي المثال الأكثر وضوحًا وتحديدًا لـ "المرايا القانونية". ماعت، إلهة العدالة والنظام والتوازن، كانت تُصور على الآثار، وهذه الرسومات لم تكن مجرد فن، بل كانت تجسيدًا مرئيًا وملموسًا للمفاهيم القانونية والأخلاقية التي حكمت المجتمع المصري القديم، وتجسيد إلهة ماعت من خلال رموزها مثل الريشة والهيئة المجنحة والطقوس المصاحبة لها، هذه الرموز تجعل العدالة "مرئية" على الآثار. لكن كيف تجاوزت كونها مجرد إلهة لتصبح جوهر الحضارة المصرية القديمة وروحها الفلسفية يظهر ذلك في الاتى:.

ماعت كمرآة قانونية: كان تصوير "ماعت" على الآثار المصرية بمثابة تمثيل مرئي وملموس للقوانين والقيم الأخلاقية التي حكمت المجتمع. رموزها مثل الريشة والهيئة المجنحة جعلت مفهوم العدالة "مرئيًا".

دور ماعت في الحكم الملكي: لم يكن تقديم تمثال ماعت للآلهة مجرد طقس ديني، بل كان تعهدًا علنيًا من الملوك بالحكم وفق نظام إلهي قائم على العدل، مما يبرز أن القانون كان جزءًا لا يتجزأ من العقيدة.

القانون كقيمة مقدسة: أكدت رؤية الفراعنة أن العدالة لم تكن مجرد نظام إداري بشري، بل كانت ذات طابع ديني ومقدس، يتجاوز السلطات الأرضية.

العناصر البصرية في الوثائق القانونية: لم يقتصر الأمر على ماعت، بل امتد ليشمل تصوير الكتبة وهم يسجلون المراسيم الملكية، ووجود سجلات قانونية مكتوبة مثل نصوص مقبرة مس، وعقود الزواج التي تحتوي على عناصر مرئية تؤكد على التقليد البصري في تدوين القانون

الرموز الملكية كسلطة قانونية: خرطوش الفرعون والصور الرمزية الأخرى كانت تمثيلاً غير مباشر للسلطة القانونية المخولة للفرعون.

ثانيا: الشرطة وإنفاذ القانون في مصر القديمة: حراس النظام في أرض الفراعنة

تُظهر السجلات التاريخية والآثار المصرية القديمة أن تطبيق القانون والحفاظ على النظام كانا جزءًا لا يتجزأ من بنية المجتمع. لم يكن الأمر مجرد قواعد مكتوبة، بل تجسد في هياكل تنظيمية واضحة، وفي مقدمتها قوة الشرطة التي تطورت على مر العصور.

١. قوة الشرطة: المدجاي كنموذج

كانت الشرطة المصرية القديمة متنوعة ومتطورة، وتضمنت مزيجًا من الأفراد المدربين عسكريًا والمجموعات العرقية المختلفة. من أبرز هذه الوحدات كانت فرقة المدجاي. في الأصل، كانوا بدوًا نوبيين، ولكن بحلول عصر الدولة الوسطى (حوالي ٢٠٤٠-١٧٨٢ قبل الميلاد)، تحولوا إلى قوة شرطة نخبة([٣٠]).

اشتهر المدجاي بولائهم وبراعتهم القتالية، وأوكلت إليهم مهام حيوية مثل حماية المقابر الملكية من اللصوص، وتأمين القوافل التجارية، والمحافظة على النظام المجتمعي العام. لم تكن وظيفتهم مجرد حفظ الأمن، بل امتدت لتشمل حماية المعابد والقصور، مما يبرز دورهم المحوري في استقرار الدولة.

٢. التصوير البصري لإنفاذ القانون

لم يقتصر حضور الشرطة وإنفاذ القانون على أرض الواقع، بل امتد إلى الفن والرموز البصرية، لتعزيز فكرة السلطة وردع المخالفين:

أ. تمثيلات المدجاي والحراس: كانت رسوم المدجاي وغيرهم من الحراس المسلحين في فن المقابر والجدران وسيلة بصرية قوية لإيصال أهمية الأمن وإنفاذ النظام. هذه الرسوم لم تكن مجرد تسجيلات تاريخية، بل كانت بمثابة إعلان مرئي عن اليقظة والجاهزية لفرض القانون وحماية الممتلكات والمواقع المقدسة.

ب. الأشكال الحارسة والردع: مثال على ذلك هو الشكل الخشبي لرأس شيطان السلحفاة من عهد حورمحب. كان مظهره المخيف بمثابة رادع بصري قوي، ينقل رسالة بأن المقابر كانت محمية ليس فقط بقوانين بشرية، بل أيضًا بقوى روحية، وأن أي متعدٍ سيواجه عواقب وخيمة. هذه الأشكال جسدت فكرة أن حُرمة المكان كانت مضمونة قانونيًا وروحيًا.

---

[30] ويكيبيديا - مدجاي - " (https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AF%D8%AC%D8%A7%D9%8A)
هذا المقال يقدم نظرة عامة وشاملة عن المدجاي، وتطور دورهم من قبيلة نوبية إلى قوة شرطة وعسكرية نخبوية في مصر القديمة، ويذكر بعض المراجع الأكاديمية التي يمكن الرجوع إليها لمزيد من التفاصيل مثل:
Katheryn A. Bard, Encyclopedia of the Archaeology of Ancient Egypt, Routledge 1999, ISBN 0-415-18589-0.
Ian Shaw, The Oxford History of Ancient Egypt, Oxford University Press 2000, ISBN 0-19-280293-3.

ج. عواقب الانتهاك: الرسوم البارزة في المقابر التي تصور القرود وهي تخضع اللصوص هي تجسيد مباشر للعواقب القانونية لانتهاك حرمة الآثار. هذا التصوير كان بمثابة تحذير مرئي ملموس، يؤكد أن العدالة ستطال كل من يجرؤ على انتهاك المقدسات أو السرقة.

٣. الرموز البصرية والتعزيز القانوني

تجلّى الفهم العميق للمصريين القدماء في توظيف الرمزية البصرية ببراعة لتعزيز مفاهيم الأمن، السلطة القانونية، والحماية الإلهية. فالألوان لم تكن مجرد صبغات، بل كانت تحمل دلالات عميقة؛ فاللون الذهبي يرمز إلى الخلود والألوهية، بينما يعبر الأحمر عن الحماية والقوة، وكلاهما استُخدم في سياقات تؤكد على الحماية الأبدية للمواقع المقدسة. كذلك، كان تصوير الحيوانات القوية كالأسود (التي ترمز إلى القوة، السلطة، والحماية) والكوبرا (التي تشير إلى الحماية الملكية والإلهية) بمثابة إشارة واضحة للحماية الشرسة واليقظة ضد أي تهديد. ولم تتوقف الرمزية عند هذا الحد، بل امتدت لتشمل التعاويذ والتمائم والنقوش الهيروغليفية المدمجة في فن المقابر، والتي لم تكن مجرد زينة، بل مثّلت حواجز سحرية وقانونية تهدف إلى حماية المتوفى وممتلكاته في العالم الآخر. باختصار، لم تكن الشرطة وإنفاذ القانون في مصر القديمة مقتصرة على الهياكل العسكرية والإدارية، بل كانت منظومة متكاملة تتغلغل في الفن والرموز البصرية لترسيخ مفاهيم النظام، العدالة، والحماية، لتصبح هذه التجسيدات البصرية جزءًا فعالاً من نظام الردع والإبقاء على الأمن والاستقرار في أرض الفراعنة (٣١).

٤. التوثيق المرئي للقوانين واللوائح المصرية القديمة:

لم يقتصر التوثيق القانوني في مصر القديمة على النصوص المكتوبة فحسب، بل امتد ليشمل العديد من العناصر المرئية التي عُثر عليها في الرسوم التوضيحية للبرديات ونقوش المقابر. هذه التجسيدات البصرية لم تكن مجرد فن، بل كانت بمثابة أدلة حية على وجود وتطبيق القوانين واللوائح. على سبيل المثال، يُشير النص القانوني الموجود في مقبرة مس إلى وجود سجلات قانونية مكتوبة، مما يدفعنا للتساؤل حول الجوانب المرئية المحتملة لهذه الوثائق وكيفية دمج الرسوم أو الرموز لتعزيز قوتها القانونية أو فهمها. حتى في الوثائق التي تركز غالبًا

31 - egypttoursportal.com
Ancient Egyptian Police: Facts, Medjay, Duties, Innovations & Legacy - Egypt Tours Portal

على الحياة اليومية أو الموضوعات الدينية، مثل عقود الزواج، نجد عناصر مرئية تُبرز تقليد استخدام الصور في السجلات القانونية، ربما لتأكيد الاتفاقيات أو توثيق الشهود بصريًا.

علاوة على ذلك، تُقدم نقوش المقابر والرسوم البارزة شواهد بصرية قوية على كيفية إنفاذ اللوائح، خاصة تلك المتعلقة بحماية الآثار. فمشاهد تصوير العقوبات على سرقة المقابر لم تكن مجرد حكايات، بل كانت تحذيرات مرئية صارمة للمجتمع بأسره، تُظهر بوضوح العواقب الوخيمة لانتهاك حرمة المواقع المقدسة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، الرسوم التي تُصور القرود وهي تخضع اللصوص، والتي تُعد تجسيدًا بصريًا مباشرًا للعواقب القانونية لانتهاك حرمة الآثار. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تُشير نقوش المقابر، مثل تلك الموجودة في مقبرة حورمحب التي تصف واجباته، إلى جوانب إدارية تتعلق بحماية الآثار، مما يُبرز الدور المحوري للتوثيق المرئي في تعزيز تطبيق القوانين والحفاظ على التراث.

أظهر المصريون القدماء فهمًا متطورًا للقوة البصرية في تعزيز النظام القانوني. لم تكن الرسوم والنقوش مجرد تعابير فنية، بل كانت أدوات قوية تُستخدم لتوثيق القوانين، إظهار سلطتها، وتعزيز تطبيقها في المجتمع، مما يؤكد أن القانون في مصر القديمة كان تجربة حسية وبصرية بقدر ما كان نصًا مكتوبًا.

ثالثا: تطور حماية الآثار في مصر: من المراسيم المبكرة إلى التشريعات الحديثة

شهدت القوانين المصرية الهادفة لحماية الآثار تطورًا تاريخيًا ملموسًا، خاصة منذ القرن التاسع عشر، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بالحفاظ على التراث الثقافي للبلاد. بدأت الجهود المنظمة مع إصدار محمد علي باشا مرسومًا عام ١٨٣٥ يحظر تصدير الآثار، والذي يُعد نقطة انطلاق هامة في هذا المجال.

توالت بعد ذلك سلسلة من القوانين واللوائح لتعزيز الرقابة على التنقيب والاتجار بالآثار، وشملت تشريعات بارزة في أعوام ١٨٨٠، ١٩١٢، و١٩٥١. وقد استمرت هذه القوانين في التحديث والتطوير، لتتوج بصدور القانون رقم ١١٧ لعام ١٩٨٣، والذي يُعد علامة فارقة في حماية الآثار. هذا القانون، الذي تم تعديله لاحقًا في

عامي ٢٠١٠ و٢٠١٨، يؤكد على الملكية العامة لجميع الآثار ويفرض حظرًا صارمًا على الاتجار بها أو تصديرها، مما يعكس التزامًا وطنيًا راسخًا بحماية هذا الإرث الفريد(٣٢).

يمكن تصور هذا التطور القانوني بصريًا لتعزيز فهمه. على سبيل المثال، قد يرمز أثر مكسور إلى الفترات التي افتقرت فيها الحماية القانونية الكافية، بينما يمكن أن يُشير مبنى المتحف الحديث إلى مستوى الحماية المتزايد الذي توفره التشريعات اللاحقة. كما يمكن لـ الرسوم البيانية الحديثة أن توضح بشكل فعال تأثير التغييرات القانونية الكبرى، مثل إلغاء الاتفاقيات التي كانت تسمح للبعثات الأجنبية بالاحتفاظ بجزء من اكتشافاتها، أو إلزام المواطنين بتسجيل ما يمتلكونه من آثار، مما يُظهر التحول في ملكية الآثار ومسؤوليات الأفراد تجاهها. هذه التصورات البصرية تعكس كيف تتجسد المبادئ القانونية في الواقع، وكيف يتطور القانون ليخدم مهمة الحفاظ على التراث الوطني.

رابعا: التحديات القانونية لاسترداد الآثار المصرية المنهوبة

يُعد ملف استرداد الآثار المصرية المنهوبة والمعروضة في متاحف العالم من القضايا الشائكة التي تثير جدلاً واسعًا، وتواجهها تحديات قانونية وتاريخية معقدة. يرى بعض الباحثين أن وثيقة تاريخية، وهي مرسوم صادر في ١٥ أغسطس ١٨٣٥، يحظر تصدير أي آثار من البلاد، تُشكل أساسًا قانونيًا قويًا. يؤكد هؤلاء أن أي قطعة أثرية غادرت البلاد بعد هذا التاريخ، خرجت بشكل غير قانوني، وبالتالي يحق للدولة استردادها إذا ما استُخدمت هذه الوثيقة بـ "حرفية" في المحافل الدولية. هذا المرسوم، كما وصفه مستشارون قانونيون سابقون، يتكون من ثلاث مواد بليغة تحمي الآثار وتمنع تصديرها مطلقًا، وقد أكدت مراجع أوروبية وسجلات متاحف عالمية الإشارة إليه(٣٣).

على النقيض، يرى مسؤولون آخرون (٣٤) أن الاعتماد على هذا المرسوم وحده في التفاوض مع الخارج غير كافٍ. يُشير هؤلاء إلى أن العديد من الآثار خرجت برعاية الحكومة نفسها بعد عام ١٨٣٥، مستشهدين بـ قانون

---

٣٢ - القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون حماية الآثار، وتعديلاته القانون ، مثل القانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ بتعديل بعض أحكام قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣، والقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠١٨ (أو القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٩)، وهي متاحة على بوابة الأهرام القانونية - قوانين حماية الآثار https://gate.ahram.org.eg/

٣٣ - مقال في جريدة المصري اليوم: باحث يتهم وزارة الآثار بـ«الفشل»: «مرسوم ١٨٣٥ يحظر التصدير» - المصري اليوم

٣٤ - أشرف العشماوي، "سرقات مشروعة" ، دار النشر ، الدار المصرية اللبنانية، ذكر فيه عن المرسوم ومحتواه، وشهادته حول الاطلاع على صورة منه بدار الوثائق القومية، وإشارته إلى المراجع الأوروبية.

صدر عام ١٩١١ كان يسمح للبعثات الأجنبية باقتسام الاكتشافات مع الحكومة، وأن تجارة الآثار لم تُجرم في البلاد إلا في عام ١٩٨٣. كما يُذكر أن حكامًا سابقين أهدوا مجموعات أثرية لدول أجنبية. من جانب آخر، يؤكد أكاديميون متخصصون أن القانون الدولي، وخاصة اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ ([٣٥]) لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، لا تمنح الدول الحق في المطالبة بالآثار التي خرجت قبل توقيع الاتفاقية. يُضاف إلى ذلك صعوبة إثبات خروج ثلاثة أرباع القطع الأثرية بشكل غير مشروع لعدم تسجيلها. يبقى موقع المرسوم نفسه محل جدل، فبينما أكد البعض وجوده في أحد القصور التاريخية، نفى مسؤولون في هذا القصر ذلك، بينما أكد آخرون عدم امتلاك الجهات المعنية لأصل القرار، مما يُبرز التحديات اللوجستية والقانونية المعقدة التي تواجه جهود الاسترداد.

[٣٥] ـ نص اتفاقية اليونسكو ١٩٧٠ ـ باللغة العربية ،وهي الاتفاقية الدولية الرئيسية التي تُنظم مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وتُحدد القيود الزمنية للمطالبة بالآثار، الموقع الرسمي لمنظمة اليونسكو (UNESCO)

المطلب الثاني: فلسفة القانون في مصر القديمة

لم يكن القانون عند المصريين القدماء مجرد مجموعة من النصوص أو القواعد المكتوبة، بل كان انعكاسًا لرؤية كونية متكاملة، تُؤمن بأن العدالة (ماعت) هي جزء لا يتجزأ من نظام الخلق والكون ذاته. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة القانون في الحضارة المصرية القديمة لا يمكن أن تُختزل في انتظار العثور على "مدونات قانونية" كما هو الحال في حضارات أخرى، بل تستدعي التعمق في الفلسفة التي شكلت البنية العقلية والدينية والاجتماعية للمصري القديم.

لقد كان القانون متجذرًا في الحياة اليومية، وليس منفصلًا عنها أو محصورًا في نطاق القضاء. فلم يكن ثمة تمييز دقيق بين القضايا "الجنائية" و"المدنية" بالمعنى الحديث، بل كان الهدف الأسمى للنظام القانوني هو الحفاظ على الانسجام بين الإنسان، والطبيعة، والآلهة. وكان تطبيق العقوبات – على قسوتها أحيانًا – يُنظر إليه بوصفه ضرورة لتحقيق العدالة الكونية، لا مجرد وسيلة للردع أو العقاب.

وتُظهر الأساطير المصرية، مثل النزاع بين حورس وست، كيف أن مفاهيم "العدالة" و"التقاضي" كانت حاضرة حتى في العالم الإلهي، مما يشير إلى وجود تصورات قضائية راسخة، ومؤسسات مختصة بفضّ النزاعات، حتى بين الكائنات المقدسة.

ورغم غياب ما يُعرف بـ"مدونات قانونية" مكتملة من مصر القديمة، إلا أن الباحثين قادرون على استقراء الملامح القانونية عبر دراسة نصوص الحكمة، والوثائق الإدارية، والسجلات القضائية، إضافة إلى تحليل الفلسفة التي تشكلت من خلالها مفاهيم العدالة والنظام والقانون. فالمصري القديم لم يكن يتعامل مع القانون كأداة تقنية، بل كفلسفة للوجود وركيزة أساسية في بنية الدولة والمجتمع.

إن فهم القانون المصري القديم يتطلب إذًا تجاوز البحث عن "النصوص"، والتوجه نحو دراسة فلسفة القانون نفسها، وطريقة تمثل الإنسان المصري القديم للعدالة، وللقانون بوصفه امتدادًا للنظام الكوني والأخلاقي. فلا يمكن تفسير أو تحليل أي حضارة، بما في ذلك مصر القديمة، دون تصور متكامل لعقيدتها القانونية وفلسفتها في التشريع والعدالة

دكتور / إبراهيم محمد عبد الجليل

اولا: مرتكزات القانون في مصر القديمة:

يستند القانون في مصر القديمة إلى منظومة فكرية وفلسفية معقدة، كان مفهوم "الماعت" (Ma'at) يمثل مركزها المحوري. والماعت ليست مجرد تعبير عن "العدالة" أو "القانون"، بل هي تجسيد شامل للنظام الكوني، والتوازن الطبيعي، والصواب الأخلاقي. لقد كانت الماعت نظامًا كونيًا وأخلاقيًا يتجاوز التشريعات البشرية، حيث يرتبط القانون بالنظام الإلهي والانسجام العام في الكون.

ومن هذا المنطلق، لم يكن القانون في مصر القديمة مجرد قواعد وضعية، بل كان تعبيرًا عن "تراكم الصواب"، أي عن ما هو حق في نظر المجتمع، والطبيعة، والآلهة. ويتجلى هذا في مصطلح HPW، والذي يعبر عن مفهوم "الصواب"، بصفته يشمل القانون الطبيعي، والأوامر الإلهية، والأعراف الاجتماعية المتراكمة عبر الزمن.

من الناحية الاجتماعية، كان القانون متجذرًا في الواقع اليومي، وموجّهًا نحو الحفاظ على العلاقات المتزنة بين الأفراد والجماعات. ولم يكن هناك تمييز واضح بين القوانين "الجنائية" و"المدنية" كما هو الحال في الفقه القانوني الحديث؛ إذ يُجمع كثير من الباحثين على أن الفصل بين هذين النوعين من القضايا في السياق المصري القديم ليس ممكنًا بدقة، وذلك نظرًا لاختلاف المرجعيات الاجتماعية والفكرية.

ويعدّ المثال الأسطوري الشهير "تنافس حورس وست" خير دليل على عمق المفهوم القانوني في الفكر الديني المصري؛ فقد جسّدت الأسطورة مبدأ التقاضي، إذ مثُل الطرفان أمام محكمة الآلهة، وتم إصدار حكم في النزاع بعبارة: "حورس (ماتي) على حق، وست (أدا) مخطئ"، مما يعكس إدراكًا راسخًا لمفهومي الحق والخطأ، ولوجود مؤسسات للفصل في النزاعات، حتى على المستوى الإلهي.

أما العقوبات التي عرفها القانون المصري القديم، فعلى الرغم مما يُنسب إليها من قسوة، إلا أنها كانت تُعتبر ملائمة تمامًا لمستوى تطور المجتمع المصري آنذاك، ومرتبطة بتحقيق الردع والعدالة الكونية. فهي لم تكن عقوبات انتقامية، بل جزء من منظومة أشمل تهدف إلى استعادة الماعت، أي التوازن الأخلاقي والكوني.

وعليه، فإن دراسة القانون المصري القديم لا تكتمل دون البحث في مرتكزاته الفلسفية والدينية والاجتماعية. وكما يُقال: "إن دراسة تاريخ القانون المصري القديم تتطلب دراسة فلسفة القانون، وليس مجرد انتظار اكتشاف المدونات". ففهم القانون بوصفه انعكاسًا لفكر كوني متكامل هو السبيل الأمثل لاستيعاب طبيعته الحقيقية في الحضارة المصرية القديمة.

ثانيا: مصادر القانون في مصر القديمة:

أ. الاستشارة الإلهية (الأوراكل): وسيلة لفهم إرادة الآلهة حول قضايا محددة، تُستخدم حتى في المحاكمات القضائية.

كانت "الأوراكل" (الاستشارة الإلهية) وسيلة لاستشارة الإله حول سؤال معين (نعم/لا) ويمكن استخدامها في السياقات القضائية وغير القضائية. هذا يدل على أن العنصر الإلهي والكهنوت كان لهما دور في عملية تحقيق العدالة والفصل في القضايا، حيث "جادل رجال الدين الحاكمون أمامهم بشكل إلهي وموضح بالكهنوت."
هذا يوضح كيف كان العنصر الديني والكهنوتي متجذرًا في الحياة القانونية والقضائية للمصريين القدماء، وكيف كانوا يستلهمون "الصواب" ويسعون لتحقيق العدالة من خلال هذه الاستشارات الإلهية.

كلمة "أوراكل" (Oracle) تأتي من اللغة اللاتينية. أصلها من الفعل اللاتيني "ōrāre"، والذي يعني "التحدث" أو "الكلام".
في سياقها التاريخي والديني، كانت الكلمة تشير بشكل صحيح إلى الكاهن أو الكاهنة الذين ينطقون بالتنبؤات أو الحكمة المستوحاة من الآلهة. وبالتالي، فإن الأوراكل يمكن أن يكون هو الشخص الذي ينقل الوحي، أو المكان المقدس الذي يحدث فيه الوحي
في العصر الحديث، تُستخدم الكلمة أيضًا في سياقات أخرى، مثل اسم شركة التكنولوجيا "أوراكل" (Oracle Corporation)، التي تأسست عام ١٩٧٧ وتشتهر بمنتجاتها في إدارة قواعد البيانات، لكن المعنى الأساسي للكلمة يعود إلى فكرة "التحدث الإلهي" أو "الوحي".

وتسلط دراسة ريموند ويستبروك، ضمن كتابه "تاريخ قانون الشرق الأدنى القديم" (٢٠٠٣) ([٣٦])، الضوء بشكل خاص على دور الإرادة الإلهية أو "الأوراكل" في توجيه القرارات القضائية وتحديد الذنب أو البراءة، مما يبرز التقاطع العميق بين المفاهيم الدينية والتطبيق العملي للقانون الجنائي في مصر القديمة.

ب. **العرف والممارسات اليومية: ساهمت التقاليد والمراسلات القانونية والوثائق في تشكيل فهم غير مباشر للقانون.**

نظرًا لندرة المصادر المباشرة للقانون، كان فهم القانون المصري القديم يأتي غالبًا من "مصادر غير مباشرة مثل العرف والحروف والفقرة [في] الحياة القانونية واليومية". هذا يشير إلى أن هذه المصادر كانت مهمة في تطبيق وفهم العدالة.

باختصار، كانت العدالة في مصر القديمة تتطلب نظامًا قضائيًا قادرًا على الفصل بين المسؤوليات المختلفة، وتطبيق عقوبات (وإن كانت قاسية)، وربما الاستعانة بالإلهام الإلهي، مع فهم طبيعة القانون من خلال الممارسات اليومية والعرفية.

يتناول مرجع مونيكا ماري بونتي، في دراستها "إدارة النزاعات في مصر القديمة: القانون كظاهرة اجتماعية" (رسالة دكتوراه، جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس ١٩٩٧) ([٣٧])، يؤكد على طبيعته كظاهرة اجتماعية متجذرة، وتركز الدراسة على كيفية نشوء النزاعات داخل المجتمع المصري وكيفية إدارتها وحلها، مؤكدة على أن القانون لم يكن مجرد مجموعة من النصوص الجامدة أو المبادئ التجريدية. بل كان جزءًا ديناميكيًا ومتفاعلًا مع النسيج الاجتماعي اليومي، يعكس تفاعلات الأفراد والجماعات ويشكلها، مما يُظهر القانون كنظام حيوي ينمو ويتطور ضمن بيئته الاجتماعية.

يقدم الفيلسوف وعالم الاجتماع بيير بورديو في مقاله "قوة القانون"([٣٨]) فكرة أساسية مفادها أن القانون ليس مجرد قواعد جامدة، بل هو نوع من "الخطاب الفعال" الذي لديه القدرة على تشكيل واقعنا الاجتماعي وخلقه. ببساطة، القانون يمكنه أن يجعل الأشياء حقيقية وأن يخلق أوضاعًا جديدة في المجتمع، لكنه يضيف قيدًا مهمًا:

---

[36] - Biddles, E. D. (1973). Criminal Law in the Ramesside Egyptian Period. (Doctoral dissertation, Brandeis University). p. 241.
[37] - Bonte, M. M. (1997). Dispute Management in Ancient Egypt: Law as a Social Phenomenon. (Doctoral dissertation, University of California, Los Angeles). p. 18.
[38] - Bourdieu, P. (1987). The force of law: Toward a sociology of the juridical field. Hastings Law Journal, 38(5), 839.

هذه القوة الإبداعية للقانون لا تعمل من فراغ. بل هي مشروطة بحقيقة أن المجتمع نفسه هو من ينتج هذا القانون في المقام الأول. هذا يعني أن القانون لا يخلق العالم الاجتماعي بمعزل عنه، بل ينبع منه.
وان القوة التي يمتلكها القانون في "تسمية" الأشياء وتحديدها (مثل تسمية فعل ما "جريمة" أو علاقة ما "زواج") تستمد فعاليتها من مدى توافقها مع التقسيمات والتصنيفات الموجودة أصلاً في الواقع الاجتماعي الذي نشأ منه القانون.

ج. دور الكهنة في ترسيخ العدالة وتفسير القانون

لعب الكهنة في مصر القديمة دورًا محوريًا في المنظومة القانونية والدينية، إذ كانوا وسطاء بين الإنسان والآلهة، ومسؤولين عن ضمان تطبيق العدالة وفقًا لمبادئ "الماعت". لم تكن وظيفة الكهنة تقتصر على الطقوس والشعائر، بل امتدت إلى المشاركة المباشرة في الحكم القضائي، حيث كانوا يشرفون على حل النزاعات وتفسير إرادة الآلهة.

من أبرز أشكال تدخل الكهنة في المجال القانوني ما يُعرف بـ**"هيمنة الأوراكل"**، أي الهيمنة الإلهية على القرار من خلال طقوس يتم فيها حمل تمثال الإله على محفة أو عرش، ويقوم الكهنة بتفسير حركاته واستجاباته على أنها دلائل على رأي الإله في القضية المطروحة. وقد كان الكهنة الحاكمون يتولون أحيانًا مهمة الجدال أمام الإله نيابة عن الأطراف المتنازعة، ثم يُعلنون ما يرونه من "إجابة إلهية"، تُسجَّل أحيانًا في الوثائق القضائية، لا سيما في نصوص تعود إلى الألفية الثانية قبل الميلاد.

هذا الطابع المقدّس للتقاضي يُظهر أن القانون في مصر القديمة لم يكن مجرد أداة لضبط العلاقات البشرية، بل نظامًا كونيًا مستمدًا من إرادة الآلهة، ومبنيًا على مفهوم "الصواب" الشامل، الذي يشمل:
قانون المجتمع: مجموعة من الأعراف والسلوكيات التي تنظّم العلاقات اليومية وتحفظ التوازن الاجتماعي.
قانون الطبيعة: فهم راسخ بأن الكون يسير وفق نظام إلهي متوازن، يتمثل في الدورات الفلكية والظواهر الطبيعية، ويجب على الإنسان احترامه لضمان الاستقرار.
الوصايا الإلهية: تُعتبر إرادة الإله رع وغيرها من الآلهة مصدرًا للماعت، ويتجلى ذلك في مكانة الفراعنة كـ"حماة للماعت"، حيث يقع على عاتقهم واجب تطبيق العدالة، لا كخيار سياسي بل كواجب مقدّس.

إن هذا الفهم المتكامل للقانون يعكس رؤية مصرية فريدة ترى في العدالة والنظام بُعدًا كونيًا مقدّسًا، لا مجرد منتج اجتماعي أو أداة حكم. فالقانون لم يكن منفصلًا عن الدين أو الأخلاق أو الطبيعة، بل كان النسيج الرابط بينها، والوسيلة التي يحقق بها المصري القديم الانسجام بين الأرض والسماء.

ثالثا: مفارقة قانونية: دمج الصواب في مصر القديمة وتحديات الدولة الحديثة

"العجب كل العجب" أن مصر القديمة استطاعت، بكل سلاسة، أن تدمج مفاهيم الصواب الشامل — بما يشمله من أبعاد إلهية وكونية وأخلاقية وعرفية — داخل نسيجها القانوني، دون تعارض بين المصادر أو تناقض في المرجعيات. ذلك لأن هذه المفاهيم لم تكن مفروضة من خارج، بل كانت نابعة من فلسفة حياة عضوية يتماهى فيها القانون مع الدين، والعرف مع النظام الكوني، والسياسة مع الأخلاق.

بينما تواجه الدولة الحديثة، بطابعها المؤسساتي والعلماني غالبًا، تحديات هيكلية وفكرية في محاولة إدماج الشريعة أو العرف ضمن مصادر القانون. هذه الصعوبات لا تتعلق فقط بالصياغة القانونية، بل تعكس تحولًا في طبيعة الدولة نفسها، حيث لم يعد القانون نابعًا من نسق ميتافيزيقي أو عرفي جماعي، بل من مؤسسات تشريعية بشرية تفصل غالبًا بين "القانون" و"القيم".

من هنا، فإن مقارنة القانون في مصر القديمة بالقانون الحديث لا يجب أن تتم على مستوى النصوص أو الأشكال، بل على مستوى الرؤية الفلسفية لطبيعة القانون نفسه: هل هو تعبير عن النظام الكوني؟ أم أداة لضبط التوازنات السياسية والاجتماعية؟ وهل يمكن للقانون أن يعود ليكون نسيجًا حيًا من القيم والحقائق والوجدان، كما كان في الحضارات الأولى؟

وهنا يأتي السؤال هل كان (الفلاح الفصيح)([٣٩]) المذكور في الادبيات اذكى من فقهاء عصرنا ، يُظهر تحليل العلاقة بين "الدماغ والقانون" أن القانون يتأثر بشكل عميق بعملياتنا المعرفية، حيث تشكل آليات اتخاذ القرار البشري وتفسير المعلومات جوهر كيفية صياغة القوانين وتطبيقها وفهمها. في المقابل، يمتلك القانون القدرة على إعادة تشكيل هذه العمليات المعرفية ذاتها؛ فالقواعد والعقوبات القانونية، والتوقعات الاجتماعية التي يفرضها القانون، يمكن أن تؤثر على طريقة تفكير الأفراد، وخياراتهم، وحتى تطورهم السلوكي والمعرفي

[39] - THE CONCEPT OF LAW AND JUSTICE IN ANCIENT EGYPT, WITH SPECIFIC REFERENCE TO THE TALE OF THE ELOQUENT PEASANT BY NICOLAAS JOHANN - Unisa IR uir.unisa.ac.za

مع مرور الوقت. هذا التفاعل الديناميكي بين العقل البشري والنظام القانوني يبرز أهمية دراسة الفلسفات القانونية عبر التاريخ. فعلى سبيل المثال، تتيح لنا دراسة قانون مصر القديمة فهمًا فريدًا لكيفية دمج حضارة بالغة القدم لمفاهيم مثل "الماعت" (الصواب والعدالة الكونية) في نسيجها القانوني. هذا الاندماج لم يكن مجرد تطبيق لقواعد، بل كان انعكاسًا وتشكيلًا لكيفية إدراك المصريين القدماء للنظام، الحقيقة، ومكانة الإنسان في الكون. وبالتالي، فإن فهم كيف تأثر القانون بعملياتهم المعرفية المتمحورة حول الماعت، وكيف شكل هذا القانون بدوره تلك العمليات، يقدم رؤى لا تقدر بثمن حول التفاعل المعقد بين الفلسفة، علم النفس، والنظام القانوني عبر العصور([٤٠]).

من خلال الإطار الذي يقدمه ديفيد فريدريش بأن "القانون في كل مكان" و"حضور دائم في حياتنا"، تتضح أهمية مقاربة "المرايا القانونية" في دراسة مصر القديمة. هذه الفكرة الجوهرية تُبرز أن القانون لم يكن محصوراً في نصوص محددة أو قاعات محاكم رسمية، بل كان يتغلغل في كافة تفاصيل الوجود المصري القديم. وبالتالي، لفهم القانون المصري بشكل شامل، يجب النظر إلى تجلياته وانعكاساته في فلسفة "الماعت" الشاملة التي ربطت العدالة بالنظام الكوني، وفي الممارسات الاجتماعية اليومية التي شكلت العرف والقواعد السلوكية، وفي الأدب والفنون التي صورت تصوراتهم عن الحق والباطل، وأيضاً في الهيكل الإداري والسياسي الذي جسّد دور الفرعون كحامي للعدالة. هذا المنهج الشمولي يسمح لنا باستكشاف حضور القانون الدائم عبر مختلف جوانب الحضارة المصرية القديمة، مما يقدم رؤية أعمق وأكثر تكاملاً لطبيعته وتطبيقه.

إن ما يقدمه بورديو من فهم فلسفي واجتماعي للقانون، باعتباره خطابًا ذا قدرة رمزية على "إحداث آثار" وخلق الواقع الاجتماعي، يتقاطع بعمق مع الطريقة التي تجلى بها القانون في مصر القديمة. لكن بورديو يضيف قيدًا مهمًا: هذه القوة "السحرية" للقانون لا تكون فاعلة إلا إذا تذكّرنا أن القانون نفسه نتاج لمخططات إدراك اجتماعية تاريخية، تستمد مشروعيتها من توافقها مع البنية الرمزية للمجتمع.

ومن هذا المنطلق، يصبح من الطبيعي أن تُعتبر الرموز الفنية والدينية في مصر القديمة تجليات حقيقية لفلسفة قانونية مضمرة. إذ لم تكن هذه الرموز — مثل "الماعت"، و"الصولجان"، و"ميزان الحق" — مجرد

---
[٤٠] - بتصرف من كتاب (الدماغ والقانون) The brain and the law - PubMed Central

زخارف جمالية أو دينية، بل أفعال تسمية رمزية ذات وظيفة قانونية وثقافية، تعبر عن النظام الكوني والاجتماعي الذي ينتمي إليه الإنسان المصري القديم.

وتؤكد دراسة د. فاطمة أحمد حسين [٤١] (مجلة بحوث التربية النوعية – جامعة المنصورة) أن الرموز في الفن المصري القديم لم تكن منفصلة عن المعتقدات والنظام الفكري العام، بل كانت متجذرة في بنية الحياة اليومية والدين، ما يعزز رؤية القانون كعنصر متغلغل في كل جوانب الثقافة، لا ككيان منفصل.

ويظهر هذا جليًا في النقوش والرسوم الجنائزية والملكية، التي رغم أنها لا تقدم "نصوصًا قانونية" بالمعنى الحديث، إلا أنها تعكس تصورات واضحة عن السلطة، والعدالة، والشرعية، والمسؤولية أمام الآلهة. فتصوير الفرعون كمجسد للعدالة، أو وصف انتصاراته بوصفها تأكيدًا على حفظ الماعت، هي تجليات رمزية لما يمكن تسميته بـ"الشرعية القانونية – الكونية" في السياق المصري القديم.

بذلك، لا تنفصل دراسة القانون المصري القديم عن تحليل رموزه الفنية والدينية؛ فهذه الرموز كانت — بكل وضوح — "مرايا قانونية"، تعكس فلسفة متكاملة ترى أن العدالة لا تُكتب فقط في السجلات، بل تُنقش في المعابد، وتُرسَم على الجدران، وتُحمل في الوجدان الجمعي كجزء من النظام الكوني الذي يسعى الإنسان المصري القديم للاتساق معه.

ولتعزيز فكرة أن "المرايا القانونية" في مصر القديمة لا تقتصر على النصوص القانونية المكتوبة أو الإجراءات القضائية الصريحة فقط، بل تمتد لتشمل الرموز الفنية نفسها. فإذا كانت هذه الرموز تعكس المعتقدات والنظام الكوني (مثل رموز العدالة أو النظام مثل "الماعت" أو "الصولجان")، فإنها يمكن أن تُعتبر "مرآة" غير مباشرة للمفاهيم القانونية والفلسفية التي كانت سائدة في المجتمع.

وهو ما يدعم فكرة بأن القانون لم يكن كيانًا منفصلاً، بل كان جزءًا لا يتجزأ من النسيج الثقافي والديني، والذي تجلى حتى في الرموز الفنية التي تحمل معانٍ عميقة حول النظام والعدالة والسلطة. هو لا يقدم معلومات قانونية

٤١ - الدكتورة فاطمة أحمد حسين ، الصياغات التصميمية للرموز في الحضارة المصرية القديمة والإستفادة منها في التصميم الداخلي والأثاث."مجلة بحوث التربية النوعية - جامعة المنصورة.

مباشرة، ولكنه يعزز فكرة أن جوانب ثقافية أخرى كانت "مرايا" للمفاهيم المجتمعية الشاملة، بما فيها ما يتعلق بالعدالة والنظام.

نخلص من ذلك بأن الرسوم الفرعونية، سواء كانت بارزة أو غائرة أو مرسومة على أوراق البردي أو منقوشة على المقتنيات، كان لها جانب وظيفي يتبع العقيدة الفرعونية، وهي عقيدة البعث والخلود. وقد كان لهذه الرسوم جانبان رئيسيان: جانب جنائزي لمساعدة المتوفى على البعث والخلود، وجانب تجميلي يهدف لزخرفة كل ما يمكن للإنسان التعامل معه ([٤٢]).

على سبيل المثال، قد تُظهر النقوش التي تتناول ولاية الحكم والتعاقب الملكي، أو تلك التي تصف مآثر الملوك وانتصاراتهم، كيف كانت السلطة تُكسب شرعيتها وكيف كان النظام يُحافظ على استقراره. هذه الجوانب، وإن كانت غير قانونية بالصياغة المباشرة، إلا أنها تشير إلى وجود قواعد حاكمة للمسؤولية الجنائية للملك أمام الآلهة أو الشعب (في سياق العقيدة آنذاك) ومفاهيم ضمنية للعدالة والنظام.

أما عن الكيفية التي يعمل بها الباحثون في "علم التشريع الأثري"، فهي تقوم على تحليل نصوص قد لا تكون قانونية بالمعنى الحديث، مثل الأدب الديني أو الوثائق الإدارية، لاستخلاص المبادئ القانونية التي كانت تحكم المجتمعات القديمة. إذ لا يقتصر اهتمام هؤلاء الباحثين على القوانين المدونة صراحة، بل يمتد إلى فحص الأساطير والنقوش والنصوص الرمزية باعتبارها حوامل للفكر القانوني ومفاهيم العدالة والشرعية.

ويُعد مفهوم "التشريع الإلهي" أحد المفاتيح الأساسية لفهم هذا العلم، إذ تشير الدراسات إلى أن القواعد القانونية في مصر القديمة لم تُفهم باعتبارها قوانين وضعية من صنع البشر، بل كجزء من نظام كوني مقدس. كان القانون متجذرًا في إرادة الآلهة ومنسجمًا مع مبدأ "الماعت"، أي النظام والحق والعدالة. لذلك، فإن النقوش الدينية، مثل تلك الموجودة في معبد خنسو، رغم طابعها الطقسي والتمجيدي، تُفهم في هذا السياق على أنها تعبير عن شرعية الحكم وتنظيم للعلاقات الاجتماعية والسياسية، ما يجعلها مصادر ذات قيمة قانونية في الدراسة الأثرية.

---

[٤٢] - رسوم الحضارة الفرعونية بين الشكل والوظيفة، المؤلفون:أ.د. محمد حامد رسمي ، د. إبراهيم أحمد أحمد السيد ، أ. محمود محمد محمد فرج ، مجلة بحوث التربية النوعية - جامعة المنصورة (العدد الثامن عشر - سبتمبر ٢٠١٠)

ونظرًا لأن هذه النقوش غالبًا ما تكون رمزية ودينية في طبيعتها، فإن تفسير الرموز والمعتقدات يصبح أمرًا جوهريًا في منهج "علم التشريع الأثري". فالمعاني القانونية لا تُذكر صراحة، بل تُشقَّ داخل رموز دينية وأسطورية، ومن هنا تأتي أهمية دراسات الباحثين مثل فرانكفورت، التي تساعد في تفكيك هذه الرموز وقراءتها ضمن السياق الثقافي والاجتماعي الذي نشأت فيه.

إن الفصل بين القانون والدين هو مفهوم حديث لا ينطبق على المجتمعات القديمة، لا سيما في مصر، حيث كان التشريع متشابكًا مع العقيدة والطقوس. ولذلك، فإن دراسة "علم التشريع الأثري" تستلزم وعيًا بهذا التداخل العميق، وتعاملًا منهجيًا مع النصوص الدينية والأسطورية بوصفها مصادر رئيسية للفهم القانوني القديم، لا مجرد نصوص تعبدية أو أدبية.

رابعا: نزاع حورس وست: محاكمة إلهية ومفتاح للتشريع الأثري المصري([٤٣])

يُعد "نزاع حورس وست" أسطورة محورية في الديانة المصرية القديمة، تتجاوز كونها مجرد حكاية لتصبح مرآة عاكسة للمفاهيم القانونية والسياسية في الحضارة المصرية. هذه القصة تصور صراعًا قضائيًا معقدًا بين الإله حورس، الابن الشرعي لأوزيريس ووريث عرش مصر، وعمه ست، قاتل أوزيريس ومدعي العرش. تدور أحداث النزاع أمام محكمة إلهية عليا، حيث تُقدم الحجج والأدلة، وتُسمع الشهادات، وتُجرى مداولات مكثفة بين الآلهة القضاة. هذا التمثيل التفصيلي للمحاكمة يسمح لـ"علم التشريع الأثري" باستخلاص مبادئ القانون الإجرائي والموضوعي المصري القديم، مثل آليات المطالبة بالحق، دور الشهود والقضاة، وأسس شرعية الحكم القائمة على الوراثة والنظام (الماعت) مقابل القوة والفوضى. لذا، فإن "نزاع حورس وست" ليس مجرد نص ديني أو أدبي، بل هو وثيقة قضائية رمزية تقدم رؤى عميقة حول كيفية تصور المصريين القدماء للعدالة، النزاع، والسلطة، مما يجعله مصدرًا لا يقدر بثمن لفهم "المرايا القانونية" في جدران معابدهم ونصوصهم.

[43] - Campagna, M. (2006). Judicial Practices, Kinship and the State in 'The Contendings of Horns and Seth'. ZAS, 133, 20-.

يمكن استخلاص العديد من المبادئ القانونية منها، سواء كانت تتعلق بـالقانون الإجرائي (مثل كيفية تقديم الشكوى، دور الشهود، دور القضاة/هيئة التحكيم، إصدار الأحكام) أو بـالقانون الموضوعي (مثل قواعد وراثة العرش، شرعية المطالبة بالسلطة).

القرار النهائي يعكس انتصار "ماعت" واستعادة التوازن الكوني، مما يبرز دور المبادئ القانونية كجزء من النظام الإلهي.

كيفية تأثير الروابط العائلية (الوراثة) على الحق في الحكم، وهي قضية قانونية وسياسية كبرى.

إذا كانت قصة أدبية/دينية مثل "نزاعات حورس وست" يمكن أن توفر هذا القدر من المعلومات القانونية، فهذا يعزز بشكل كبير ان تفاصيل دينية وسياسية واجتماعية، تعتبر مصدر ثري للمعلومات القانونية الأثرية، حتى وإن لم تكن في شكل نصوص قانونية صريحة.

١. القرابة في الممارسات القضائية المعاصرة: بين العُرف والقانون

وإذا كانت أسطورة نزاع حورس وست تقدم نموذجًا رمزيًا لصراع قضائي يعكس تصورات المصريين القدماء للعدالة والشرعية، فإن دور القرابة في المجتمعات التقليدية والمعاصرة يبرز باعتباره امتدادًا واقعيًا لتلك المفاهيم، حيث تُستثمر الروابط العائلية في تشكيل الحقوق، تسوية النزاعات، وضبط التوازن بين العرف والقانون

تلعب القرابة دورًا محوريًا في المجتمعات التقليدية، ولا يزال أثرها حاضرًا في العديد من الممارسات القضائية المعاصرة، رغم تطور النظم القانونية الرسمية. ففي كثير من البيئات الاجتماعية، تُعد الروابط العائلية والعشائرية مدخلًا رئيسيًا لفهم توزيع الحقوق، وتحديد المسؤوليات، وتسوية النزاعات بعيدًا عن مؤسسات الدولة.

في السياق الحالي، ما زالت الوساطة العائلية تلعب دورًا أساسيًا في حل النزاعات، خصوصًا في المناطق الريفية أو المجتمعات التي تحتفظ بالبنية التقليدية. فغالبًا ما تُحل قضايا الطلاق والميراث والنزاعات العقارية من خلال تدخل كبار العائلة أو شيوخ العشائر، دون اللجوء إلى المحاكم، حفاظًا على الروابط الأسرية والسمعة الاجتماعية.

حتى داخل النظام القضائي الرسمي، لا يمكن إغفال تأثير العلاقات الأسرية. إذ يُلاحظ أن بعض الأطراف قد تتنازل عن حقوقها القانونية مراعاةً لصلة القرابة، كما يُؤخذ أحيانًا بعين الاعتبار مدى قرب الشاهد من أحد الخصوم عند تقييم شهادته. وفي بعض القضايا، مثل جرائم الشرف أو العنف الأسري، قد تُخفف الأحكام استنادًا إلى "العذر العائلي"، مما يعكس استمرار حضور القرابة كعامل مؤثر في بنية العدالة.

كذلك، تُعد القرابة عنصرًا حاسمًا في ضمان بعض الحقوق، مثل أولوية التوريث، والولاية القانونية على الأطفال والقُصّر، والحق في الحضانة أو الوصاية. كما تُستخدم صلات النسب في بعض العقود، كالكفالات أو الضمانات العائلية، مما يمنحها دورًا وظيفيًا إلى جانب بعدها الرمزي والاجتماعي.

يتجاوز أثر القرابة الإطار القضائي ليصل إلى المجالين السياسي والاقتصادي. ففي بعض الدول، لا تزال التعيينات الوظيفية أو الترقيات تعتمد على "الواسطة" أو الانتماء العائلي، كما يُلاحظ توريث النفوذ السياسي والمالي داخل بعض الأسر الحاكمة أو العائلات التجارية الكبرى.

من ناحية أخرى، يحافظ التحكيم العشائري على حضوره في كثير من المجتمعات، خاصة في النزاعات التي تمس الشرف أو الدم. ورغم أن هذا النوع من التسويات قد لا يكون معترفًا به قانونيًا دائمًا، إلا أن له شرعية اجتماعية واسعة، ويُنظر إليه بوصفه أداة لحفظ السلم الأهلي وتجنب التصعيد.

في المجمل، تبرز القرابة كآلية توازن بين القانون والعرف، وتُسهم في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ضمن إطار غير رسمي. إلا أن هذا الدور يطرح تحديات مهمة أمام المشرّعين، تتعلق بضرورة المواءمة بين احترام الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، وبين ضمان العدالة والمساواة أمام القانون.

اجمالا لكل ما سبق يؤكد القول ان القانون في مصر القديمة كان مرتبطًا بشكل عميق بالدين والفلسفة الأخلاقية، لم يكن القانون مجرد مجموعة من القواعد المدونة، بل كان جزءًا لا يتجزأ من النظام الكوني والاجتماعي الذي تُمثله الإلهة ماعت، والتي كانت تجسيدًا للنظام، الانسجام، الحقيقة، والعدالة، ومما يؤيد هذه النظرة مقال كتبه شافيق علام (Shafiq Allam) بعنوان "القانون" ضمن كتاب أكبر بعنوان "العالم المصري (The " Egyptian World)، والذي قام بتحريره .(Toby Wilkinson) طبع في نيويورك.

دكتور / إبراهيم محمد عبد الجليل

حيث اثبت ان المجتمع المصري القديم، الذي تشكلت هويته بقوة من خلال المعتقدات الدينية، كان يرى كل جانب من جوانب الحياة خاضعًا لسلطة إلهية تُرسخ النظام وتحافظ عليه. وبالتالي، أصبحت ماعت هي المبدأ الذي كان الجميع مسؤولين أمامه عن أفعالهم، مما ربط القانون بالأخلاق والآداب، وجعل النظام الاجتماعي بأكمله مرتبطًا بهذا المفهوم، ويبرز علام أن القانون المصري القديم كان مدفوعًا بفلسفة عميقة للعدالة مستمدة من الإيمان بماعت، حيث لم يكن هناك فصل صارم بين الجوانب القانونية والدينية والأخلاقية وحداثة البحث (طُبع عام ٢٠١٠)تؤكد أهمية الموضوع(٤٤)

المطلب الثاني: قوة القانون- القانون مرآة المجتمع من الطقس الديني إلى النظام المؤسسي وكيف تم الانفصال

لم تكن القوانين القديمة منفصلة عن الدين، بل كانت جزءًا من المنظومة المقدسة، تُطبّق من خلال رجال الدين أو الملوك بتفويض إلهي. فقد كان القانون في المجتمعات الأولى امتدادًا للإرادة الإلهية، لا يُفهم إلا في سياق العقيدة والنظام الكوني الذي تفرضه الآلهة. ولهذا، لم تُنظر إلى مخالفة القانون باعتبارها جريمة مدنية فقط، بل كانت تُعدّ خروجًا عن النظام المقدس وخطيئة دينية. ومع تطور المجتمعات، بدأت هذه العلاقة الوثيقة بين الدين والقانون في التراجع، لا سيما مع بدايات العصر الحديث، وبلغت ذروتها خلال عصر التنوير الأوروبي، حين ظهرت الدعوات إلى فصل الدين عن الدولة، وأُعيد بناء التشريع على أسس العقل والعقد الاجتماعي، بدلاً من المرجعيات الدينية. وقد أسفر هذا الانفصال عن بروز القانون الوضعي كمنظومة مستقلة تقوم على مفاهيم الحياد، والمساواة، وحرية الإنسان، وهو ما مكّن من استجابة أكثر مرونة لاحتياجات المجتمعات المتغيرة (٤٥).

لكن في المقابل، أدى هذا التحوّل إلى تراجع البُعد القيمي والروحي في بعض القوانين، خاصة في المجتمعات التي لا تزال تحتفظ بمرجعية دينية راسخة. وهنا ظهرت محاولات لإعادة الربط أو ما يُعرف بـ"المجاولة" بين القيم الدينية والمفاهيم القانونية الحديثة، خصوصًا في قضايا الأسرة والأخلاق العامة. وفي دول مثل مصر والسعودية، لا تزال هناك نماذج قانونية تسعى للجمع بين القانون الوضعي ومبادئ الشريعة، ضمن محاولات لإيجاد توازن بين النظام المدني الحديث والمرجعية القيمية والثقافية العريقة.

---

٤٤ - المصدر LAW | 30 | The Egyptian World | Schafik Allam - Taylor & Francis eBooks :

45 -Maine, Henry S. (1906). Ancient Law: Its Connection with the Early History of Society and Its Relation to Modern Ideas, 4th ed., New York.

وفي هذا السياق، لم يكن القانون عبر التاريخ مجرد أداة لتنظيم العلاقات أو فضّ النزاعات،([٤٦]) بل كان دائمًا مرآة تعكس تكوين المجتمع وتطوّره. كما تشير دراسات الأنثروبولوجيا القانونية، ومن بينها دراسة بونتي (١٩٩٧)، فإن المحكمة في مصر القديمة لم تكن ساحة للفصل القضائي المحض، بل فضاءً للتفاوض الاجتماعي، حيث يُمارس القانون ضمن منطق ديني–ثقافي متكامل. لقد كان القانون يُفهم حينها بوصفه منظومة اجتماعية مقدسة، تهدف إلى الحفاظ على النظام الأخلاقي والكوني، انطلاقًا من مفاهيم رمزية كالعدالة الإلهية المتمثلة في "ماعت."

هذا التصوّر ينسجم مع ما تطرحه أدبيات علم الاجتماع القانوني الحديثة، والتي ترى أن القانون لا يمارس سلطته من خلال القوة وحدها، بل من خلال التطبيع الرمزي الذي يحدث عبر الحياة اليومية. فالقانون ليس فقط نظامًا نصيًا أو أداة حكم، بل هو بنية رمزية تسهم في تشكيل الوعي الجمعي، وتعيد إنتاج العلاقات والقيم داخل المجتمع. ومن ثمّ، فإن العدالة لا تُختزل في الإجراءات القضائية وحدها، بل تتجذّر في السياقات الاجتماعية والثقافية التي تمنح القانون معناه وتشكّل آليات قبوله أو مقاومته.

وبالتالي، فإن فهم القانون([٤٧]) كمرآة للمجتمع لا يعني فقط تتبّع نصوصه أو مؤسساته، بل إدراك كيف يتغير مع تغير البنى الاقتصادية، والسياسية، والدينية. فالقانون لم يكن يومًا نظامًا جامدًا، بل كيانًا اجتماعيًا حيًا يتأثر بالتحولات، ويعيد صياغة نفسه باستمرار وفقًا للتطورات التاريخية والثقافية التي يعيشها المجتمع.

وفي السياق الحديث، لم يعد يُنظر إلى القانون بوصفه مجرد منظومة من القواعد التي تُطبّق ضمن مؤسسات الدولة، بل بات يُفهم على نحو أوسع كظاهرة اجتماعية وثقافية متغلغلة في تفاصيل الحياة اليومية. يشير ديفيد فريدريش (٢٠٠٦) في كتابه "القانون في حياتنا: مقدمة" ([٤٨]) إلى أن القانون يمارس تأثيره ليس فقط من خلال المحاكم والسلطات، بل من خلال سلوكيات الأفراد وتصوراتهم الجمعية عمّا هو مسموح وممنوع. فالقانون هنا

[46] -Ponte, M. M. (1997). Conflict management in ancient Egypt: Law as a social phenomenon (Doctoral dissertation, University of California, Los Angeles).
[47] -B., [Author Initial Unknown]. (1987). The force of law: Toward a sociology of the judicial field. Hastings Law Journal, [volume/issue if available].
[48] -**Friedrich, D. O.** (2006). *Law in Our Lives: An Introduction* (2nd ed.). Los Angeles: Roxbury Publishing Company.

يتحوّل إلى ما يشبه "السلطة الرمزية"، التي يُمتثل لها تلقائيًا نتيجة للتنشئة الاجتماعية، والتراكم الثقافي، وليس فقط خشية العقاب.

هذا التصور يعزّز فكرة أن القانون يشكّل مرآة للمجتمع، حيث يُعبّر عن ثقافته وقيمه وتوازنه الداخلي. وهو ما ينسجم أيضًا مع الطرح السوسيولوجي الذي يرى في القانون وسيلة لإنتاج المعنى، لا مجرد أداة لتنظيم العلاقات. فكما كان القانون في الحضارات القديمة متجذرًا في الطقس والدين، فإنه في المجتمعات الحديثة متجذر في العُرف، والأخلاق العامة، والإعلام، والتعليم، مما يجعل العلاقة بالقانون علاقة معيشة وتفاعل يومي، لا مجرد التزام قانوني شكلي.

١. كيف تم الانفصال؟

إن عملية انفصال القانون عن الدين لم تكن فجائية، بل جاءت عبر سلسلة من التحولات الفكرية والاجتماعية والتاريخية المعقّدة. في المجتمعات القديمة، كان القانون متجذرًا في النظام الكوني والديني، يُنظر إليه بوصفه تجسيدًا لإرادة الآلهة، تُنفّذه السلطة السياسية بتفويض مقدّس. غير أن هذه الرؤية بدأت تتآكل تدريجيًا مع تطور مفهوم الدولة، وظهور الحاجة إلى إدارة المجتمعات بطريقة تتجاوز السلطة الرمزية للدين وحده.

بدأت ملامح هذا الانفصال تظهر في العصور الوسطى مع توسع السلطة الزمنية للملوك، ثم اكتسبت زخمًا حقيقيًا خلال عصر النهضة، حيث أعاد المفكرون النظر في مصادر الشرعية السياسية والقانونية. ومع بروز الفلسفة العقلانية في القرن السابع عشر، بدأ القانون يُعاد تعريفه بوصفه نتاجًا للعقل البشري لا للوحي الإلهي، وبلغ هذا التحول ذروته في عصر التنوير.

في هذا السياق، جاءت أفكار جون لوك وجان جاك روسو لتؤسس لنظرية "العقد الاجتماعي"، حيث يصبح القانون تعبيرًا عن الإرادة العامة للمواطنين، لا عن إرادة دينية مفترضة. وقد دعّمت الثورة الفرنسية (١٧٨٩) هذا التوجّه، بإعلانها صراحة مبدأ فصل الدين عن الدولة، وإنشاء قوانين وضعية تقوم على مفاهيم الحرية، والمساواة، والعقلانية.

ومع تطور الدولة الحديثة، أصبحت المؤسسات التشريعية، لا المعابد أو الكنائس، هي من تضع القوانين، وفقًا لمبادئ مدنية خالصة. وهكذا، تحول القانون من كونه طقسًا دينيًا ذا طابع مقدّس، إلى أداة سياسية–اجتماعية، تنظّم العلاقات وتُدار عبر سلطة مدنية تحتكم إلى الدستور لا إلى الكهانة.

لكن هذا الانفصال لم يكن تامًا في كل المجتمعات؛ ففي بعض البلدان ذات المرجعيات الدينية العميقة، استمر حضور الدين كمصدر من مصادر التشريع، مما ولّد نماذج قانونية هجينة تجمع بين القانون الوضعي والقيم الدينية، كما هو الحال في بعض الدول الإسلامية أو المجتمعات المحافظة.

٢. الفن المعاصر بوصفه مرآة للقانون والرموز القانونية في الحضارة المصرية

في امتداد طبيعي لفكرة القانون بوصفه مرآة للمجتمع، برز الفن المعاصر كوسيلة رمزية لاستحضار المفاهيم القانونية القديمة وإعادة تأويلها ضمن سياقات جديدة. وقد استلهم الفنانون المعاصرون عناصر من النظام القانوني المصري القديم، خاصة الرموز المرتبطة بمفهوم العدالة، مثل الإلهة "ماعت"، التي تجسّد التوازن، الحق، والنظام الكوني، وهي المبادئ ذاتها التي شكّلت العمود الفقري للقانون في مصر القديمة.

يُعد توظيف "ماعت" في الجداريات والمنحوتات المعاصرة، مثالًا على كيف تُستعاد الرموز القانونية القديمة لتسليط الضوء على قضايا العدالة المعاصرة، وتحدياتها الأخلاقية والاجتماعية. فالفنان لا يعيد إنتاج الرمز القديم فحسب، بل يحمّله دلالات جديدة، تطرح تساؤلات حول مدى استمرار القيم القانونية القديمة في عالم يتجه نحو العلمنة والتفكيك الرمزي.

كما ساهم الفنانون في استخدام الصور التاريخية والرموز القضائية المصرية – مثل المحاكمة أمام محكمة أوزيريس، أو وزن القلب في ميزان العدالة – في لوحات معاصرة، أو أعمال رقمية، أو معارض تفاعلية، تربط الماضي بالحاضر، وتقدّم قراءة نقدية لمفاهيم مثل العدالة، الشرعية، والسلطة.

في العصر الرقمي، أصبح للوسائل البصرية مثل التصوير الفوتوغرافي، الإنفوغرافيك، وموارد المتاحف التفاعلية، دور متزايد في تفسير الأطر القانونية المرتبطة بالآثار المصرية. فهي لا تشرح فقط المفاهيم التاريخية، بل تعيد تقديم القانون كجزء من الذاكرة الثقافية للمجتمع، وتُظهر كيف شكّلت هذه الرموز البصرية وعي الأفراد وتصوراتهم عن الحق والنظام.

إن هذا التوظيف الفني المعاصر لا يخرج عن سياق الرؤية السوسيولوجية التي ترى في القانون بنية رمزية وثقافية، تتجلى في الطقوس والفنون والممارسات اليومية. وهكذا، يصبح الفن المعاصر امتدادًا حديثًا للقانون الرمزي القديم، حيث تستمر "المرآة القانونية" في عكس قيم المجتمع، وإنْ تغير شكلها ومادتها.

المبحث الثالث: انفصال القانون عن الدين عبر العصور

المطلب الأول: القانون والدين في الحضارات القديمة

في العصور القديمة، كان يُنظر إلى القوانين على أنها امتداد مباشر للإرادة الإلهية. النصوص القانونية البارزة، مثل شريعة حمورابي أو شريعة موسى، صيغت على أنها أحكام مقدسة، وكان الحاكم يبرر سلطته وحكمه بأنها مأمورة من السماء. في هذا السياق، لم يكن القانون يُعتبر نظامًا قضائيًا مدنيًا مستقلًا، بل كان جزءًا لا يتجزأ من النظام الكوني الديني الشامل.

العصور الوسطى: تشابك وتعددية قانونية

شهدت العصور الوسطى هيمنة واضحة للكنيسة على التشريع، حيث أصبحت المحاكم الكنسية مرجعًا أساسيًا، وكانت السلطة السياسية تُبرَّر بالحق الإلهي للملوك. ومع ذلك، شكلت حركة الإصلاح البابوي، المعروفة بـ الحركة الغريغورية، نقطة تحول حاسمة، إذ فصلت الكنيسة نفسها عن نفوذ الحكام العلمانيين، معلنة استقلالها السياسي والقانوني. نتج عن ذلك نظام قانوني متعدد المسارات (تعددية قانونية)، حيث كان الفرد خاضعًا في وقت واحد لقوانين الكنيسة، وقوانين الملوك، وقوانين المدن. أدت هذه التعددية إلى صراعات مستمرة على السلطة، حيث استُخدم القانون لحل النزاعات بين القوى المتصارعة (مثل الملك ضد الكنيسة، أو الإقطاع ضد التجار). دفعت هذه الظروف المعقدة مع مرور الوقت إلى تطوير قانون مدني حديث مستقل يرتكز على مؤسسات قضائية وعقلانية بعيدة عن النفوذ الديني المباشر.

عصر النهضة والتنوير: صعود العقل والعقد الاجتماعي

مع بزوغ عصر النهضة، بدأت الأفكار العقلانية في إعادة ترتيب موازين الشرعية. صاغ الفيلسوف جون لوك (١٦٣٢–١٧٠٤) نظرية الحكومة القائمة على العقد الاجتماعي، مؤكدًا أن السلطة الحقيقية لا تستمد من الوحي الإلهي، بل من موافقة الأفراد وحماية حقوقهم الطبيعية الأساسية (الحياة، والحرية، والملكية). رأى لوك بوضوح أن الدولة لا ينبغي أن تجبر أحدًا على عقيدة دينية، وأن الكنيسة لا تملك سلطة قسرية على الأفراد.

لاحقًا، عمّق جان جاك روسو في مفهوم العقد الاجتماعي(٤٩)، مشيرًا إلى أن مصدر القوانين هو "الإرادة العامة" للشعب. وبذلك، أصبحت طاعة المواطنين للقانون تعني خضوعهم لإرادتهم المشتركة، مما نقل السيادة من السلطات الدينية إلى الشعب نفسه. ورغم أن روسو حدّد مبادئ لـ "دين مدني" يؤطر القيم الأخلاقية للدولة، إلا أنه أقصى دور الكنيسة عن سن القوانين وحكّم قيمة المصالح العامة فوق التفسيرات الدينية.

الثورة الفرنسية وما بعدها: العلمانية والقانون الوضعي

بلغت مبادئ فصل الدين عن الدولة ذروتها مع الثورة الفرنسية (١٧٨٩) وما تلاها. فقد ألغيت الامتيازات الدينية بشكل كامل ووقف النفوذ الرسمي للكنيسة. تبنت النصوص الثورية قيمًا دستورية عالمية أساسية مثل حرية الرأي والدين والمساواة. في أعقاب الثورة، سنت فرنسا وغيرها من الدول قوانين رسمية لفصل الكنائس عن الدولة، أبرزها قانون ١٩٠٥ في فرنسا الذي حظر الاعتراف بأي دين رسمي أو تمويله من المال العام. في المقابل، تحولت منظومة التشريع إلى قوة مدنية قائمة على الدستور والسلطات المنتخبة، لا على النصوص اللاهوتية، ليصبح القانون بذلك علمانيًا، مؤسسة ترتكز إلى العقل والإرادة الاجتماعية.

العولمة والتأويل الحديث: العقلانية القانونية

في القرن العشرين، قدم عالم الاجتماع ماكس فيبر تفسيرًا عميقًا لهذا التحول عبر مفهوم "نزع السحر عن العالم"، والذي يعني أن التفسيرات العلمية والمنطقية حلت تدريجيًا محل المعتقدات الدينية في فهم العالم. بيّن فيبر أن السلطة الشرعية في المجتمعات الحديثة هي "السلطة العقلانية–القانونية"، أي طاعة القوانين المبنية على إجراءات واضحة وقواعد غير شخصية. وبذلك، أصبحت الدولة الحديثة منظمة بيروقراطيًا تحكم بالقانون، في حين تراجع دور المؤسسات الدينية ليصبح رمزيًا أو أخلاقيًا لا تشريعيًا.

المطلب الثانى : انفصال القانون عن الدين في المجتمع الغربي: النشأة والتطور

مقدمة: الانفصال التدريجي بين القانون والدين

49 - The Social Contract Theory of Jean-Jacques Rousseau – ResearchGate, researchgate.net

يمثل تحول القانون من كونه متجذرًا في الأنظمة الكونية والدينية إلى نظام علماني من صنع الإنسان، تحولًا تاريخيًا عميقًا. لم تكن هذه العملية فجائية، بل جاءت عبر سلسلة معقدة من التحولات الفكرية والاجتماعية والتاريخية. في المجتمعات القديمة، كان القانون متجذرًا بعمق في النظام الكوني والديني، وينظر إليه على أنه تجسيد لإرادة الآلهة، حيث تستمد السلطة السياسية شرعيتها من تفويض مقدس لتنفيذه. هذا الفهم الأساسي شكل طريقة حكم المجتمعات وفرض المعايير.

شهد العصر الحديث تآكلًا تدريجيًا لهذه السلطة الإلهية، مدفوعًا بتطور مفهوم الدولة والحاجة المتزايدة إلى آليات حوكمة تتجاوز السلطة الرمزية للدين وحده. هذا التحول يمثل إعادة تصور جوهرية لمصدر القانون وهدفه. لقد تغيرت طبيعة القانون بشكل جذري؛ فبدلاً من أن يكون كيانًا ثابتًا ومقدسًا يتم اكتشافه أو الكشف عنه، أصبح يُنظر إليه على أنه بناء بشري قابل للتعديل والتفاوض. هذا التحول الجوهري في أساس القانون أتاح له أن يصبح أداة ديناميكية تتكيف وتستجيب لاحتياجات المجتمع المتغيرة، مما يضع مسؤولية العدالة والفعالية بشكل مباشر على عاتق المؤسسات البشرية. سيتتبع هذا التقرير هذه الرحلة المعقدة، مستكشفًا الأسس الفلسفية، والتطورات التاريخية الرئيسية، والإرث الدائم لهذا الانفصال، بما في ذلك تجلياته المتنوعة في الأنظمة القانونية المعاصرة.

اولا: الجذور القديمة: القانون كولاية إلهية

في المجتمعات ما قبل الحديثة، كانت الأنظمة القانونية غالبًا لا تُميز عن القواعد الدينية أو الأخلاقية. كانت القواعد التي تحكم السلوك البشري والعدالة والنظام الاجتماعي تُعتبر مستوحاة إلهيًا أو مُوحى بها مباشرة، مما يضمن شرعيتها المطلقة. لم يكن القانون مجرد مجموعة من القواعد، بل كان جزءًا لا يتجزأ من النسيج الديني للمجتمع.

استمد الحكام سلطتهم وحقهم في فرض القوانين من ولاية مقدسة، حيث كانوا يعملون كوسطاء أو وكلاء للإله. هذا التبرير الديني منح الإطار القانوني استقرارًا وسلطة هائلين، مما جعل الطاعة للقانون طاعة للمشيئة الإلهية نفسها.

ثانيا: التحولات في العصور الوسطى وإعادة التقييم في عصر النهضة

دكتور / إبراهيم محمد عبد الجليل

بدأت ملامح هذا الانفصال في الظهور خلال العصور الوسطى مع التوسع التدريجي في السلطة الزمنية للملوك، مما أدى إلى نظام مزدوج للسلطة إلى جانب سلطة الكنيسة. هذا الوضع خلق توترات متأصلة ومهد الطريق للتمييز بين المجالين العلماني والديني.

شهد المجتمع الغربي انفصالًا تدريجيًا بين القانون والدين، تطور عبر قرون من الصراع الفكري والسياسي، ويمكن تلخيص مراحله الأساسية كما يلي:

١. العصور الوسطى: سلطة الكنيسة على القانون

في أوروبا المسيحية خلال العصور الوسطى، كان القانون خاضعًا للكنيسة، خاصة في المسائل الأسرية والأخلاقية، إذ كانت الشريعة الكنسية (Canon Law) مصدرًا رئيسًا للتشريع. ولم تكن هناك ثنائية واضحة بين الدين والدولة، بل كانت السلطة الزمنية والروحية متشابكة.

٢. عصر الإصلاح الديني (القرن ١٦): بداية التصدع

مع مارتن لوثر وحركة الإصلاح البروتستانتي، بدأت الدعوة إلى الفصل بين سلطة الدولة وسلطة الكنيسة. لم يكن ذلك دعوة للعلمانية بمعناها الحديث، بل محاولة لتحرير الإيمان من سلطة رجال الدين، مما مهّد لفكرة أن القانون يجب أن يصدر عن المجتمع، لا الكنيسة.

٣. عصر التنوير (القرن ١٧–١٨): التنظير للعلمانية القانونية

في هذا العصر، بلور فلاسفة مثل جون لوك، فولتير، وروسو فكرة العقد الاجتماعي وحقوق الإنسان، ودعوا إلى أن تكون القوانين مستمدة من العقل والتجربة البشرية، لا من النصوص الدينية. وبدأ يظهر مبدأ حياد الدولة تجاه الدين، وهو أساس العلمانية الحديثة.

٤. الثورة الفرنسية: قطيعة رسمية

جاءت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ لتُعلن الفصل الرسمي بين الكنيسة والدولة، وسنّت قوانين مدنية جديدة (كـ"قانون نابليون") لا تستند إلى الدين. وكانت هذه نقطة تحول حاسمة نحو قانون وضعي مستقل عن العقيدة، وأصبحت الشرعية القانونية نابعة من إرادة الأمة لا من وحي إلهي.

٥. القرن العشرون: ترسيخ العلمانية القانونية

ترسخت في المجتمعات الغربية النظم العلمانية الديمقراطية، حيث لا تتدخل الدولة في الشأن الديني، ولا تستند قوانينها إلى أي نص مقدس. وأصبحت المواطنة والقانون المدني هما الإطار الذي ينظم الحياة، فيما بقي الدين شأنًا خاصًا للفرد.

ان انفصال القانون عن الدين في الغرب جاء نتيجة تاريخ طويل من الصراع والتحول، هدفه في النهاية ضمان الحياد الديني للدولة، وحماية حرية المعتقد وحقوق الإنسان. وقد تحول هذا النموذج إلى مرجع عالمي في بناء الدول الحديثة، وأثر لاحقًا في البلاد الإسلامية التي سعت إلى تحديث نظمها القانونية، أحيانًا على حساب مرجعياتها الدينية.

ثالثا: نماذج التفاعل بين القانون والدين: منظور عالمي

على الرغم من صعود النموذج الغربي للقانون العلماني، فإن فصل القانون عن الدين ليس مطلقًا أو مطبقًا عالميًا. في العديد من المجتمعات، خاصة تلك ذات التقاليد الدينية العميقة، لا يزال الدين يمثل مصدرًا مهمًا للتشريع، مما يؤدي إلى نماذج قانونية متنوعة.

وتتفاعل الأنظمة القانونية والدينية بطرق مختلفة حول العالم، مما ينتج عنه نماذج متعددة تحدد العلاقة بين الدولة والمعتقدات. فهم هذه النماذج ضروري لفهم كيفية تشكيل القوانين وتطبيقها في المجتمعات المختلفة.

١.العلمانية الصارمة

يمثل نموذج العلمانية الصارمة فصلاً جذريًا وواضحًا بين المؤسسات الدينية ومؤسسات الدولة. في هذا النموذج، يُنظر إلى الدين على أنه شأن خاص بالفرد، ولا يُسمح له بالتدخل في الشؤون العامة، صنع القرار السياسي، أو التشريع. تهدف هذه الأنظمة إلى ضمان حيادية الدولة تجاه جميع الأديان والمعتقدات، وعدم تفضيل أي دين على آخر. فرنسا هي المثال الأبرز لهذا النموذج، حيث تُعرف بـ "اللائيكية" التي تفرض فصلاً تامًا بين الكنيسة والدولة، وتمنع المظاهر الدينية في الفضاء العام للمؤسسات الحكومية والتعليمية.

٢.الفصل المتنازع عليه

على النقيض من العلمانية الصارمة، نجد نموذج الفصل المتنازع عليه. في هذا النموذج، يوجد فصل دستوري بين الدولة والدين، لكن هذا الفصل غالبًا ما يكون موضع نقاش وجدل مستمر داخل المجتمع والقانون. لا تزال هناك تساؤلات حول مدى تأثير الدين في الحياة العامة، السياسة، والتشريع، وتحدث صراعات قانونية ومجتمعية بشأن هذه الحدود. تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على هذا النموذج. فالدستور الأمريكي ينص على عدم وجود دين رسمي للدولة وعلى حرية ممارسة الأديان، ومع ذلك، تستمر النقاشات الحادة حول قضايا مثل الصلاة في المدارس، وعرض الرموز الدينية في الأماكن العامة، ودور المعتقدات الدينية في القرارات السياسية والاجتماعية.

٣.القانون الإسلامي المعاصر

يُعد نموذج القانون الإسلامي الكلاسيكي مثالاً بارزًا للأنظمة التي تكون فيها الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي أو الوحيد للتشريع. في هذه الدول، تستمد جميع القوانين، سواء كانت مدنية أو جنائية أو دستورية، أحكامها ومبادئها من الشريعة. قد تكون هذه الأحكام مقننة في دساتير وقوانين مكتوبة، أو قد تعتمد على التفسير الفقهي والقضائي. دول مثل المملكة العربية السعودية وإيران وجزر المالديف تندرج ضمن هذا النموذج، حيث تلعب الشريعة دورًا مهيمنًا في جميع جوانب النظام القانوني.

٤.القانون الإسلامي المختلط/الهجين

أما نموذج القانون الإسلامي المختلط/الهجين فيمثل دمجًا بين القوانين العلمانية والقانون الإسلامي. في هذه الدول، تتعايش القوانين المدنية والجنائية العلمانية مع القانون الإسلامي، ولكن الأخير غالبًا ما يؤثر بشكل كبير، لا سيما في مسائل الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق والميراث. غالبًا ما تعترف هذه الأنظمة أيضًا بوجود قوانين دينية أخرى للأقليات غير المسلمة. يمثل هذا النموذج محاولة للتوفيق بين المبادئ القانونية الحديثة ومتطلبات الشريعة، وتجده في دول مثل مصر، العراق، ماليزيا، ونيجيريا، حيث نجد قوانين مستمدة من الأنظمة القانونية الغربية جنبًا إلى جنب مع تطبيق أحكام الشريعة في جوانب معينة.

٥. دين الدولة: بين الرسمية والتعددية

أخيرًا، هناك نموذج دين الدولة مع التسامح، حيث يوجد دين رسمي معترف به من قبل الدولة، ولكنه يتعايش مع درجة كبيرة من التسامح الديني وحرية ممارسة الأديان الأخرى. في هذا النموذج، قد يكون الدين الرسمي

جزءًا من الهوية الوطنية أو مصدرًا للقيم الأخلاقية، لكنه لا يسيطر بشكل كامل على جميع جوانب التشريع، ولا يمنع الحريات الدينية للأقليات. الأمثلة تشمل المملكة المتحدة، حيث الكنيسة الأنجليكانية هي كنيسة الدولة ولكن مع حرية دينية واسعة، وبعض الدول الاسكندنافية مثل النرويج، حيث الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هي كنيسة الدولة ولكن دون فرض عقائدها على المواطنين.

٦. تطبيقات معاصرة ومقارنة ثقافية

تختلف تطبيقات فصل الدين عن القانون باختلاف السياق الثقافي والديني:

الولايات المتحدة الأمريكية: ينص التعديل الأول للدستور (١٧٩١) صراحةً على منع الكونغرس من سن أي قانون يؤسس دينًا رسميًا أو يحد من حرية المعتقد. ومع أن التفسيرات اختلفت عبر التاريخ (بين مناصري فصل صارم وبين مؤيدين لدور محدود للدين في المجال العام)، إلا أن القضاء الأمريكي يميل عمومًا إلى اعتبار القانون قائمةً على المبادئ الدستورية والحقوق المدنية بعيدًا عن التوجيه الديني.

الدول الإسلامية الحديثة: يطرح بعض المفكرين مسارات لإدارة العلاقة بين الشريعة والدولة. على سبيل المثال، يدعو عبد الله النعيم (٢٠٠٨) إلى دولة مدنية محايدة دينيًا تضمن حرية الممارسة ولا تفرض الشريعة بالقوة. يرى النعيم أن الفرض القانوني للشريعة يقوض إرادة الفرد في اختيار دينه، وأن الإسلام يزدهر أساسًا بإيقاد الضمائر لا بالإكراه. ولهذا يدعو إلى دولة مدنية تضع مبادئ حقوق الإنسان في صلب التشريع، بينما يظل الدين شأنًا خاصًا بالفرد.

وتُبين الدراسات التاريخية أن انفصال القانون عن الدين كان عملية تراكمية على مر العصور. فقد انتقل القانون من كونه تعليمة إلهية في الحضارات القديمة وعصوره الوسطى، إلى كونه نتاجًا مدنيًا، اجتماعيًا، وعقلانيًا في العصر الحديث. عزز فلاسفة مثل لوك وروسو فكرة أن شرعية القوانين تستمد من إرادة الناس والعقل الاجتماعي، وتضافرت الثورات الاجتماعية والسياسية (كالفرنسية) مع التطورات الفكرية لتثبيت مبادئ العلمانية (فصل الدين عن الدولة). اليوم، يُنظر إلى القانون في الدول الحديثة كأداة لتنظيم المجتمع بغطاء دستوري علماني وحقوقي، بمعنى أن الدولة تنزهه إلى أقصى حد عن سلطة رجال الدين، وتضع مبادئ العدالة المدنية في صلب نظمها القانونية.

رابعا: دراسة حالة: مشكلة الكنيسة والدولة في أمريكا وانفصال القانون عن الدين:

تُعد العلاقة بين الكنيسة والدولة في الولايات المتحدة الأمريكية محور نقاش مستمر، وترتكز بشكل أساسي على مبدأ "فصل الكنيسة عن الدولة". هذا المبدأ، المتجذر في التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة، يهدف إلى تحقيق توازن دقيق: فمن ناحية، يمنع بند التأسيس الحكومة من إقامة دين رسمي أو تفضيل دين على آخر، ومن ناحية أخرى، يضمن بند الممارسة الحرة للأفراد الحق في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية تامة دون تدخل حكومي. هذا الفصل لا يعني غياب الدين عن الحياة العامة، بل يسعى لضمان حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية المتنوعة التي تتميز بها أمريكا.

على مر التاريخ الأمريكي، برزت تحديات عديدة في تطبيق هذا المبدأ. فالمحكمة العليا، التي تلعب دورًا محوريًا في تفسير الدستور، واجهت قضايا معقدة تتراوح بين عرض الرموز الدينية في الأماكن العامة (مثل الوصايا العشر في المحاكم) وتمويل المدارس الدينية، وصولًا إلى الصلاة في المدارس العامة. هذه القضايا أدت إلى إصدار أحكام أحيانًا بدت متناقضة، ما يعكس الصعوبة في رسم خطوط واضحة بين حرية التعبير الديني وضرورة حياد الدولة.

يظل النقاش حول مدى صلابة "الجدار الفاصل" بين الكنيسة والدولة قائمًا. يرى البعض أن الحفاظ على جدار عالٍ أمر ضروري لحماية التنوع الديني ومنع أي شكل من أشكال الاضطهاد، بينما يرى آخرون أن التفسير الصارم لهذا المبدأ قد يقيد التعبير الديني المشروع في الفضاء العام ويخلق نوعًا من العداء تجاه الدين. هذا الجدل يعكس الطبيعة المتطورة والمتغيرة للعلاقة بين الدين والمجتمع في الولايات المتحدة، ويؤكد على أن فصل الكنيسة عن الدولة هو مبدأ يتطلب تفسيرًا وتطبيقًا مستمرين في سياقات مجتمعية وسياسية متغيرة([٥٠]).

يفحص كتاب نواه فيلدمان "منقسمون بالله" الجدل المعقد والدائم حول العلاقة بين الكنيسة والدولة في الولايات المتحدة، وهي أمة تأسست على مبادئ الحرية الدينية والفصل.

ولقد أشار لورنس إم. فريدمان في كتابه "تاريخ القانون الأمريكي" إلى أن بدايات النظام القانوني الأمريكي كانت تتأثر بشدة بكل من القانون العام الإنجليزي والتقاليد الدينية القوية، حيث شكلت الأخلاق الدينية النصوص

---

[50] . - Friedman, L. M. (2005). A History of American Law (3rd ed.). Simon & Schuster.

القانونية بشكل مباشر. ومع ذلك، بدأ القانون الأمريكي تدريجيًا في الابتعاد عن هذه الجذور الدينية ليتبنى نهجًا أكثر علمانية ووضعية. وقد دفع هذا التحول عدة عوامل رئيسية، أبرزها تأثير أفكار التنوير التي ركزت على العقل والحقوق الفردية وفصل السلطات، مما حول مصدر الشرعية القانونية من الوحي الإلهي إلى العقل البشري والاتفاق الاجتماعي. كما ساهمت التعددية الدينية المتزايدة في المستعمرات، ثم في الولايات المتحدة، في ضرورة وضع قوانين محايدة دينيًا لحماية حرية ممارسة الشعائر الدينية للجميع. وتزامن ذلك مع صعود القانون الوضعي، الذي ركز على فكرة أن القانون هو مجموعة من القواعد التي تضعها السلطة التشريعية للدولة وتُطبق من خلال نظام قضائي عقلاني. وأخيرًا، لعبت المحاكم الأمريكية، وخاصة المحكمة العليا، دورًا حاسمًا في تفسير مبادئ فصل الكنيسة عن الدولة، مما أدى إلى تقليص الدور العام للمؤسسات الدينية في التشريع وإدارة الدولة. يوضح فريدمان بهذا كيف تحول النظام القانوني الأمريكي نحو نموذج علماني ووضعي وعقلاني، يتعامل بشكل متزايد مع قضايا مثل العدالة الاجتماعية والاقتصاد والحقوق المدنية والجريمة بناءً على مبادئ علمانية ومنطقية، وليس بناءً على مذاهب دينية محددة(٥١).

الخلاصة:

كان انفصال القانون عن الدين عملية تاريخية طويلة ومعقدة، وغالبًا ما كانت مثيرة للجدل. لقد دفعتها تحولات فلسفية عميقة، من الاعتقاد بأن القانون هو إرادة إلهية إلى اعتباره نتاجًا للعقل البشري. كما ساهمت التطورات المؤسسية، مثل صعود الدولة وتوحيد الأنظمة القانونية، إلى جانب التغيرات المجتمعية الأوسع مثل العقلنة والعلمنة، في هذا التحول الجذري.

لقد أتاح هذا الانفصال تطوير أنظمة قانونية قابلة للتكيف، ومبنية على الحقوق، وخاضعة للمساءلة الديمقراطية، وهي أنظمة ضرورية للمجتمعات الحديثة والتعددية. لقد وفرت هذه الأنظمة إطارًا للعدالة والاستقرار يمكن أن يستوعب التنوع الديني والثقافي دون تفضيل أو إكراه.

ومع ذلك، فإن الانفصال ليس كاملًا أو موحدًا عالميًا. لا تزال العديد من المجتمعات تظهر نماذج قانونية هجينة حيث يستمر الدين في لعب دور مهم، وهناك نقاشات مستمرة، حتى في الدول العلمانية للغاية، حول الدور المناسب للدين في المجالين العام والقانوني. إن العلاقة بين القانون والدين ديناميكية بطبيعتها، وستستمر في

[51] - Feldman, N. (2005). Divided by God: America's Church-State Problem—and What We Should Do About It. Farrar, Straus and Giroux.

التطور، متأثرة بقوى العولمة، والهويات الثقافية، والقيم المجتمعية المتغيرة. إن التوازن بين هذه القوى المتعارضة سيظل تحديًا محوريًا في صياغة مستقبل الأنظمة القانونية حول العالم.

المطلب الثالث: انفصال القانون عن الدين في البلاد الإسلامية: مسار تاريخي وتحليل فكري

مقدمة

لم يكن القانون في التاريخ الإسلامي القديم كيانًا منفصلًا عن الدين، بل كان جزءًا لا يتجزأ من الشريعة الإسلامية. فقد كانت الشريعة، بما تحويه من أحكام فقهية وأخلاقية، تمثل النظام القانوني الحاكم في المجتمع الإسلامي. وكان القضاة في الغالب من العلماء المتبحرين في الفقه، يتولون إصدار الأحكام بالاستناد إلى المذاهب الإسلامية المعتمدة. هذا الارتباط العضوي بين الدين والقانون استمر لقرون طويلة دون وجود منظومة قانونية وضعية مستقلة كما في النظم الغربية الحديثة.

حيث عُرفت المجتمعات الإسلامية، عبر قرون طويلة، بوحدة القانون والدين، حيث كانت الشريعة الإسلامية تشكل الإطار العام الناظم لحياة الأفراد والمجتمع والدولة. غير أن هذه العلاقة بدأت تتعرض لتغيرات جذرية منذ القرن التاسع عشر، وصولًا إلى الانفصال شبه التام بين القانون والشريعة في عدد من الدول الإسلامية الحديثة. هذا التحول التاريخي لا يمكن فهمه دون تتبع العوامل السياسية والفكرية والاستعمارية التي ساهمت في إعادة تشكيل بنية الدولة والتشريع.

١. وحدة الدين والقانون في التراث الإسلامي

في الفقه الإسلامي التقليدي، لم يُنظر إلى القانون باعتباره أداة دنيوية منفصلة عن الدين، بل كان يُستمد مباشرة من مصادر الشريعة: القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس. القاضي لم يكن موظفًا في جهاز الدولة بالمعنى الحديث، بل كان فقيهًا يحتكم إلى المذاهب المعتمدة. وكانت مؤسسة القضاء الشرعي مستقلة نسبيًا، وتؤدي دورًا محوريًا في حفظ النظام الاجتماعي، خاصة في مجالات الأحوال الشخصية والمعاملات والعقوبات. لم تكن هناك قوانين مدنية أو جنائية مستقلة، إذ كانت الشريعة تغطي مجمل جوانب الحياة.

٢. إرهاصات الانفصال في العهد العثماني

بدأت أولى خطوات التمايز بين القانون والدين في أواخر الدولة العثمانية خلال ما يعرف بـ"عصر التنظيمات" (١٨٣٩-١٨٧٦)، حيث سعت النخبة الحاكمة إلى تحديث مؤسسات الدولة لمواجهة التفوق الأوروبي. أُنشئت محاكم نظامية تعتمد على قوانين مستوحاة من النماذج الغربية، في مقابل المحاكم الشرعية التي ظلت تُعنى بالأحوال الشخصية. صدرت قوانين مدنية جديدة، أشهرها "مجلة الأحكام العدلية"، وهي محاولة لصياغة فقه المذهب الحنفي في قالب قانوني، ما مثّل تحولًا نحو تقنين الشريعة لكنه في ذات الوقت فتح الباب أمام تقنين

غير مستند إلى الشريعة لاحقًا، بدأ التفريق بين القانون المدني والإداري (مستوحى من الغرب) وتم إنشاء محاكم جديدة مدنية وإدارية مستقلة عن القضاء الشرعي مثّل بداية الانقسام المؤسسي بين القانون الديني والقانون المدني.

٣. الاستعمار وتفكيك النموذج الشرعي

أدى الاحتلال الأوروبي لمعظم البلاد الإسلامية في القرن التاسع عشر إلى تسريع الانفصال بين القانون والدين. فقد فُرضت أنظمة قانونية وضعية مستمدة من الدول الاستعمارية، كما في مصر (القانون الفرنسي)، والهند (القانون الإنجليزي)، والمغرب العربي (القانون الفرنسي). أنشئت محاكم مدنية حلت محل المحاكم الشرعية في كثير من القضايا، واقتصر دور الشريعة على تنظيم الأحوال الشخصية. هذا التهميش التدريجي للشريعة لم يكن فقط إداريًا، بل صاحبته محاولات فكرية لتبرير أولوية القانون الوضعي باعتباره أداة للتقدم والحداثة.

٤. الدولة الحديثة وتكريس الانفصال القانوني

مع نيل الدول الإسلامية استقلالها السياسي في القرن العشرين، استمرت الأنظمة القانونية الوضعية كإرث استعماري، بل وتم تعزيزها. في تركيا، تم إلغاء المحاكم الشرعية بالكامل وتبنّي قوانين أوروبية صريحة، مثل القانون المدني السويسري. أما في مصر، فقد استمر التقنين على النمط الفرنسي، وظلت الشريعة محصورة في قضايا محدودة. الدول التي لم تتعرض لاستعمار مباشر، مثل السعودية، واصلت اعتماد الشريعة كأساس عام، لكنها بدورها أنشأت هيئات تشريعية تنظم قوانين حديثة لا تخلو من تأثيرات مدنية. وبذلك تشكلت أنظمة قانونية "هجينة"، فيها ازدواجية بين الشريعة والقانون الحديث.

٥. الجدل الفكري حول العلاقة بين القانون والدين

صاحب هذا التحول القانوني نقاشات حادة بين تيارات فكرية مختلفة. دعا التيار السلفي إلى العودة الكاملة للشريعة كمصدر وحيد للتشريع، بينما سعى تيار الإخوان المسلمين إلى المواءمة بين الدولة الحديثة والشريعة الإسلامية. من ناحية أخرى، تبنت النخب العلمانية، المتأثرة بالفكر الغربي، أطروحة فصل الدين عن الدولة والقانون، بحجة أن ذلك شرط للتحديث وبناء الدولة المدنية. برز في السياق أيضًا مفكرون حاولوا تقديم قراءات تجديدية للشريعة تتلاءم مع العصر دون القطع مع التراث، مثل محمد عبده وعلال الفاسي وطه عبد الرحمن.

يمكن ردّ هذا التحول إلى جملة من الأسباب؛ منها ما هو داخلي، كجمود الفكر الفقهي وتراجع الاجتهاد، ومنها ما هو خارجي، كالتأثير الاستعماري والهيمنة الثقافية الأوروبية. كما أن تبنّي نموذج الدولة القومية الحديثة، الذي يقوم على الفصل بين السلطات واعتماد القوانين الوضعية، ساهم في تكريس هذا الانفصال.
وفي سياق الجدل حول العلاقة بين القانون والدين، تبرز أطروحة المفكر السوداني عبد الله أحمد النعيم([٥٢]) كإحدى المحاولات الجريئة لإعادة صياغة موقع الشريعة في الدولة الحديثة. في كتابه "الإسلام والدولة العلمانية: التفاوض على مستقبل الشريعة" (٢٠٠٨)، يرى النعيم أن بقاء الشريعة كمصدر ملزم للتشريع في الدولة الحديثة لا يضمن استمراريتها، بل يهددها بتحويلها إلى أداة للسلطة والإكراه. وبدلاً من ذلك، يدعو إلى فصل مؤسسي بين الدين والدولة، معتبرًا أن الدولة يجب أن تكون محايدة دينيًا، وأن تُصاغ قوانينها من خلال السيادة الشعبية وبما يضمن المساواة بين جميع المواطنين، دون تمييز ديني أو طائفي.

يرتكز النعيم على أن الشريعة ليست قانونًا إلهيًا جامدًا، بل هي نتاج بشري لتفسير النصوص الدينية، ما يجعلها قابلة للتطور والاجتهاد بحسب المتغيرات الاجتماعية والثقافية. وعليه، فإن فرض الشريعة من قبل الدولة – كما في نموذج "الدولة الإسلامية" – يؤدي إلى الاستبداد ويقوّض حرية الإيمان. في المقابل، يرى أن الشريعة يجب أن تُمارَس طوعًا من قِبل الأفراد، لا أن تُفرض بالقانون، حتى تبقى حية وفاعلة كمصدر أخلاقي وروحي، لا كمنظومة تشريعية قسرية.

ويقدّم النعيم مصطلح "التعددية" بوصفه بديلًا عن "العلمانية" التي كثيرًا ما ترتبط في السياقات الإسلامية بالعداء للدين. فالتعددية – كما يفهمها – تضمن احترام جميع المعتقدات دون فرض أي منها، وتحقق المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات. لا يدعو النعيم إلى إقصاء الدين من المجال العام، بل إلى الفصل بين مؤسسات الدولة والدين، بحيث يظل الدين مؤثرًا في القيم والمجتمع، دون أن يتحول إلى قانون ملزم للجميع.
رغم ما في أطروحته من جرأة تنظيرية، إلا أنها لم تخلُ من انتقادات، لا سيما من التيار الإسلامي التقليدي الذي رأى فيها تفكيكًا لسلطة الشريعة وتشكيكًا في قدسيتها. فقد وصفها بعض الفقهاء بأنها "تنازل غير مبرر أمام النموذج الليبرالي الغربي"، بينما اعتبرها آخرون، مثل المفكر الإندونيسي أزيوماردي أزرا، مساهمة مهمة في

---

[٥٢] - عبد الله أحمد النعيم، الإسلام والدولة العلمانية: التفاوض على مستقبل الشريعة، المجلة الدولية للدراسات العربية، المجلد ١، العدد ١، يوليو ٢٠١٠
https://eltearabszak.hu/wp-content/uploads/2019/01/Abdullahi-Ahmed-An-Na-im-Islam-and-the-Secular-State_-Negotiating-the-Future-of-Sharia.pdf

تأسيس دولة ديمقراطية تحترم الإسلام دون أن تحتكره. في السياق الإندونيسي، رأى أزرا أن أفكار النعيم تعزز نموذج "الدولة المحايدة دينيًا"، بما يسمح للشريعة بالبقاء حية في ضمير المسلمين، دون أن تتحول إلى قانون يقصي غير المسلمين أو يقيد حرية المعتقد.

من بين أبرز الدراسات التي تناولت جذور الانفصال بين القانون والدين في السياق الإسلامي، يأتي كتاب وائل حلاق "أصول وتطور القانون الإسلامي"، حيث يؤكد أن الشريعة لم تنشأ بوصفها قانونًا تصوغه الدولة، بل كانت منظومة فقهية مرنة تطورت خارج إطار السلطة السياسية، على يد الفقهاء والمجتمع. ويرى أن نقطة التحول الكبرى جاءت مع الاستعمار، حين فُرضت القوانين الوضعية وتم تهميش القضاء الشرعي، مما أدى إلى انفصال القانون عن الدين وتحويل الشريعة من نظام مجتمعي إلى سلطة رسمية جامدة. ويحذر حلاق من أن تقنين الشريعة من قبل الدولة الحديثة يفقدها طابعها الأخلاقي والاجتماعي، ويشوّه وظيفتها الأصلية([٥٣]).

وفي كتابه "سقوط وعودة الدولة الإسلامية"، يناقش نوح فيلدمان كيف كانت الشريعة الإسلامية في العصور الكلاسيكية تمثل نظام عدالة فعّالًا ومستقلًا، حيث لعب الفقهاء دورًا محوريًا في ضبط السلطة السياسية ومنع الاستبداد، من خلال استقلالية القانون عن الحاكم. غير أن هذا التوازن انهار مع صعود الدولة الحديثة، حيث احتكرت السلطة التشريع، وتراجع دور الشريعة إلى مستوى رمزي.

يرى فيلدمان أن حنين الشعوب الإسلامية اليوم إلى "تطبيق الشريعة" لا ينبع بالضرورة من رغبة في إقامة دولة دينية، بل من التطلع إلى نظام قضائي عادل مستقل عن السلطة التنفيذية، كما كان في الماضي. وبالتالي، فإن "عودة الشريعة" في فكره ليست عودة لفرض ديني، بل محاولة لاستعادة العدالة التي غابت في نظم القانون الوضعي المعاصر.

هذا الطرح يعمّق فهمنا لانفصال القانون عن الدين؛ ليس فقط كتطور قانوني بل كفقدان لمنظومة عدالة اجتماعية وفكرية كانت تضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم([٥٤]).

فلسفة التشريع عند السنهوري: محاولة تأصيل وسطية بين الشريعة والقانون الحديث

---

[٥٣] - حلاق، وائل .(2005) *أصول وتطور القانون الإسلامي* .كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج .
https://books.google.com/books?id=SMOQZzNHm7QC

[٥٤] - فيلدمان، نوح .(2008) *سقوط وعودة الدولة الإسلامية* .نيويورك: مطبعة جامعة برينستون.
Feldman, Noah. (2008). *The Fall and Rise of the Islamic State*. Princeton University Press.
https://press.princeton.edu/books/paperback/9780691135262/the-fall-and-rise-of-the-islamic-state

في كتابه فلسفة التشريع في الإسلام، قدّم عبد الرزاق السنهوري محاولة فكرية لإعادة بناء العلاقة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. انطلق من رؤية ترى أن الشريعة الإسلامية قادرة على مواكبة التطور الحديث، شرط أن يُعاد فهمها كمنظومة قيم وأصول قابلة للاجتهاد.

يرى السنهوري أن الانفصال الفعلي بين القانون والدين لم يكن حتميًا، بل نتيجة لفشل النخب القانونية والدينية في التفاعل مع تحديات العصر. ويقترح السنهوري ما سماه بـ "التقنين الإسلامي الحديث"، أي وضع قوانين مستمدة من روح الشريعة ومقاصدها، وليس مجرد تكرار للنصوص الفقهية القديمة.

يؤكد السنهوري على أن الشريعة ليست جامدة، بل تحتوي على أدوات مثل القياس والاستحسان والمصلحة المرسلة تسمح بالتطوير، بما يمكّنها من أن تكون مصدرًا رئيسًا للتشريع في دولة حديثة دون أن تكون دولة دينية.

من هنا، تمثل أطروحة السنهوري محاولة مبكرة لردم الفجوة بين القانون والدين في البلاد الإسلامية، عبر تصوّر عقلاني للشريعة يتجاوز الجمود النصي والتقنين الغربي معًا(٥٥).

في كتابه "الدين والدولة وتطبيق الشريعة"، يرى محمد عابد الجابري أن انفصال القانون عن الدين في البلاد الإسلامية جاء نتيجة هيمنة العقل الغربي الحديث على النخب الفكرية والسياسية، التي تبنّت مفاهيم الدولة الحديثة بمعزل عن الخصوصية الإسلامية. يوضح الجابري أن هذا الانفصال لم يكن دائمًا ضرورة داخلية، بل فرض خارجي تبنّته الدولة الوطنية بعد الاستعمار، ما أدى إلى تهميش الشريعة وتحويلها إلى مجرد مرجع أخلاقي لا قانوني(٥٦).

في كتابه "التحول في الفكر الإسلامي"، يؤكد طارق رمضان أن انفصال القانون عن الدين في السياق الإسلامي الحديث ليس أمرًا حتميًا، بل هو نتيجة لجمود في الاجتهاد الفقهي من جهة، وتأثر بالنموذج الغربي للدولة من جهة أخرى. ويدعو رمضان إلى تجديد في فهم الشريعة يتجاوز الحرفية القانونية إلى مقاصدها الأخلاقية والإنسانية، مع الحفاظ على استقلاليتها عن الدولة لتفادي تسييس الدين أو تديين السياسة(٥٧).

٦. نتائج الانفصال: أزمة الشرعية وتحديات التوحيد

ترتب على هذا الانفصال القانوني عدد من النتائج المعقدة. فمن جهة، أضعف تغليب القانون الوضعي المرجعية الدينية لدى قطاعات واسعة من المجتمع، مما أفرز أزمة شرعية قانونية. ومن جهة أخرى، أدى التعدد القانوني

---

٥٥ - السنّهوري، عبد الرزاق .(1951) *فلسفة التشريع في الإسلام* .القاهرة: دار الفكر العربي.
Al-Sanhouri, A. R. (1951). *Falsafat al-Tashri' fi al-Islam*. Cairo: Dar al-Fikr al-'Arabi.
٥٦ - الجابري، محمد عابد .(1996) *الدين والدولة وتطبيق الشريعة* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٥٧ - رمضان، طارق .(2009) .التحول في الفكر الإسلامي .دمشق: دار الفكر.

إلى ازدواجية في النظام القضائي، أحيانًا بين المحاكم الشرعية والمدنية، وأحيانًا بين النصوص الدستورية التي تعلن الإسلام مصدرًا للتشريع، وبين القوانين الوضعية التي لا تتوافق معها. كما ساهم ذلك في صعود حركات الإسلام السياسي، التي رأت في إعادة تطبيق الشريعة مشروعًا لاستعادة العدالة والهوية.

خاتمة

وفي النهاية، يمكن القول إن العلاقة بين الدين والقانون في العالم الإسلامي قد انتقلت من حالة التداخل الكامل إلى التمايز الجزئي، ثم إلى الانفصال المؤسسي، وهو تحول معقّد لا يمكن فهمه دون الرجوع إلى السياقات السياسية والتاريخية والاجتماعية التي شهدتها هذه المجتمعات على مدار القرنين الأخيرين.
ولا يمكن فهم انفصال القانون عن الدين في العالم الإسلامي بمعزل عن السياقات التاريخية والسياسية التي شكلت الدولة الحديثة. فبينما كان القانون في الإسلام تقليديًا مستمدًا من الشريعة، أدى دخول الاستعمار، ومحاولات التحديث، وصعود الدولة القومية، إلى إعادة بناء المنظومة القانونية على أساس وضعي. واليوم، تقف المجتمعات الإسلامية أمام سؤال مركزي: كيف يمكن إعادة التوازن بين المرجعية الدينية ومقتضيات الدولة الحديثة؟ هذا السؤال يظل مفتوحًا، ويشكل محورًا أساسيًا في مستقبل التشريع الإسلامي.

الفصل الأخير

دراسة الآثار من منظور شرعي

تمهيد منهجي:

في سياق دراسة الآثار من منظور شرعي، تبرز الوثنية باعتبارها العائق الأول أمام مشروعية هذا العلم، لا بوصفها ممارسة تاريخية بائدة، بل باعتبارها نمطًا فكريًا يمكن أن يعاد إنتاجه بصور حديثة، فالوثنية، بما تنطوي عليه من تقديس رموز أو أنظمة أو أشخاص، تمثل الانحراف الجوهري عن التوحيد، الذي هو جوهر العقيدة الإسلامية.

ولذلك، فإن نقد الوثنية – قديمها وحديثها – لا يعد مسألة جانبية، بل هو المفتاح الأساسي لفهم الموقف الشرعي من دراسة الآثار، وهو أيضًا مدخل ضروري لكشف الانحراف الفلسفي في المنهج الغربي، الذي كثيرًا ما يتعامل مع الرموز الوثنية بروح إعجاب وتمجيد، لا بعين العبرة والنقد.

لهذا السبب، يبدأ التحليل بنقد الوثنية، ثم ينتقل إلى التمييز الشرعي: متى تكون دراسة الآثار جائزة؟ ومتى تكون شركًا؟

فالوثنية هي الجسر بين الماضي الوثني والحاضر الحداثي ، وحين نكشف أن هناك وثنيات حديثة مقنعة (كالمال، التكنولوجيا، الدولة)، نربط بين نقد الإسلام للوثنية القديمة وموقفه من أنظمة التفكير المعاصرة، يظهر لنا منهج الإسلام في دراسة الاثار مقارنة بالمنهج الغربى.

نقد الوثنية القديمة

شهد التاريخ الإنساني أشكالًا متعددة من الوثنية، تجسدت غالبًا في عبادة الأصنام أو القوى الطبيعية، حيث اعتقد الإنسان أن هذه الكيانات تملك مفاتيح الغيب والقدر، والحضارة الفرعونية كانت ديانة تعددية ، تؤمن بآلهة متعددة تمثل قوى الطبيعة، مثل الشمس، النيل، الموت، الخصوبة

وقد جاء الإسلام بنقد صارم لهذا النمط من التفكير، إذ اعتبره شركًا بالله، وانحرافًا عن التوحيد الذي هو جوهر العقيدة. فالقرآن الكريم لا يكتفي بوصف الأصنام بأنها عاجزة، بل يسخر من الذين يعبدونها، كما في قوله تعالى: "أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا..."([٥٨]) ، مما يكشف ضعف هذه المعبودات ومحدوديتها.

إن أعظم مظاهر نقد الوثنية في الإسلام تتجلى في قصة إبراهيم عليه السلام، الذي كسر الأصنام في منطق احتجاجي يفضح هشاشة عقيدتهم، فقال ساخرًا: "بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ" [الأنبياء: ٦٣].
فالوثنية ليست مجرد خطأ فكري، بل تهديدٌ للمسؤولية الإنسانية، لأنها تُعفي الإنسان من التوحيد، ومن التفاعل الأخلاقي المباشر مع خالقه.

هل انتهت الوثنية؟ أم أنها تعود بأقنعة حديثة؟
رغم انهيار النماذج الوثنية القديمة، فإن جوهرها لا يزال فاعلًا في أشكال أكثر خفاء وتعقيدًا. فقد ظهرت في العصر الحديث صور من "الوثنية الرمزية"، حيث لم يعد الناس يعبدون الأصنام الحجرية، بل انتقلوا إلى تقديس مفاهيم أو أشخاص أو أنظمة بغير حق، وجعلوا منها مصدرًا للسلطة والشرعية والقيمة.

هذه الوثنية الحديثة تُمارس غالبًا باسم العلم، أو العقل، أو الدولة، أو المال، لكنها في الجوهر تعيد إنتاج النمط الوثني في التقديس الأعمى، وتعبئة الشعوب لصالح رموز بشرية أو أنظمة مادية لا تختلف في جوهرها عن الأصنام القديمة. لقد حذر الإسلام من الشرك الخفي، وهو ما نراه اليوم في تمجيد القادة، أو عبادة الذات، أو تأليه التكنولوجيا.

مظاهر الوثنية الحديثة

أولًا: وثنية الأشخاص : تتمثل في رفع الزعماء إلى مقام العصمة أو الألوهية السياسية، بحيث تصبح كلمتهم "فوق الدستور"، وتُقام لهم التماثيل، وتُفرض صورهم على الحياة اليومية. وقد ظهرت هذه الظاهرة في الأنظمة الشمولية الحديثة، ككوريا الشمالية، وفي بعض الأنظمة العربية السابقة.

---

[٥٨] - سورة الأعراف، الآية ١٩٥

ثانيًا: وثنية الأفكار والأنظمة: حيث تُقدّس بعض المفاهيم مثل "الدولة القومية" أو "العقل البشري" أو "السوق الحرة"، وكأنها لا تقبل المراجعة أو النقد. وهنا يتحول النظام إلى معبود رمزي لا يجوز الاقتراب منه.

ثالثًا: وثنية المال والاستهلاك: يتحول المال إلى الغاية النهائية للوجود، وتقاس قيمة الإنسان بما يملك، وتُبنى أنظمة تعليمية وإعلامية تسوّق هذه الرؤية، حتى أصبحت السلع تُعبَد ضمنيًا.

رابعًا: وثنية الجسد والشهوة: ويظهر ذلك في تقديس الجمال الجسدي، وتحويل الجسد إلى سلعة إعلامية ومركز للمكانة الاجتماعية، في ما يشبه "عبادة الجسد".

خامسًا: وثنية التكنولوجيا: حيث يُنظر إلى الذكاء الصناعي والتقنية المتقدمة بوصفها الحل لكل مشكلات الإنسان، حتى تم استبدال الروح بالغريزة، والغيب بالآلة، والإيمان بالحوسبة.

موقف الإسلام من الوثنيات القديمة والحديثة

الإسلام لم يأتِ فقط ليدمر الأصنام الظاهرة، بل ليحرر العقل والروح من كل أشكال العبودية لغير الله. ولهذا رفض كل منطق تقديس البشر أو الأفكار أو المال أو الحواس. الإسلام يؤسس لحالة دائمة من التوحيد والتحرر، يعيد فيها ترتيب العلاقة بين الإنسان والكون، ويمنع أن يكون لغير الله سلطان مطلق.

وقد حذر النبي ﷺ من الشرك الخفي، فقال: "أخوف ما أخاف على أمتي الشرك الخفي، قالوا: وما الشرك الخفي؟ قال: الرياء([٥٩]).

وهذا يدل على أن الوثنية ليست صنمًا يُعبد فحسب، بل فكرة تسكن القلوب، وقد تُمارَس باسم الحداثة.

الأيديولوجية الفرعونية: تجسيدًا حيًا للوثنية بمفهومها الواسع

الأيديولوجية الفرعونية هي منظومة فكرية وثقافية نشأت في مصر القديمة، وارتكزت على تقديس الحاكم، واعتبار الفرعون ممثلًا للآلهة على الأرض، إن لم يكن إلهًا بنفسه. في هذا النسق، يُنظر إلى الدولة باعتبارها محور الكون، وإلى النظام باعتباره تجليًا لما يُسمى "الماعت"، وهو مفهوم العدالة والنظام الكوني. هذه الأيديولوجية رسخت طاعة مطلقة للسلطة، وهَرَمية صارمة في المجتمع، وشكلت بنية ثقافية مغلقة تحتكر فيها الدولة الحقيقة، وتحكم الدين، والتاريخ، والفن.

[٥٩] - أخرجه أحمد (٢٣٦٣٠) واللفظ له، والبيهقي في ((شعب الإيمان)) (٦٨٣١)، والبغوي في ((شرح السنة)) (٤١٣٥)

هذا التصور جعل من الحاكم كائنًا مقدسًا، ومن النص التاريخي مجرد امتداد للدعاية السياسية. فالمعابد، والتماثيل، والنقوش، لم تكن فنًا أو تسجيلًا موضوعيًا، بل كانت أدوات لترسيخ صورة الفرعون بوصفه الكائن الأسمى. لذلك، فإن الأيديولوجية الفرعونية لا تقتصر على نظام سياسي، بل تمثل نموذجًا للهيمنة الشاملة، يحوّل الحاكم إلى مرجع لا يُساءَل.

لقد شكلت هذه الأيديولوجية نسيجًا معقدًا يربط بين السلطة السياسية، الجانب الديني، هيكل المجتمع، وحتى فهم الكون نفسه. جوهر هذه الفلسفة كان تكريس فكرة الحكم الإلهي للفرعون، وتثبيت التراتبية الاجتماعية الصارمة، وتعزيز الانضباط القومي الشامل. كان الهدف الأسمى من كل هذا هو تحقيق ما يُعرف بـ"الماعت" (Ma'at)، وهو مفهوم يمثل الحق، النظام، والعدالة الكونية.

لقد ارتكزت الأيديولوجية الفرعونية على عدة مكونات أساسية عملت معًا لضمان استقرار ودوام الدولة. في قلب هذا النظام كان الفرعون كإله أو شبه إله؛ لم يكن مجرد حاكم سياسي، بل كان يُنظر إليه كممثل للآلهة على الأرض، وفي كثير من الأحيان كان يُؤله بعد وفاته، مما جعل الطاعة له ليست سياسية فحسب، بل دينية وأخلاقية كذلك، و مفهوم الماعت كان محوريًا، فهو يعبر عن التوازن والانسجام في الكون والمجتمع، وكان يُعتقد أن كل شيء يجب أن يخضع لها، وأن الفرعون هو الأداة التي تحقق هذه الماعت على الأرض، واتسمت الدولة أيضًا بالمركزية الشديدة، حيث كانت السلطة تتركز بالكامل حول الفرعون، ولم يكن هناك أي مجال للمعارضة أو التعددية السياسية، فكان الاقتصاد والإدارة والدين تحت إشراف مباشر من المؤسسة الحاكمة.

ولتعزيز هذه الأيديولوجية، كان هناك تقديس أثري ورمزي واسع النطاق؛ فالعمارة الضخمة من معابد ومقابر ونصوص، كلها كانت وسائل لترسيخ سلطة الدولة، حتى التاريخ كان يُكتب كأداة أيديولوجية تخلد اسم الفرعون وتبرز "انتصاراته"، مع إخفاء أي هزائم، وكانت النقوش تستخدم كوسيلة للدعاية السياسية والدينية. أما على الصعيد الاجتماعي، فقد رسخت الأيديولوجية هرمية اجتماعية واضحة المعالم، حيث انقسم المجتمع إلى طبقات محددة: الفرعون، الكهنة، الإداريون، العمال، والفلاحون. كان الانتقال بين هذه الطبقات نادرًا للغاية، وكان الولاء للفرعون والدولة واجبًا لا يمكن التشكيك فيه.

كان لأثر الأيديولوجية الفرعونية بالغ الأهمية على مصر القديمة، فقد ساهمت بشكل كبير في تحقيق استقرار سياسي طويل الأمد، وهو ما يفسر بقاء الدولة موحدة لآلاف السنين. كما دفعت إلى ابتكار إداري وتنظيمي مذهل، حيث سجلت مصر القديمة أحد أقدم أشكال البيروقراطية المنظمة والفعالة. الأهم من ذلك، أن هذه الأيديولوجية نجحت في السيطرة على الخيال الجمعي للشعب المصري، حتى بعد انتهاء العصر الفرعوني، حيث بقيت بعض أنماط التفكير والمعتقدات جزءًا لا يتجزأ من الوعي الثقافي والتاريخي.

المبحث الأول: المنهج الإسلامي في دراسة الآثار

الإسلام لا يكتفي بنقد الوثنية القديمة بأصنامها الحجرية فحسب، بل يؤسس لحالة دائمة من التوحيد الشامل والمتجدد الذي يتصدى لكل أشكال الوثنية، سواء كانت ظاهرة أو باطنة. يقوم هذا التوحيد على مبادئ أساسية وواضحة: أولاً، عبادة الله وحده بلا وسيط، وهي لب التوحيد وجوهر الرسالة الإسلامية التي تدعو إلى إفراد الله بالعبادة والدعاء والخشية. ثانيًا، يدعو الإسلام إلى التحرر من كل سلطة دنيوية تدّعي القداسة، ورفض أي شكل من أشكال استعباد البشر للبشر، مؤكدًا أن العبودية الحقة لا تكون إلا لله عز وجل. ثالثًا، يدعو الإسلام إلى رفض كل الأصنام القديمة والجديدة، سواء كانت هذه الأصنام حجرًا جامدًا، أو فكرة مجردة تُقدس فوق الحق، أو شخصًا حيًا يُعطى مكانة تفوق مكانته البشرية. هذا الموقف الإسلامي يدعو إلى يقظة دائمة ضد كل ما يمكن أن يخدش عقيدة التوحيد ويؤدي إلى الشرك، في الماضي والحاضر والمستقبل.

١.الآثار كدليل على سنن الله في الكون

تُعدّ الآثار في المنظور الإسلامي أكثر من مجرد بقايا مادية لحضارات غابرة؛ إنها شواهد حيّة على سنن الله في الكون ومصائر الأمم التي سبقتنا. فالقرآن الكريم والسنة النبوية لا يتناولان هذه الآثار مجرد قصص تاريخية، بل يقدمانها كدلائل وعبر مُتجددة، تُذكرنا بأن للكون نظامًا إلهيًا يحكمه، وأن هناك عواقب لأفعال البشر، سواء كانت خيرًا أم شرًا.

٢.القرآن الكريم والآثار كدلائل للعبرة

يُركز القرآن الكريم بشكل كبير على ربط الآثار المرئية وغير المرئية بسنن الله الكونية. فعندما يذكر القرآن بقايا مدائن أقوام عاد وثمود، أو مصير فرعون وجنوده، لا يكون الهدف هو سرد تاريخي بحت، بل هو دعوة

للتأمل والاعتبار. على سبيل المثال، يُشير القرآن إلى "ديارهم" و"مساكنهم" التي بقيت شاهدة على عتوّهم وكفرهم، مثل قوله تعالى عن قوم لوط: "وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ" ([٦٠]). هذه الآيات تحثّ المسلمين على النظر إلى هذه الآثار ليس بانبهار أو تمجيد، بل بتفكر في نهاية الظالمين وعاقبة التكذيب بالرسالات الإلهية.

القرآن يوضح أن هذه السنن الإلهية لا تتغير، وأن مصير الأمم السابقة ينطبق على كل من يتبع نهجهم في الظلم والفساد والكفر. يقول تعالى: "فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا" ([٦١]). هذا يؤكد على أن الآثار هي دليل مادي على صحة الوعيد الإلهي، وأن سنن الله ثابتة في هلاك الظالمين ونصرة المؤمنين، وإن طال الأمد.

٣.السنة النبوية وتوجيه النظر إلى الآثار

تعزز السنة النبوية المنظور القرآني للآثار. فالنبي محمد صلى الله عليه وسلم لم يكن يدعو إلى التمجيد الأعمى للمباني الضخمة أو التحف الفنية التي خلفتها الحضارات السابقة، بل وجه أمته إلى استخلاص العبر من هذه الآثار. خير دليل على ذلك هو حديثه الشريف عند مروره بآثار قوم ثمود (مدائن صالح) حيث قال: "لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم أن يصيبكم ما أصابهم" (رواه البخاري).

هذا التوجيه النبوي يُرسخ مبدأ أساسيًا في التعامل مع الآثار: فهي ليست مجرد مواقع للسياحة أو الانبهار المعماري، بل هي أماكن للتأمل والخشوع والخوف من الوقوع في نفس الأخطاء التي أدت إلى هلاك أصحابها. إنها دعوة للتفكر في قدرة الله، وعدله، وسننه التي لا تُحابي أحدًا.

٤.الآثار كشهود على القصص القرآنية

تُقدم الآثار تأكيدًا ماديًا للعديد من القصص المذكورة في القرآن الكريم، مما يعزز الإيمان ويُرسخ اليقين بأن ما جاء به الوحي حق. على سبيل المثال، اكتشافات مدينة "إرم ذات العماد" (وإن كان تفسيرها لا يزال محل نقاش

---

[٦٠] - الصافات: ١٣٧-١٣٨

[٦١] - فاطر: ٤٣

بين الباحثين)، أو بقايا القرى التي دُمرت كما ذكر القرآن، كلها تُضاف إلى الأدلة التي تُظهر كيف أن القرآن يتناول تفاصيل تاريخية دقيقة كانت غير معروفة في زمان نزوله.

نستطيع ان نقول بحق، تُعد الآثار في المنظور الإسلامي "مرايا" عاكسة لسنن الله الكونية في النوابت والعمران، تُذكرنا بأن القوة والعمران لا يدومان بغير إيمان وعدل. إنها دعوة دائمة للتأمل والاعتبار، وأن نرى فيها الدروس والعبر التي تحمينا من الوقوع في مصائر الأمم التي سبقتنا.

٥.الآثار كشفرة للماضي

الآثار ليست مجرد بقايا مادية، بل هي رموز و"شفرات" تحمل في طياتها أسرار الحضارات القديمة. فهم هذه الشفرات يتطلب جهدًا كبيرًا يجمع بين الاكتشاف (اللغز) والتفسير (الحل).

تُعد الآثار بمثابة سجل صامت للماضي، فهي تحمل في تكوينها وزخارفها ومواقعها معلومات غنية عن حياة الأفراد والمجتمعات التي صنعتها. كل قطعة أثرية، سواء كانت تمثالًا، نقشًا على جدار، أداة، أو بقايا مبنى، هي جزء من لغز أكبر. هذه الأجزاء متناثرة عبر الزمان والمكان، وتحتاج إلى خبراء لفك رموزها وتجميعها في صورة متكاملة. على سبيل المثال، الكتابات الهيروغليفية أو المسمارية لم تكن مجرد رسومات، بل كانت أنظمة كتابة معقدة تختزن تاريخ ومعتقدات وتشريعات أمم بأكملها، وبقيت لغزًا لقرون حتى تم فك شفرتها.

اللغز في الآثار يكمن في غموضها الأولي. فكثير من الحضارات قد اندثرت ونسيت لغاتها وعاداتها، مما يجعل تفسير بقاياها مهمة شاقة. هل هذه القطعة كانت أداة للاستخدام اليومي أم لغرض طقسي؟ ما هي الرسالة التي يحاول هذا النقش إيصالها؟ لماذا اختفت هذه الحضارة بالذات؟ هذه الأسئلة وغيرها تمثل الألغاز التي تواجه علماء الآثار. كما أن عملية الاكتشاف بحد ذاتها قد تكون لغزًا، حيث يتطلب تحديد مواقع الآثار المدفونة والوصول إليها مهارات وخبرات خاصة، وغالبًا ما تكون نتائج الحفريات مفاجئة وغير متوقعة.

مفاتيح فك الشفرة

الحل يأتي عبر مناهج علمية صارمة وتخصصات متعددة. يعتمد علماء الآثار على علم الحفريات للكشف عن الآثار، والأنثروبولوجيا لفهم الثقافات، وعلم اللغويات لفك رموز اللغات القديمة، والكيمياء والفيزياء لتأريخ القطع وتحليل مكوناتها. كل اكتشاف جديد، وكل قطعة مرممة، وكل نص مترجم، هو بمثابة مفتاح جديد يساهم في فك شفرة الماضي. هذا العمل المتواصل لا يهدف فقط إلى الكشف عن ماضٍ غامض، بل إلى فهم جذور الحضارة الإنسانية وتطورها، مما يساعدنا على فهم حاضرنا والتخطيط لمستقبلنا. الآثار هي بذلك ليست مجرد مخلفات، بل هي رسائل مشفرة من أجدادنا، تنتظر منا فك رموزها لنستلهم منها العبر والمعرفة.

يتناول الدكتور خالد عزب، في كتابه **"الآثار شفرة الماضي بين اللغز والحل"**، الصادر عن الدار المصرية اللبنانية، أهمية دراسة الآثار كعلم اجتماعي بوصفه الوسيلة الأبرز لمعرفة حقيقة الانسان على كوكب الأرض.

علم الآثار: استيعاب الماضي وفهم الحاضر

علم الآثار هو حيز معرفي واسع ومتكامل، يرتبط بشكل وثيق بالدراسات التراثية والتاريخية. لا يقتصر هدفه على الحفاظ على المكتشفات التي تعود للماضي السحيق أو القريب، من خلال الكشف عنها وحفظها فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة فهم الإنسان وتطور المعرفة الإنسانية. فالمواد الأثرية التي يُعثر عليها لا تروي القصة كاملة بمفردها؛ لذا، يقوم عالم الآثار بوضع افتراضات وتساؤلات عميقة ليتمكن من بناء رؤية متكاملة للمعلومات المكتشفة، وربط القطع الأثرية بسياقها الحضاري والإنساني الأوسع.

رؤية العرب والمسلمين لعلم الآثار

لطالما نظر العرب والمسلمون إلى الماضي من منظور العظة والاعتبار. هذه النظرة تختلف عن مجرد التوثيق المادي، حيث تُعد الآثار وسيلة للتأمل في سنن الله في الكون وفي مصائر الأمم. يتجلى هذا الفهم في أعمال مؤرخين كبار مثل المقريزي، المؤرخ المصري في العصر المملوكي، الذي عنون كتابه الشهير "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار". في هذا العمل، لم يكتفِ المقريزي بذكر آثار القاهرة، بل تناول أيضًا التحولات التي طرأت عليها عبر الزمن، مستخلصًا منها الدروس والعبر التاريخية والحضارية.

جوانب اهتمام علم الآثار الحديثة وأهمية السياق

يهتم علم الآثار اليوم بجوانب واسعة من الحياة القديمة، بما في ذلك الجوانب المادية المتعلقة بالطعام وأنماطه السائدة منذ العصور الحجرية، متتبعًا أصول الغذاء وتطوره وانتشاره عبر الحضارات. وفي سياق الحفاظ على

هذا التراث، يحذر المتخصصون بشدة من أن سرقة الآثار من موقعها الأصلي على يد اللصوص تفقد القطعة الأثرية جزءًا كبيرًا من قيمتها الحقيقية. يعود السبب في ذلك إلى أن السياق الذي يُكتشف فيه الأثر - أي الطبقات الأرضية المحيطة به، وبقية القطع الموجودة في نفس الموقع - هو مفتاح أساسي يساعد علماء الآثار على فهم المجتمعات القديمة، طبيعة نشاطها البشري، وطرق حياتها. فبدون هذا السياق، تصبح القطعة مجرد تحفة فنية لا تحمل قيمتها المعرفية الكاملة.

إنجازات في الدراسات الأثرية الإسلامية

تتجسد أهمية الدراسات الأثرية في العالم العربي في أعمال الباحثين المتخصصين. على سبيل المثال، حصل الدكتور خالد عزب على درجة الدكتوراه في الآثار الإسلامية من جامعة القاهرة عن أطروحته "التحوّلات السياسيّة وأثرها في العمارة في مدينة القاهرة منذ العصر الأيّوبي وحتى عصر الخديوي إسماعيل". هذا النوع من الأبحاث يبرز كيف يمكن لعلم الآثار أن يكشف عن الترابط بين التغيرات السياسية والتطورات المعمارية، ويسلط الضوء على عمق وتنوع التراث الإسلامي.

إذا كانت الحضارات القديمة، مثل الفرعونية، وثنية... فهل دراسة آثارها حرام؟

دراسة الآثار في ذاتها ليست حرامًا، بل يمكن أن تكون علمًا نافعًا، إذا كانت النية خالصة لفهم التاريخ وأخذ العبرة، أو لدراسة مسارات الحضارة، أو للتأكيد على ما ورد في النصوص الدينية عن أقوام مثل فرعون وثمود. أما إذا ارتبطت بعقائد فاسدة كتمجيد الأصنام أو الترويج للخرافات، أو انتهكت حرمة الموتى والقبور، فإنها تدخل في دائرة المحرمات.

مراجع فقهية وفتاوى معاصرة

دكتور / إبراهيم محمد عبد الجليل

١. دار الإفتاء المصرية: ورد في فتاواها: "دراسة الآثار الفرعونية ونحوها ليست حرامًا، بل هي من العلوم النافعة، ما لم يُصاحبها تعظيم ديني أو خرافات، وهي تدخل في باب معرفة تاريخ الإنسان وتطور الحضارات"([٦٢])

٢. اللجنة الدائمة للإفتاء (السعودية): جاء في فتاوى اللجنة (الجزء الثاني، ص ١١٥): "لا مانع من دراسة آثار الأمم السابقة والمرور بها لأجل الاعتبار والدرس العلمي، بشرط عدم تعظيمها أو الاعتقاد فيها"([٦٣]).

٣.الشيخ ابن باز – رحمه الله: قال في فتاويه: "لا يجوز السفر لمجرد التفرج على آثار الكفار، إذا كان المقصود التمتع بالنظر إليها والإعجاب بها، أما إذا كان المقصود الاعتبار والعظة فلا بأس"([٦٤]).

٤. الدكتور يوسف القرضاوي – رحمه الله: في كتابه "الحلال والحرام في الإسلام" يقول: "لا حرج في زيارة المتاحف والآثار، بشرط ألا يُخلط ذلك بتقديس باطل أو تشبه بشعائر غير إسلامية"([٦٥])

٥. يعرض د. علي عبد الواحد وافي ([٦٦]) دراسة علمية للحضارات القديمة وأديانها، ويُبيّن أن الإسلام لم يُغلق باب معرفة الأديان والمجتمعات السابقة، بل شجع على فهمها لأخذ العبرة، وأشار إلى أن تعامل المسلمين مع هذه الحضارات لم يكن بهدم تراثها أو رفضه المطلق، بل تميز بالعقلانية والنقد والتحليل ، كما أوضح أن معرفة تفاصيل تلك الحضارات، حتى مع طابعها الوثني، ضروري لفهم تطور الفكر الإنساني ومسار الرسالات ، ما يدل على شرعية النظر في التراث الوثني، بشرط التمييز بين الدراسة والإيمان به.

٦. يؤكد د. حسن الباشا في كتابه ([٦٧]) "الإسلام والعمارة" أو "موسوعة العمارة والآثار والفنون الإسلامية" أن المسلمين منذ العصور الأولى تعاملوا مع آثار الحضارات السابقة كعناصر فنية ومعمارية وتاريخية، لا كرموز دينية تُعظم، وفي العصور العباسية والفاطمية والمملوكية، استخدم المسلمون مواد معمارية وطرز فنية مأخوذة من حضارات سابقة كالرومان والفراعنة، دون أن يتبنوا مضمونها العقائدي ، ويشير إلى أن المسلمين قاموا بتوثيق كثير من الآثار القديمة ودمجوها في سياقات حضارية جديدة، ما يدل على قبولهم بدراستها والاستفادة منها، و نَبَّه إلى أن الحفاظ على الآثار كان ضمن وعي ثقافي واسع، ولم تكن مجرد ترف أو تقليد للغرب.

٧. **رؤية د. خالد عزب**

---

[٦٢] - المصدر: دار الإفتاء المصرية، فتوى رقم (٣٧٧٦)، موقع الدار.
[٦٣] - المصدر: فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الثانية، دار المؤيد.
[٦٤] - *المصدر* :فتاوى نور على الدرب، باب النهي عن التشبه بالكفار، موقع ابن باز الرسمي.
[٦٥] - المصدر: يوسف القرضاوي، الحلال والحرام في الإسلام، ص ١٣٩.
[٦٦] - كتاب "الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام" - د. علي عبد الواحد وافي، متاح على https://kolalkotob.com/public/book5959.html?utm_source=chatgpt.com
[٦٧] - https://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=egb163868-5175339&search=books&utm_source=chatgpt.com

فى كتابه «فقه العمران» – محاولة للإجابة المتكاملة وفهم دقيق لدراسة الآثار وفق مبادئ إسلامية ([68]) ويؤكد ان دراسة الآثار جائزة، بل ومفيدة: وهي وسيلة لفهم التاريخ الإسلامي والعالمي، تعزز الهوية وتؤصل برؤية متوازنة .

ولا تحريم شرعي في تعلم الآثار، إلا إذا انطوت على محاذير (كالشرك، الدجل، تشييع قبور المحرمات) – وهذا أمر يشترك فيه مع علماء آخرين؛ لكنه يركز على كسب الشرعية الفقهية لهذه الدراسة.

وفى لقاء اخر يقول ([69]) دراسة الآثار ليست حرامًا، بل هي واجب ثقافي وعلمي، إذا تمت وفق أصول الشرع الإسلامي، لضبط النية والغاية والتطبيق الفعلي.

إن التحوّل في المنهج – من تبني نموذج غربي فقط إلى منهج إسلامي متكامل – هو ما أعاد السؤال إلى الصُدُر، وأفسح المجال لفهم معمّق ومشروع.

يرى الدكتور خالد عزب أن دراسة الآثار علم نافع إذا خضع لمنهج إسلامي متكامل، يربط التراث بالعبرة، ويحترم حرمة الموتى، ويرفض تمجيد الشرك. وقد استغرق في تطوير هذا المنهج أكثر من ٢٥ عامًا، وضمنه في كتابه "فقه العمران"، حيث يدعو إلى قراءة الآثار في ضوء مقاصد الشريعة، وإعادة النظر في منهجية التدريس الحالية التي تُقَلّد الغرب دون تفكيك لرؤيته العلمانية.

و أن غياب المنهج الإسلامي في تدريس الآثار أدى إلى أزمة هوية لدى الطلاب، ودفع بعضهم لترك المجال خوفًا من الوقوع في المحرمات. لهذا، يدعو إلى تحرير علم الآثار من التقديس الوثني، وربطه بالسياق العقائدي والتاريخي الصحيح.

الشريعة الإسلامية فرّقت بين العلم النافع والعلم المؤدي إلى الفساد. فإذا كانت دراسة الآثار تتم بأدوات علمية محترمة، ولا تُستخدم لتبرير الشرك أو تهريب التراث، فإنها تدخل ضمن المباحات، بل وقد تكون مستحبة في بعض الأحيان. من هنا يتضح أن الحكم الشرعي مرن، لكنه صارم تجاه التقديس غير المشروع والتوظيف الفاسد للتراث.

الإسلام يقر بوجود حضارات سابقة ضلت في العقيدة، لكنه لا يمنع فهم تاريخها ولا أخذ العبرة منها: قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا([70]) أي: انظروا في الآثار والمصائر.

---

[68] - المجلة الثقافية الجزائرية

[69] - IslamOnline إسلام أون لاين

[70] - سورة آل عمران الآية ١٣٧

والقرآن يذكر الفراعنة والسبئيين والأنباط وغيرهم، ويشير إلى آثارهم المادية كدليل على مصيرهم والاعتبار بهم حيث جاء الآيات الدالة على هذا: أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم"([٧١])، وقوله تعالى "فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين"([٧٢])

ولم ينهَ النبي ﷺ عن تأمل آثار الأمم الهالكة، بل مر بها وقال: «لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم إلا أن تكونوا باكين أن يصيبكم ما أصابهم» ([٧٣]) ، هذا يدل على التحذير من الإعجاب المغرور، لا تحريم الدراسة أو التوثيق العلمي.

وترجع قيمة دراسة الآثار الى : معرفة التطور الحضاري والفكري للبشر، واستخلاص السنن الاجتماعية والتاريخية ، والدفاع عن هوية الشعوب من خلال فهم تاريخها.

السؤال الأهم: إذا كانت الحضارات القديمة، مثل الفرعونية، وثنية... فهل دراسة آثارها حرام؟

الجواب ليس مطلقًا بالتحريم، بل يتوقف على النية والغاية والمنهج، وفيما يلي التفصيل الشرعي:

دراسة الآثار ليست محرّمة في ذاتها، بل يتوقف حكمها الشرعي على النية والغاية والأسلوب. فإذا كانت الغاية منها الاعتبار بما جرى للأمم السابقة، أو فهم التاريخ وتحليل تطور العمران والأنظمة الاجتماعية في إطار علمي محترم، دون تمجيد للشركيات أو انتهاك لحرمة الموتى، فهي جائزة بل وقد تكون مستحبّة، كما يدل عليه قوله تعالى: "فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلُ"([٧٤]) أما إذا اقترنت هذه الدراسة بتعظيم رموز وثنية، أو تمجيد حضارات قامت على الشرك، أو استُخدمت لتبرير الخرافات والطاقة الكونية، أو نبش القبور بغير ضرورة شرعية، فإنها تدخل في دائرة المحرّمات. وقد فرّق العلماء المعاصرون بوضوح بين دراسة علمية منضبطة، وبين ممارسة تنتهك أحكام التوحيد والآداب الشرعية، مؤكدين أن العلم النافع لا يُرفض، بل يُضبط.

رغم أن مصر القديمة كانت حضارة وثنية، فإن دراسة قوانينها لا تعني الموافقة على معتقداتها، بل هي نوع من البحث العلمي والتاريخي لفهم كيف نظمت المجتمعات القديمة شؤونها، وهو ما يمكن أن يُفيد في: مقارنة

[٧١] - سورة يوسف الآية ١٠٩
[٧٢] - سورة الأنعام الآية ١١
[٧٣] - رواه البخاري
[٧٤] - سورة الروم، الآية ٤٢

النظم القانونية القديمة بالحديثة، والكشف عن العدالة أو الظلم في تلك الأنظمة، وإدراك تطور المفاهيم الحقوقية والسلطوية، و بيان كيف استخدم الفراعنة القانون لتثبيت الحكم المطلق أو التراتب الطبقي.
بل إن هذا النوع من الدراسة قد يُسهم في نقد الأيديولوجية الفرعونية التي قد تُعاد اليوم بصور حديثة، ويكون بذلك من العلم النافع الذي يحصّن الوعي المعاصر.
لكن بشروط: ألا يُصاحب الدراسة إعجاب أو تمجيد للفرعون أو النظام الوثني ، وألا يُقدَّم القانون الفرعوني بوصفه نموذجًا يحتذى دون نقد، وألا تُستخدم النصوص القانونية القديمة في تبرير ظلمٍ معاصر أو شرعنة مفاهيم تخالف الشريعة.

المسلمون الأوائل لم يهدموا آثار الوثنيين، بل تعاملوا معها كتراث إنساني يمكن دراسته وتوظيفه بوعي.
الإسلام يُشجّع على النظر في أحوال الماضين للاعتبار، وليس من الدين إهمال التراث البشري بحجة أنه وثني.
دراسة الآثار تدخل ضمن العلوم النافعة، وهي جائزة شرعًا إذا خلت من التعظيم أو التبني الديني.

التعامل مع المعالم القديمة كـ"منفعة عامة":

في الفقه الإسلامي، هناك مفهوم المنفعة العامة أو المال العام، وقد شمل أحيانًا العناصر الثقافية والمادية للحضارات السابقة، خاصة إذا كانت ذات قيمة علمية أو عمرانية أو خدمية (كالقنوات الرومانية، والطرقات القديمة، والمعابد التي حُوِّلت إلى استعمال عام).
بعض الفقهاء (مثل الماوردي في الأحكام السلطانية) أشار إلى دور الإمام في الحفاظ على موارد البلاد وصيانتها ولو لم تكن إسلامية المنشأ، إذا دخلت في مصالح المسلمين.

٢. القانون الإسلامي والآثار

في كتب الفقه: لم يَرِد نصٌّ يُحرِّم دراسة أو الحفاظ على الآثار ذات الطابع الوثني صراحة.
لكن هناك اجتهادات فقهية حول: حرمة تعظيم الشعائر غير الإسلامية (كالسجود أمام الأصنام)، وجواز الاستفادة من بقايا الأمم السابقة في حدود العلم والمصلحة.
مثلًا: الإمام الغزالي: ميّز بين "الحرام لذاته" و"الحرام لغيره"، فإذا كانت دراسة الآثار لا تفضي إلى حرام مباشر، فهي ليست محرّمة.

دكتور / إبراهيم محمد عبد الجليل

ابن خلدون في "المقدمة": دعا إلى دراسة أخبار الأمم والآثار كطريق لفهم العمران البشري.

٣. في القانون المعاصر: حماية الآثار ولو كانت غير إسلامية

في الدساتير والقوانين: معظم الدول العربية (مثل مصر، تونس، المغرب) تحمي الآثار بقوة القانون، بصرف النظر عن أصلها الديني، لأنها: تمثل هوية وطنية وتاريخية، ولها قيمة اقتصادية وسياحية، وتندرج ضمن التراث الثقافي للبشرية.

وفق اتفاقيات دولية:

اتفاقية اليونسكو لحماية التراث (١٩٧٢) تُلزم الدول بحماية الآثار، حتى لو كانت دينية غير سائدة، لأنها تُعد "تراثًا إنسانيًا عالميًا".

القانون لا يُقَيِّم الأثر بحسب معتقد منشئه، بل بحسب قيمته التاريخية والعلمية والرمزية.

١. تحويل معابد فرعونية إلى متاحف علمية (مصر)

الدولة المصرية، منذ تأسيس "المتحف المصري" في القرن ١٩، تعاملت مع الآثار الفرعونية بوصفها تراثًا قوميًّا وإنسانيًّا، رغم طابعها الوثني.

آلاف القطع التي كانت تُستخدم في طقوس دينية فرعونية تُعرض اليوم ضمن سياق علمي بحت، يشرح وظيفة كل قطعة وموقعها الحضاري دون تمجيد عقائدي.

علماء مسلمون ومفتون بارزون أقرّوا مشروعية هذا الاستخدام، مثلما فعل الشيخ محمد عبده في أوائل القرن العشرين حين سُئل عن دراسة الآثار الفرعونية.

٢. الحفاظ على المدرج الروماني والآثار الوثنية في الأردن وتونس

في مدينة عمان الأردنية، يتم الحفاظ على المدرج الروماني وغيره من المعالم الوثنية لا بوصفها معابد تُستخدم في عبادة، بل كمواقع ثقافية تُدرّس وتُعرض للسياحة والتعليم.

الأمر نفسه في قرطاج التونسية، حيث تُصان المعابد الرومانية والمقابر الوثنية ضمن منظومة حماية الآثار، وتُدرس أكاديميًا في الجامعات التونسية دون حرج شرعي.

ولم تُسجل فتاوى رسمية من المؤسسات الدينية التونسية أو الأردنية تُحرم هذا التوجه، ما يدل على القبول العام به.

٣. إدراج الكعبة ضمن السرد التاريخي قبل الإسلام

حين يتحدث المؤرخون المسلمون عن الكعبة قبل الإسلام، يُذكر أنها كانت تحوي أصنامًا وتُمارَس فيها طقوس وثنية، لكن ذلك لم يمنع تأريخ هذه الفترة ودراستها ضمن السياق الديني والتاريخي.

ابن هشام، والطبري، وابن كثير، بل حتى الأزهر الشريف في مناهجه، يتناولون تاريخ الجاهلية دون أن يُعدّ ذلك تأييدًا أو تمجيدًا لها، بل على العكس، يتم ذلك للعبرة والتوثيق والفهم.

٤. إدماج آثار ما قبل الإسلام في العمارة الإسلامية (دمشق، إسطنبول، القاهرة)

في دمشق، ضُمَّت أجزاء من معبد روماني قديم إلى "الجامع الأموي"، واحتُفظ بعناصر معمارية تعود للعصر الوثني الروماني.

في آيا صوفيا بإسطنبول، التي كانت كنيسة بيزنطية، ثم تحولت إلى مسجد، لم تُمحَ تمامًا آثارها المسيحية، بل بقيت بعض الزخارف ضمن السياق التاريخي والفني، مع وضوح الطابع الإسلامي.

في القاهرة الفاطمية والمملوكية، استعان المعماريون المسلمون بأحجار من معابد فرعونية، وأعادوا استخدامها في بناء مساجد ومدارس، دون ربطها برموزها الوثنية السابقة.

٥. مشاركة علماء مسلمون في البعثات الأثرية الدولية

عدد من علماء الآثار المسلمين من دول مثل مصر، العراق، سوريا، المغرب، شاركوا – ولا يزالون – في حفريات دولية تشمل مواقع وثنية (كمعابد آشورية، فرعونية، أو رومانية).

لم يمنعهم ذلك من ممارسة علمهم، طالما أن هدفهم التوثيق والتحقيق العلمي، وليس الترويج لتلك العقائد.

٦. القانون المصري يحمي الآثار من جميع العصور

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ لحماية الآثار في مصر ينص على حماية أي أثر عمره ١٠٠ عام أو أكثر، سواء كان إسلاميًا، قبطيًا، يهوديًا، أو فرعونيًا.

لم يشترط القانون أن تكون الآثار "إسلامية العقيدة"، بل عدّ القيمة التاريخية والعلمية والثقافية هي الأساس في الحماية.

خلاصة واقعية:

الأمثلة الواقعية تؤكد أن التعامل مع الآثار القديمة الوثنية – سواء بالدراسة، العرض، أو الترميم – أمر مشروع ومألوف في العالم الإسلامي، بل تُعززه القوانين الوطنية والمؤسسات الدينية.
وتُظهر هذه الأمثلة أن النية والوظيفة والسياق هي ما تحدد الحكم الشرعي، لا مجرد طبيعة الأثر أو رمزيته السابقة.

الدير البحري: من المعبد الوثني إلى معلم حضاري

١. الأصل الفرعوني الوثني

أنشئ الموقع في الدولة الفرعونية الحديثة، وتحديدًا في عهد الملكة حتشبسوت (الأسرة الثامنة عشرة) ، اسمه الأصلي كان "دير أل باحري" (Deir el-Bahari)، والمقصود به "المعبد الجنائزي لحتشبسوت"، وهو من أروع المعابد المنحوتة في الجبل، ويُظهر طقوسًا دينية وثنية كانت تُمارس لتأليه الملكة وتقديس الآلهة مثل آمون ورع.

٢. التحول في العصر القبطي

بعد دخول المسيحية إلى مصر، تراجع استخدام المعبد كموضع ديني فرعوني، وتم تحويل جزء منه إلى دير مسيحي، أطلق عليه السكان "الدير البحري"، وهو ما منح المكان اسمه الحالي.
لم يُدمَّر المعبد، بل أعيد توظيفه ضمن الإطار الديني المسيحي، مع الحفاظ على بعض العناصر الأصلية كجزء من المبنى.

٣. الموقف في العصر الإسلامي

خلال العصور الإسلامية، لم يُهدم المكان رغم علم الناس بأصوله الوثنية.
بل إن الرحالة المسلمين، مثل عبد اللطيف البغدادي والمقريزي، أشاروا إلى هذه المعابد في كتاباتهم بوصفها آثارًا ضخمة مثيرة للدهشة.
لم يصدر من الدولة الإسلامية أمر بإزالة هذه الآثار، بل اعتُبرت جزءًا من التراث المصري العام.

٤. في العصر الحديث يُعد اليوم موقع الدير البحري معلمًا أثريًا عالميًا يُزار من السياح والعلماء والطلاب.
الدولة المصرية تصونه، وتدرّسه في المناهج والجامعات ضمن التراث الفرعوني الوطني.
لا تُمارَس فيه أي شعائر دينية، بل يُعرض ضمن إطار علمي وتاريخي بحت.

هذا الموقع يُعد نموذجًا واقعيًا على جواز الحفاظ على الآثار الوثنية ودراستها دون أي محظور شرعي، طالما أن ذلك يتم بنية علمية أو ثقافية أو عمرانية.

لم يُمنع زيارته أو البحث فيه، بل يُشجَّع على دراسته بوصفه جزءًا من تاريخ تطور العمارة والدين والسياسة في مصر.

المثال يوضّح كيف أن الإسلام، رغم وضوحه في تحريم الشرك، لم يمنع دراسة الشرك نفسه عبر آثاره، بل حث على الاعتبار والنظر في مصير الأمم السابقة.

وقصة الفيلسوفة هيباتيا (Hypatia) تُعد مثالًا مهمًا ومناسبًا يمكن إدراجه في هذا السياق، لتوضيح كيف يمكن للعقيدة المتشددة أن تؤدي إلى تدمير التراث الفكري والمادي السابق عليها، في مقابل ما حدث لاحقًا في الحضارة الإسلامية من تعامل أكثر عقلانية مع آثار الماضين. وهي بذلك تفيد في دعم الحجة التي تقول إن الإسلام، بخلاف بعض التجارب التاريخية الأخرى، لم يتبنّ سياسة طمس شامل للآثار أو الأفكار السابقة لمجرد مخالفتها العقيدة السائدة.

هيباتيا (٣٧٠–٤١٥م) كانت فيلسوفة وعالمة رياضيات وفلك، وواحدة من آخر رموز المدرسة الفلسفية في الإسكندرية خلال الفترة المتأخرة من الحكم الروماني ، وكانت وثنية في عقيدتها، تمثّل التقاليد الهيلينستية العلمية والفكرية.

اتُهمت من قبل جماعات مسيحية متشددة في الإسكندرية بأنها تمثل "الوثنية والعلم الفاسد"، وقتلت بطريقة وحشية على يد غوغاء محسوبين على تيارات دينية متطرفة، وتم إحراق مكتبة الإسكندرية وما تبقى من تراثها.

مقتل هيباتيا وما رافقه من تدمير لمكتبة الإسكندرية يُعد مثالًا كلاسيكيًا على العداء بين بعض التيارات الدينية والعلوم القديمة حين يُنظر إلى الفكر السابق كخطر ديني.

في المقابل، عندما وصل المسلمون لاحقًا إلى الإسكندرية، لم يُهدم ما تبقى من التراث الوثني والعلمي، بل ظهرت حركة الترجمة الكبرى في بيت الحكمة ببغداد التي أعادت إحياء تراث أرسطو وأفلاطون وبطليموس، بل وترجم بعضهم مؤلفات هيباتيا نفسها.

قصة هيباتيا توضح كيف أن العداء العقائدي للتاريخ قد يؤدي إلى إبادة للهوية، في حين أن الإسلام، برؤيته المقاصدية وتفريقه بين الشرك والاعتبار، سمح بالحفاظ على آثار الأمم السابقة ودراستها.

دكتور / إبراهيم محمد عبد الجليل

هذا الموقف يبرز دور الإسلام كوسيط حضاري ، فالمسلمون لم يقتلوا العلماء الوثنيين ولم يحرقوا معابد اليونان ولا كتبهم، بل قاموا بترجمتها، نقدها، واستخدامها ضمن منظومة معرفية إسلامية، بخلاف ما حدث مع هيباتيا.

التعاويذ والآثار: الخلفية الشعبية

في السياق الشعبي، كثيرًا ما اختلطت دراسة الآثار بفكرة التعاويذ والسحر، خاصة في مصر حيث تنتشر أساطير "لعنة الفراعنة" وطقوس الكشف عن الكنوز عبر الرقى والأوفاق. ورغم أن هذه الممارسات تفتقر إلى الأساس العلمي، إلا أنها تكشف عن مستوى من التفاعل بين التراث الديني الشعبي وبين الموروث الأثري. ومن المهم التمييز هنا بين العلم القائم على الدراسة والتنقيب والتوثيق، وبين الشعوذة التي تستدعي الماورائيات في فهم التاريخ. فبينما رفض الإسلام استعمال الكهانة وادعاء علم الغيب، لم يُحرّم دراسة الآثار أو توثيق آثار الأمم السابقة، بل حضّ على الاعتبار بها. ومن ثمّ، فإن الخلط بين التعاويذ والآثار يؤدي إلى تشويه مقاصد الشريعة في النظر للتاريخ والعمران.

المبحث الثاني: المنهج الغربي في دراسة الآثار

يعتمد المنهج الغربي في دراسة الآثار على الأسس العلمية التجريبية، ويُؤسس على فصل الدين عن المعرفة. لذلك فهو يدرس الآثار من منظور ثقافي مادي بحت، ولا يلتفت إلى القيم الدينية التي كانت تحكم تلك الحضارات. في هذا المنهج، لا فرق بين هيكل وثني وتمثال ملك أو قبر جماعي، فجميعها مصادر بيانات ومؤشرات على التطور التاريخي.

كما يتعامل هذا المنهج مع الآثار بوصفها نتاجًا حضاريًا يستحق الدراسة والتأريخ، لكنه يغفل البُعد الأخلاقي أو العقائدي في كثير من الأحيان. وقد أدى هذا إلى محاذير عديدة، منها تبرير نبش القبور دون مراعاة للحرمة، وتحويل بعض الرموز الوثنية إلى عناصر للإعجاب والتقديس المعاصر.

المنهج الغربي في دراسة الآثار هو الإطار العلمي والفلسفي الذي وضعته الجامعات والمؤسسات البحثية في أوروبا وأمريكا منذ القرن الثامن عشر، وأصبح لاحقًا المرجع الأساسي لدراسة الآثار حول العالم. يعتمد هذا

المنهج على أدوات العلمانية، والتجريب، والتأريخ الزمني، والنقد المادي، ويختلف في كثير من جوانبه عن الرؤية الإسلامية أو الشرعية للتراث.

فيما يلي عرض تفصيلي لمكونات هذا المنهج:

أولًا: خصائص المنهج الغربي في دراسة الآثار

١. العلمانية وفصل الدين عن المعرفة: لا يعترف بأي قيمة روحية أو دينية للمواقع الأثرية، ويُعامل التماثيل والرموز القديمة بوصفها "نتاجًا ثقافيًا" لا علاقة له بالحق أو الباطل.

٢. المادية التاريخية: يعتبر أن تطور الحضارات مرتبط بالصراع الطبقي أو التطور المادي، وليس بالقيم الدينية أو الأخلاقية.

يميل إلى تفسير آثار الشعوب بناءً على الاقتصاد، الحرب، الزراعة، وليس بالوحي أو الرسالات.

٣. التأريخ النسبي والزمني: يستخدم تقنيات مثل الكربون المشع (C14) لتحديد أعمار الآثار، ويعتمد على الطبقات الأرضية والفخار والعملات لبناء التسلسل الزمني.

٤. التحليل البنيوي : يدرس الأنظمة المعمارية والكتابات والطقوس في ضوء نظريات فلسفية مثل البنيوية، ما بعد الحداثة، أو النقد الثقافي.

٥. نزع القداسة: لا يعترف بقداسة المقابر أو الموتى أو المواقع، ويبرر نبش القبور باعتباره عملاً علميًا بحتًا.

٦. التركيز على الحضارات الوثنية : يعطي اهتمامًا خاصًا بآثار الحضارات المصرية، الإغريقية، الرومانية، المايا، والإنكا، غالبًا من منظور إعجاب مادي، لا نقد ديني.

ثانيًا: الإشكاليات الشرعية والأخلاقية في المنهج الغربي لدراسة الآثار

تثير المناهج الغربية في دراسة الآثار عدة إشكاليات من منظور شرعي وأخلاقي، خصوصًا عند تطبيقها على الحضارات في العالم العربي والإسلامي. من أبرز هذه الإشكاليات تجاهل البعد الإيماني؛ حيث لا يعترف هذا المنهج بأن بعض الآثار قد تكون دليلاً على عذاب أقوام كفروا، مثل فرعون أو قوم عاد، مما يفوت فرصة استخلاص العبر الدينية من التاريخ.

كما يلاحظ تبرير نبش القبور؛ فبينما تُعامل المقابر في كثير من التقاليد الإسلامية على أنها أماكن لها حرمة شرعية يجب صيانتها، ينظر إليها المنهج الغربي غالبًا كمجرد "مصادر بيانات" يُسمح بنبشها ودراسة محتوياتها

دون اعتبار للحرمة الدينية. ويؤدي هذا المنهج أيضًا إلى التغريب الثقافي، لأنه يفرض رؤية غربية ومنهجية تفسيرية على حضارات غير غربية، مما قد يؤدي إلى سوء فهم أو تشويه للثقافات المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك خطر تسليع التراث؛ فالمقاربة الغربية قد تفتح الباب لتحويل الآثار إلى مجرد سلعة تجارية أو وسيلة للسياحة بلا ضوابط أخلاقية أو شرعية تحمي قدسية التراث وأصالته. وأخيرًا، غالبًا ما يحدث تهميش للآثار الإسلامية في المتاحف الكبرى والمعارض العالمية، حيث يُعرض التراث الإسلامي أحيانًا بطريقة سطحية أو تُفقد "روحه" وجوهره الروحي والتاريخي، ولا يُعطى الأهمية التي يستحقها مقارنة بالحضارات الأخرى.

ثالثًا: أثر المنهج الغربي على العالم العربي والإسلامي

لقد تبنت العديد من كليات الآثار في العالم العربي المنهج الغربي لدراسة الحضارات القديمة، وخاصة الفرعونية، دون تعديل يُذكر. هذا التبني غير النقدي أفرز عدة تحديات، منها انسلاخ بعض الطلاب عن مرجعيتهم الشرعية، حيث قد يجدون صعوبة في التوفيق بين ما يتعلمونه والنصوص الدينية. كما أدى إلى عدم القدرة على نقد الوثنية القديمة من منظور إسلامي، فغالبًا ما يتم التركيز على وصف المعتقدات والممارسات دون تحليلها أو تقييمها من زاوية إسلامية. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ تقليد النظرة الغربية في تمجيد الفرعون على سبيل المثال، حيث يصبح التركيز على عظمة البناء والتنظيم والإنجازات المادية، بدلاً من أخذ العبرة من مصير الطغاة وهلاكهم كما ورد في النصوص الدينية.

خامسًا: نماذج من النقد الإسلامي للمنهج الغربي

يقدم الإسلام منظورًا فريدًا في التعامل مع الحضارات القديمة يختلف عن المنهج الغربي، حيث لا يركز على التمجيد المطلق للآثار، بل على استخلاص العبر. فالقرآن الكريم ينتقد بوضوح حضارات عظيمة مثل قوم عاد وثمود وقوم لوط، على الرغم من الآثار المبهرة التي خلفوها، وذلك بسبب شركهم بالله وفسادهم. ويعزز هذا المنظور قول النبي محمد صلى الله عليه وسلم: "لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم أن يصيبكم ما أصابهم" (رواه البخاري). هذا الحديث يوجه المسلم إلى التعامل مع آثار الأمم الهالكة بحالة من الخشوع والتأمل في عواقب الكفر، وليس بالانبهار المادي أو التمجيد.

الفرق بين النظرة الغربية والإسلامية للآثار

النظرة الغربية للآثار: المادة والتملك

تتجه النظرة الغربية لعلم الآثار بشكل أساسي نحو التحليل المادي والتوثيق العلمي للبقايا الأثرية. ينصب التركيز هنا على القطع الأثرية كمصادر للبيانات التاريخية والفنية والتقنية، بهدف إعادة بناء الماضي بشكل موضوعي قدر الإمكان. غالبًا ما ينبع هذا الاهتمام من دافع البحث عن الكنوز أو القطع الفنية النادرة التي تزيد من ثروة المكتشف أو شهرته، وهو ما يتجلى في تجارة الآثار الدولية والسياحة الأثرية. كما أن هناك ميلًا لتمجيد الإنجازات الحضارية لتلك الأمم، مع التركيز على الجمالية والقيمة المتحفية للقطع، ويُنظر إلى الآثار كـ"ممتلكات ثقافية" يجب جمعها وعرضها في المتاحف العالمية، حتى لو تطلب ذلك نقلها من سياقها الأصلي.

النظرة الإسلامية للآثار: العبرة والعظة

على النقيض تمامًا، يقدم المنظور الإسلامي للآثار رؤية مختلفة جوهريًا، حيث تتجاوز قيمتها مجرد كونها بقايا مادية لتصبح مواعظ وعبرًا تاريخية، الهدف الأسمى من النظر إلى الآثار في الإسلام هو التفكر في مصائر الأمم السابقة، وكيف ازدهرت ولماذا هلكت، لتجنب الوقوع في نفس الأخطاء. الآثار هنا هي شواهد مادية على صدق القصص القرآنية والوعيد الإلهي، تعزز الإيمان بقدرة الله وعدله، وتحذر من عواقب الظلم والكفر. يعتبر الإسلام التراث المادي أمانة يجب حفظها، ليس للتملك الفردي أو التجاري، بل كجزء من تاريخ الأمة وشاهد على ماضيها، مع التأكيد على احترام حرمة الموتى والمواقع الأثرية. كما أن المنظور الإسلامي لا يميل إلى تمجيد حضارات كافرة لمجرد عظمتها المادية، بل يُقدم نقدًا لأوجه الشرك والظلم فيها، ويدعو لربط الأثر بسياقه الديني والأخلاقي ليكون مصدرًا للعظة والاعتبار لا التباهي المادي.

قصة قصيرة

تمثال الفرعون لا يبتسم

في إحدى قرى الصعيد، وُلد الفتى "يونس" في بيت متواضع يطلّ على صخور الجبل حيث تقف أنقاض قديمة يقول عنها أهل القرية: "هنا كان قصر فرعون". وكان يونس، منذ نعومة أظافره، يحب الحفر في الرمال، يبحث عن قطع الفخار المكسورة ويمسحها بأكمام قميصه، فيشمّ فيها رائحة التاريخ.

كبر يونس، ودخل كلية الآثار، وهناك أخبروه أن الفرعون كان "الإله الحي"، وأن المعبد رمز للحكمة والخلود، وأنه يجب أن يقرأ الهيروغليفية بإجلال، وأن يتمثال رمسيس الثاني هو أعظم ما أنتجته الإنسانية. كان قلبه يتردد... فهل يعقل أن نقدّس من قال: "أنا ربكم الأعلى"؟

ذهب يونس إلى أستاذه في الكلية، دكتور عجوز اسمه "نجيب"، وسأله:

— "سيدي، لماذا نُدرّس تاريخ فرعون وكأنه بطل؟ ألم يغرقه الله بسبب ظلمه وكفره؟"

ضحك الأستاذ نجيب وأجاب:

— "نحن ندرّس الحضارة، لا الدين. هذا علم، لا علاقة له بما تؤمن به."

خرج يونس حائرًا، يبحث عن الحقيقة. وفي زيارة علمية إلى المتحف المصري، وقف أمام تمثال ضخم لرمسيس الثاني. الناس يلتقطون الصور، يضحكون، ينشرونها على إنستغرام... لكن يونس وقف ساكنًا. **شعر أن التمثال لا يبتسم. كان صلبًا، متجمدًا، خاليًا من الحياة.**

وفي زاوية المتحف، وجد رجلاً عجوز يقرأ في كتاب بعنوان "علم التشريع الأثري". اقترب يونس منه، فإذا به الدكتور "إبراهيم عبد الجليل"، عالم آثار له باع طويل في التاريخ الإسلامي. سأل يونس الرجل:

— "هل يجوز لي أن أدرس الآثار؟ أم أنني أخون ديني؟"

ابتسم الدكتور ابراهيم وقال:

— "يا بني، دراسة الآثار ليست حرامًا، ولكن الحرام أن تنسى من أنت. اقرأ، افهم، استخرج العبرة... ولكن لا تُقدّس الطين إذا تكلّم. نحن لا نرفض التاريخ، بل نحرره من الأصنام."

شعر يونس بالطمأنينة. وعاد إلى قريته في الصيف، ووقف أمام أطلال قصر فرعون. لكنه لم يُرد أن يحفر بحثًا عن التمثال. بل غرس شجرة زيتون في نفس المكان.

قال لأمه: "هنا، دفنوا الظلم... وغدًا، سنزرع المعرفة."

النهاية

دكتور / إبراهيم محمد عبد الجليل

قصة مستوحاة من الصراع بين منهج غربي يقدّس الرموز، ومنهج إسلامي يحرر الإنسان من عبادة الأصنام الحديثة والقديمة.

التوقيع الأكاديمي

د. إبراهيم محمد عبد الجليل

باحث في فلسفة القانون وعلم الاجتماع القانوني وتاريخ النظم القانونية القديمة
عضو في ORCID – Academia.edu – Internet Archive – YouTube
البريد الإلكتروني: profibrahim2022@gmail.com
ORCID iD: https://orcid.org/0009-0000-3089-6790
صفحتي الأكاديمية: https://independent.academia.edu/ibrahimProf
أبحاثي على أرشيف الإنترنت: https://archive.org/details/@prof_ibrahim586
قناتي على يوتيوب: https://www.youtube.com/@profibrahim9550